جمهوريّـــــــة السّـــــــودان
جامعة السّودان للعلوم والتّكنولوجيا
كلّيّـــــة الدّراســـــات العليـــــا

تطور فجوة الموارد المحلية وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (1994 – 2018م)

Evolution of the Domestic Resource Gap and its Relationship to the Gross Domestic Product in Palestine (1994 – 2018)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

إعداد الدارس
رائد محمد سلمان حلس

إشراف
بروفيسور / عبد العظيم سليمان المهل
(المشرف الرئيسي)
دكتور / علي أحمد الأمين
(المشرف المعاون)

مايو / أيار 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

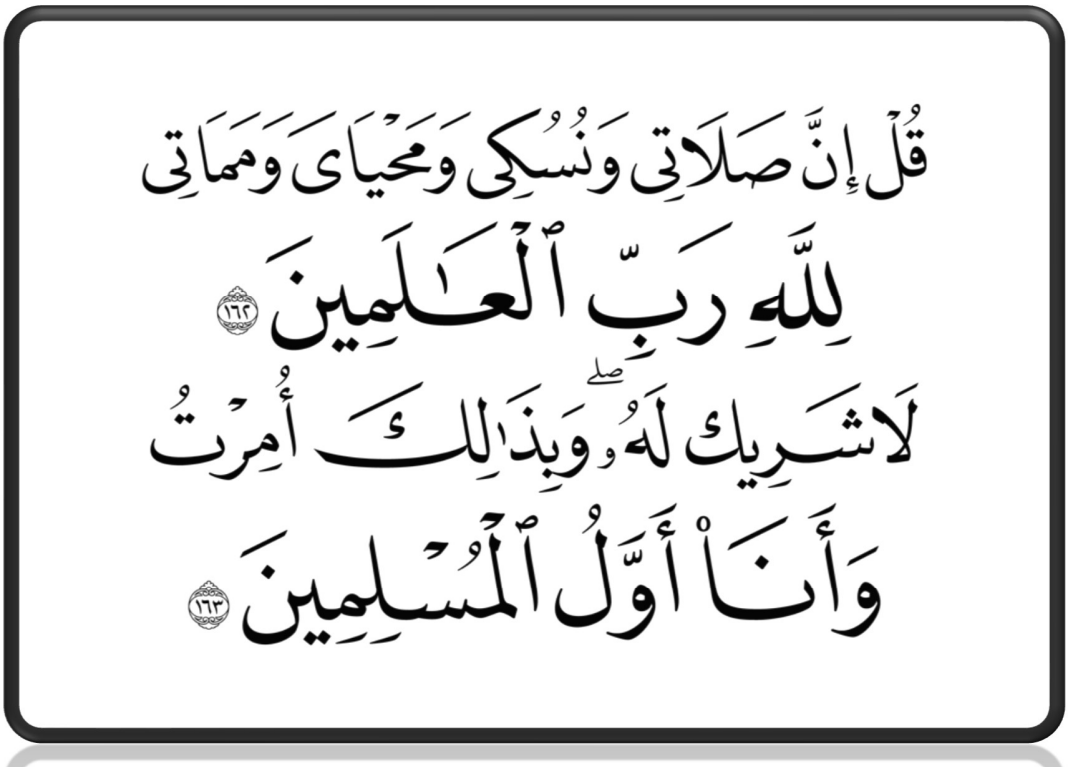

صدق الله العظيم

سورة الأنعام، الآية 162 – 163

إلى روح حبيبتي الغالية . . روح أمي الطاهرة . . رحمها الله

إلى والدي الغالي . . حفظه الله ورعاه

إلى رفيقة دربي وشريكة عمري . . زوجتي الغالية مروى

إلى بناتي وأبنائي الأعزّاء . . أمل وأحمد ونادين ومحمد وجيهان

إلى منْ كانوا دوماً سنداً وعوناً لي . . إخوتي وأخواتي

إلى روح الدكتورة / سميرة محمد حلس . . رحمها االله

إلى روح الدكتور / بابكر الفكي المنصور . . رحمه الله

إلى كل من علمني حرفاً

إلى أساتذتي الأفاضل في مراحل تعليمي المختلفة

إلى كل هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

رائد حلس

أشــكر الله ســبحانه وتعالى الذي منَ عليَ بإتمام هذا العمل المتواضــع، وانطلاقًا من قوله تعالى {ومن يشـكر فإنما يشـكر لنفسـه} وإيمانًا بفضـل الاعتراف بالجميل وتقديم الشـكر والامتنان لأصـــحاب المعروف فإني أتقدم بالشـــكر الجزيل والثناء والامتنان لكلٍّ من جامعة السّـــودان للعلوم والتّكنولوجيا وسفارة دولة فلسطين بجمهوريّة السّودان الشّقيق لمنحي هذه الفرصـة لإكمال مسـيرتي التّعليميّة.

وأخص بالشكر **الأستاذ الدكتور / عبد العظيم المهل** (المشرف الرئيسي) **والدكتور / علي أحمد الأمين** (المشـــرف المعاون) الذين تكرما بالإشـــراف على رســـالتي، ولم يدّخرا جهداً في تقديم النصح والإرشاد والمساعدة على إخراج هذا العمل بهذه الصورة.

وأتقدّم بالشّكر أيضـاً للأساتذة الأفاضـل أعضـاء لجنة المناقشـة والحكم، لتفضّـلهم بقبول مناقشـة هذه الرّسالة، بما يضمن تصويبها وإثرائها.

كما أتقدّم بخالص الشـكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضـل واختصني بالنصح والارشاد والمتابعة معي منذ الخطوات الأولى أستاذي ومعلمي وصديقي **الدكتور/ مازن العجلة.**

كما أتقدّم بشـكر خاص لمن كانوا لي سـنداً عوناً في مسـيرتي العلمية وهما الأخ والصـديق الحبيب **الدكتور/ علاء حلس** والأخ والصديق الحبيب **الدكتور / جمال البابا.**

كما أتقدّم بخالص الشـكر الجزيل إلى كل من تعاون معي وأسـهم في تسـهيل مهمتي وأخص بالذكر ابن العم الحبيب / رامي حلس أبو زين.

كما أتقدّم بشـكرٍ خاص إلى زملائي الأعزاء **الدكتور محمود عيســى والدكتور / عبد الرحمن الفار والدكتور / مصطفى قمر الدين** للجهد الكبير الّذي بذلوه في مساعدتي على إخراج هذه الرّسالة.

مستخلص

تركزت مشكلة الدراسة في تحديد حجم فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني وتطورها وقياس أثرها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994 – 2018)، وافترضت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين. وهدفت الدراسة إلى تحليل تطور فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني وتحديد الأسباب التي أدت إلى وجودها، وقياس أثرها في الناتج المحلي الإجمالي، واقتراح السياسات الاقتصادية الملائمة من أجل معالجة فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.

استخدمت الدّراسة المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة محل البحث، بالإضافة إلى المنهج الوصفي والتّحليلي، لعرض وتحليل البيانات، كما تمّ استخدام أسلوب التّحليل القياسي، لاستقصاء حجم تأثير فجوة الموارد المحلية في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام سلسلة من الاختبارات الحديثة.

أظهرت نتائج التّحليل الوصفي انخفاض معدلات الادخار المحلي بشكل واضح على عكس معدلات الاستثمار الإجمالي الذي كان مرتفعًا في بعض الأحيان ومتذبذبة في أحيانٍ أخرى مقارنة مع الادخار، مما أدى إلى قصور وعجز الادخار المحلي عن تغطية الاستثمار، وبالتالي وجود فجوة سالبة في الموارد المحلية في فلسطين خلال الفترة محل الدراسة، كما أظهرت نتائج التّحليل القياسي وجود علاقة عكسية بين فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة انسجمت مع واقع تطور فجوة الموارد في فلسطين، التي تأثرت بمعدلات الادخار المنخفضة خلال الفترة محل الدراسة.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجية لتمويل فجوة الموارد المحلية بالاعتماد على القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني تكون قادرة على معالجة فجوة الموارد المحلية من جهة، وتجنب الاقتصاد الفلسطيني من احتمالية نشوء أية تشوهات أو اختناقات مرافقة لعملية التنمية في المستقبل من جهة أخرى، كما أوصت بضرورة تسهيل وتوسيع الأوعية الادخارية لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الادخار بمبالغ تتناسب مع دخولهم، ووضع سياسات لجذب أكبر قدر من المدخرات، والعمل على استغلال الودائع داخل فلسطين، خاصة الودائع التي تستثمر خارج البلاد.

Abstract:

The problem of the study focused on determining the size and development of the local resource gap in the Palestinian economy and measuring its impact on GDP during the period (1994 - 2018), and it assumed a statistically significant relationship between the local resource gap and GDP in Palestine.

The study aimed to analyze the development of the local resource gap in the Palestinian economy, determine the reasons that led to its existence, measure its impact on the gross domestic product, and propose appropriate economic policies in order to address the local resource gap in the Palestinian economy.

The study used the historical method to track the phenomenon in question, in addition to the descriptive and analytical method, to display and analyze the data, and the standard analysis method was used, to investigate the size of the impact of the domestic resource gap on the GDP, using a series of modern tests.

The results of the descriptive analysis showed a clear decrease in domestic saving rates, in contrast to the overall investment rates, which were sometimes high and fluctuating at other times compared to saving, which led to the shortfall and inability of domestic saving to cover investment, and consequently the existence of a negative gap in domestic resources in Palestine during The period under study, and the results of the standard analysis showed an inverse relationship between the domestic resource gap and the GDP, and this result was consistent with the reality of the development of the resource gap in Palestine, which was affected by low saving rates during the period under study.

The study recommended the need to adopt a strategy to finance the local resource gap, relying on the self-capacity of the Palestinian economy, to be able to address the local resource gap on the one hand, and to avoid the Palestinian economy from the possibility of any distortions or bottlenecks accompanying the development process in the future on the other hand, it also recommended the necessity of facilitating and expanding savings vessels to encourage people with limited income to save in amounts commensurate with their income, and setting policies to attract the largest amount of savings, and working to exploit deposits inside Palestine, especially deposits that invest outside the country.

قائمة الموضوعات

الموضوع		رقم الصفحة
استهلال		ج
إهداء		د
شكر وتقدير		هـ
مستخلص		و
Abstract		ز
قائمة الموضوعات		ي
قائمة الجداول		ل
قائمة الملاحق		ن
الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة		
المبحث الأول	الإطار المنهجي	2
المبحث الثاني	الدراسات السابقة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة		
المبحث الأول	فجوة الموارد المحلية	34
المبحث الثاني	الناتج المحلي الإجمالي	56
الفصل الثالث: فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين		
المبحث الأول	فجوة الموارد المحلية في فلسطين	64
المبحث الثاني	الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين	110
الفصل الرابع: الإطار التطبيقي للدراسة		
المبحث الأول	تقديم متغيّرات وأدوات الدّراسة	133

المبحث الثاني	عرض نتائج الدّراسة ومناقشة الفرضيّات	137
المبحث الثالث	التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية	162
الفصل الخامس: خاتمة الدراسة		
أولًا: النتائج		167
ثانيًا: التوصيات		170
ثالثًا: مقترحات لأبحاث إضافية		171
المصادر والمراجع		173
الملاحق		

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(1.3)	فجوة الموارد المحلية في فلسطين للفترة (1994 - 2018) بالأسعار الثابتة	**65**
(2.3)	متوسط حجم فجوة الموارد المحلية في فلسطين خلال الفترة (1994 - 2018)	**66**
(3.3)	تطور إجمالي الادخار المحلي في فلسطين بالأسعار الثابتة للفترة (1994 - 2018)	**75**
(4.3)	متوسط الفترة لتطور الادخار المحلي الإجمالي في فلسطين للفترة (1994 - 2018)	**76**
(5.3)	تطور الاستثمار في فلسطين بالأسعار الثابتة للفترة (1994 - 2018)	**81**
(6.3)	متوسط الفترة لتطور الاستثمار في فلسطين بالأسعار الثابتة للفترة (1994 - 2018)	**82**
(7.3)	قياس علاقة الادخار المحلي الإجمالي والاستثمار في فلسطين باستخدام طريقة المرونة للفترة (1994 - 2018)	**89**
(8.3)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994 - 2018)	**96**
(9.3)	تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للفترة (1994 - 2018)	**99**
(10.3)	الرقم القياسي للأسعار ومعدل التضخم في فلسطين للفترة (1995 - 2018)	**106**
(11.3)	تطوّر حجم الناتج المحلّي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة للفترة (1994 - 2018)	**112**
(12.3)	تطور حجم الاستهلاك النهائي في فلسطين ونسبة الناتج المحلي الإجمالي منه للفترة (1994 - 2018)	**120**

(13.3)	تطور التكوين الرأسمالي الإجمالي في فلسطين ونسبة الناتج المحلي الإجمالي منه خلال الفترة (1994 - 2018)	**126**
(14.3)	صافي التجارة الخارجية في فلسطين ونسبة الناتج المحلي الإجمالي منه خلال الفترة (1994 - 2018)	**129**
(1.4)	اختبار فترة الابطاء الملائمة لمتغير الاستهلاك (CA)	**138**
(2.4)	اختبار فترة الابطاء الملائمة لمتغير فجوة الموارد المحلية (GAP)	**139**
(3.4)	اختبار فترة الابطاء الملائمة لمتغير الناتج المحلى الإجمالي (GDP)	**139**
(4.4)	اختبار فترة الابطاء الملائمة لمتغير التكوين الرأسمالي الإجمالي (I)	**140**
(5.4)	اختبار فترة الابطاء الملائمة لمتغير صافى تعويضات العاملين من الخارج (NCT)	**140**
(6.4)	اختبار فترة الابطاء الملائمة لمتغير صافى التجارة الخارجية (NX)	**141**
(7.4)	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر لمتغيرات الدراسة	**142**
(8.4)	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام فيلبس بيرون لمتغيرات الدراسة	**143**
(9.4)	نتائج اختبار الباوند للتكامل المشترك F-Bounds Test	**144**
(10.4)	نتائج تقدير دالة الناتج المحلى الإجمالي (GDP) في المدى الطويل	**145**
(11.4)	نتائج تقدير دالة الناتج المحلى الإجمالي (GDP) في المدى القصير	**150**
(12.4)	نتائج تقدير دالة الناتج المحلى الإجمالي GDP	**154**
(13.4)	نتائج اختبار ARCH	**156**
(14.4)	نتيجة اختبار Durbin-Watson	**157**
(15.4)	معامل تضخيم التباين	**157**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
(1.2)	طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي	**58**
(1.3)	فجوة الموارد المحلية في فلسطين للفترة (1994 - 2018)	**66**
(2.3)	متوسط حجم فجوة الموارد المحلية في فلسطين للفترة (1994 - 2018)	**67**
(3.3)	معدل نمو الادخار المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة للفترة (1994 - 2018)	**76**
(4.3)	متوسط الفترة لتطور الادخار المحلي الإجمالي ونسبة الادخار إلى الاستثمار في فلسطين للفترة (1994 - 2018)	**77**
(5.3)	معدل نمو الاستثمار الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة للفترة (1994 - 2018)	**82**
(6.3)	متوسط نسبة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (1994 - 2018)	**83**
(7.3)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994 - 2018)	**94**
(8.3)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للفترة (1994 - 2018)	**100**
(9.3)	مساهمة الاستهلاك النهائي في لناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الفترة (1994 - 2018)	**103**
(10.3)	الرقم القياسي للأسعار ومعدل التضخم في فلسطين خلال الفترة (1995 - 2018)	**107**
(11.3)	تطوّر حجم الناتج المحلّي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة للفترة (1994 - 2018)	**113**
(12.3)	مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الفترة (1994 - 2018)	**117**

(13.3)	تطور حجم الاستهلاك النهائي في فلسطين ونسبة الناتج المحلي الإجمالي منه للفترة (1994 - 2018)	**121**
(14.3)	متوسط حجم الاستهلاك النهائي في فلسطين خلال الفترة (1994 – 2018)	**124**
(15.3)	تطور التكوين الرأسمالي الإجمالي في فلسطين ونسبة الناتج المحلي الإجمالي منه خلال الفترة (1994 - 2018)	**127**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق
1	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (1994 – 2018)
2	بيانات النموذج القياسي بالمليون دولار
3	نتائج التحليل القياسي

الفصل الأوّل

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة
المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي

أولًا: المقدمة

يتصف الاقتصاد الفلسطيني بأنه ضعيف البنية بسبب صغر مساحته وقلة موارده ويتأثر بشدة بالعوامل الخارجية، وترتبط هذه الخصائص بشكل كبير بالسياق السياسي والتاريخي للاقتصاد الفلسطيني، سواء قبل إنشاء دولة الاحتلال أو بعدها. وعليه، فقد نما الاقتصاد الفلسطيني وتشكل في ظل دولة أخرى محتلة وقبلها في ظل دولة منتدبة، لقد ترتب على هذا الوضع أن الاقتصاد الفلسطيني نما وتشكل بطريقة غير سليمة مشوهة من حيث الهيكل الاقتصادي والعلاقات والموارد بل والجغرافيا.

وقد جاء ذلك في إطار مجمل السياسات التي بلورتها سلطات الاحتلال لتشكيل وتوجيه الاقتصاد الفلسطيني بما يخدم مصالحها، وبما يحول دون تحقيق تطور حقيقي يخدم قيام دولة فلسطينية.

النتيجة الرئيسية، إضافة لما سبق، تشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني أصبح تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي، وتعتبر هذه النتيجة هي جوهر المشكلة، فقد حرمت التبعية الاقتصادية الاقتصاد الفلسطيني من تطوير مؤسساته وصياغة علاقاته الاقتصادية وفقًا لأهدافه وتطلعاته، ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة لمصالحه، واتخاذ القرارات اللازمة بالإضافة إلى السيطرة على الموارد المتاحة.

لقد أثَر هذا الوضع على الاقتصاد الفلسطيني تأثيرًا سلبيًا واسعًا، حيث أصبح يعاني من مجموعة من الاختلالات الهيكلية في كافة الأسواق، وعليه، فقد أصبح العجز المزمن في الموازنة العامة، والميزان التجاري، وارتفاع معدلات البطالة، ومعدلات الفقر، خصائص أساسية ملازمة لهذا الاقتصاد.

في إطار ما سبق، عانى الاقتصاد الفلسطيني من تدني واضح ومستمر في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والدخل القومي، الأمر الذي أدى مع تضافر عوامل أخرى إلى انخفاض حجم الادخار،

ومن ثم قصـــوره عن تمويل الاســـتثمارات بالحجم المطلوب لتغطية الطلب الكلي في الاقتصـــاد الفلســطيني، لذلك كان هناك دومًا فجوة كبيرة بين الادخار والاســتثمار أدت إلى وجود وتطور فجوة الموارد المحلية طوال فترة الدراســـة، قد أثرت تأثيراً واضـــحاً على توازن ميزان المدفوعات والفجوة الرئيسية بين الطلب الكلي والعرض الكلي نتيجة تزايد حجم الإنفاق الكلي.

ثانيًا: مشكلة الدراسة

تركزت مشكلة الدراسة في تحديد حجم فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني وتطورها وقياس أثرها في الناتج المحلي الإجمالي، وسـعيها إلى تحليل شـكل العلاقة بينهما اسـتناداً على فهم طبيعة الخلل الهيكلي في الاقتصـــاد الفلســطيني، وما يترتب على ذلك من تزايد معدلات الادخار الســالبة واعتماد حجم الاسـتثمار (المتواضــع أسـاسـاً) على مصــادر أخرى مضــافاً إليه تأثيرات العجز في الميزان التجاري.

ومن هنا يمكن تحديد سؤال الدراسة الرئيسي بما يلي:

ما مدى تطور فجوة الموارد المحلية وما علاقتها بالناتج المحلي الإجمالي في فلســـطين خلال الفترة 1994 – 2018م؟

ويتفرع عن هذا السؤال، عدة أسئلة فرعية وفقاً لما يلي:

- ما حجم فجوة الموارد المحلية المترتبة في الاقتصاد الفلسطيني؟
- ما هي أسباب فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني؟
- ما هي مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني وتأثيراتها في معدلات نموه؟
- ما هو أثر فجوة الموارد المحلية في الناتج المحلي الإجمالي في فلســـطين، وتأثير ذلك على استدامة النمو في الناتج المحلي؟

ثالثًا: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم فجوة الموارد المحلية.
- التعرف على حجم فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني وتحليل تطورها.
- التعرف على أسباب فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.
- التعرف على شكل العلاقة بين فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني.
- اقتراح السياسات الاقتصادية الملائمة من أجل معالجة فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.

رابعًا: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في جانبين هما:

1. الأهمّيّة العلميّة:

تجلّت أهميّة الدّراسة من خلال مساهمتها في سدّ الفجوة العلميّة في الدّراسات السّابقة، وذلك من خلال تحقيق إضافةٍ علميّةٍ وإثراء الجانب المعرفي، وإرفاد المكتبات العلميّة بمساهمةٍ جديدةٍ لمعالجة أحد الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وقياس مدى تأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي، تُساهم سدّ الفجوة العلميّة في الدراسات السابقة، خاصة وقد خلت المكتبة الفلسطينيّة المحليّة (حسب اطلاع الدارس) من دراساتٍ سابقة بحثت أثر فجوة الموارد المحلية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

2. الأهمّيّة العمليّة:

يمكن لهذه الدّراسة من خلال تحليل فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني والأسباب التي أدت إلى وجودها، ومعرفة إلى أي مدى تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي أنْ توفّر رؤيةً لصانعي القرار الاقتصادي الفلسطيني، لتمكينهم من صياغة السّياسات الاقتصاديّة الّتي قد تساهم في معالجتها، فمثل هذا التّحليل يفضي إلى استشراف الخيارات والبدائل الممكنة لصياغة السياسات الاقتصادية الملائمة

لمعالجة التّشوّهات والاختلالات الّتي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، والّتي تمثل فجوة الموارد المحلية وتطورها أهمّ مظاهرها.

خامسًا: فرضيات الدراسة

اعتمدت الدراسة على فرضية أساسية مفادها **وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين.**

وينبثق علن هذه الفرضية، فرضيات ثانوية أخرى، تتمثل فيما يلي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك النهائي والناتج المحلي الإجمالي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي تعويضات العاملين في الخارج والناتج المحلي الإجمالي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي التحويلات الجارية من الخارج والناتج المحلي الإجمالي.

سادسًا: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات، اعتمدت الدراسة في جانبها النظري على المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة محل الدراسة من خلال الأدبيات السابقة، بجانب المنهج الوصفي والتحليلي، لتوصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها، وفي الجانب التطبيقي فإن الدراسة اعتمدت على المنهج الاحصائي بشقيه، المنهج الاحصائي الوصفي والمنهج الاحصائي التحليلي باستخدام أسلوب التحليل القياسي لقياس أثر فجوة الموارد المحلية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني.

سابعًا: حدود الدراسة

- **الحد الزمني:**

تبدأ الدراســـة من بداية العام 1994 لتمتد إلى العام 2018م، وقد تحددت بداية الفترة بعام 1994م لأنه العام الذي يمثل بداية إنشــاء مؤســسـات الســلطة وتزايد نشــاط الاقتصــاد الفلسطيني، بينما تم اختيار عام 2018م لنهاية الفترة الدراسية بناء على توفر أحدث البيانات والإحصاءات الممكنة والمتاحة، مع إطلالة تحليلية على آفاق المستقبل.

- **الحد المكاني:**

مناطق السلطة الفلسطينية (قطاع غزة والضفة الغربية دون القدس)

ثامنًا: مصطلحات الدراسة

- **فجوة الموارد المحليـة The domestic resource gap:** هو الفرق بين إجمـالي المدخرات المحلية المتاحة والاستثمارات الكلية في الاقتصاد (يونس، 2011، ص34).
- **الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP):** هو مؤشـر يقيس إجمالي القيمة المضــافة لكافة الأنشــطة الاقتصــادية من خلال المخرجات من الســلع والخدمات التي ينتجها اقتصـاد ما بواسـطة المقيمين وغير المقيمين من سكانه، (عوامل الإنتاج المحلية) وبغض النظر عن توزيع هذا الإنتاج محليًا أو خارجيًا، خلال فترة زمنية محددة ولا يشـمل الحسـومات على خفض قيمة اسـتهلاك رأس المال الثابت أو اسـتنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص35).
- **إجمالي الادخار المحلي Total Domestic Savings:** ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على شراء السلع الاستهلاكية أو الخدمات (جوارتي واستروب، 1988، 237).
- **الاستثمار الإجمالي Total investment:** يقصد بالاستثمار الإجمالي هو ذلك الجزء من القابلية والمقدرة الإنتاجية الموجهة نحو إنتاج السلع الرأسمالية بهدف زيادة طاقة البلد الإنتاجية ويتضـمن (التكوين الرأسـمالي الثابت "الاسـتثمار" بشـقيه العام والخاص والتغير في المخزون) (بخيت، 2002، ص67).
- **الاسـتهلاك النهائي Final Consumption:** هو قيمة الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل الأسر والحكومة، إضـافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020، ص41).

- صـافي التجارة الخارجية Net Foreign Trade: هو الفرق بين الصـادرات والواردات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019، ص19).
- **التحويلات الجارية Ongoing Transfers**: هي التدفقات النقدية أو العينية من جهة أخرى ويتوجب أن تكون ذات طبيعة جارية أي تؤثر على مسـتوى الاسـتهلاك لكلتا الجهتين المانحة والمتلقية للمنح (صندوق النقد الدولي، 1993).
- **تعويضـات العاملين Workers Compensation**: هي عبارة عن التعويضـات المتحققة في الاقتصـاد المحلي الذين يعملون في الخارج، وتلك المدفوعة لغير المقيمين الذي يعملون في الداخل (صندوق النقد الدولي، 1993).
- **النشـاط الاقتصـادي The Economic Activity**: مصـطلح يشـير إلى عملية تدمج مجموعة من الإجراءات والأنشـطة التي تنفذ من قبل وحدة معينة والتي تسـتخدم العمل ورأس المال والخدمات لتنتج منتجات محددة (سـلع وخدمات)، كما يشـير النشـاط الاقتصـادي الرئيسـي إلى طبيعة العمل الذي تمارسـه المؤسـسـة والتي قامت من أجله حسـب التصـنيف الدولي الموحد للأنشـطة الاقتصـادية ويسـهم في حالة تعدد الأنشـطة داخل المؤسسة الواحدة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020، ص53).

تاسعًا: هيكل الدراسة

تحتوي الدراسـة على خمسـة فصـول، يمثل الفصـل الأول الإطار المنهجي والدراسـات السـابقة، بينما يشـمل الفصـل الثاني الإطار النظري لمفهوم فجوة الموارد المحلية ومفهوم الناتج المحلي الإجمالي، ويسـتعرض الفصـل الثالث فجوة الموارد المحلية في فلسـطين وتتبع تطورها وتحليل أسـباب وجودها، وتحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته في فلسطين، وتضمن الفصل الرابع الجانب التطبيقي من الدراسة لقياس أثر فجوة الموارد المحلية على الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته، وخصص الفصل الخامس لخاتمة الدراسة لاستعراض النتائج والتوصيات ومقترحات لأبحاث إضافية.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

من خلال البحث المكتبي للأدبيّات الّتي بحثت في موضوع الدّراسة، توصّل الدّارس إلى مجموعةٍ من الدّراسات المحلّيّة والعربيّة والأجنبية الّتي تناولت موضوع الدّراسة بالبحث والتّحليل، نستعرضها فيما يلي:

أولًا: الدراسات المحلية

1. دراسة (حلّس، 2016):

تمحورت مشكلة الدراسة حول تحديد حجم الفجوة الخارجيّة الّتي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، ومناقشة الأسباب الّتي ساهمت في تعميق هذه الفجوة. وافترضت الدّراسة أنّ فجوة التّجارة الخارجيّة تمثّل خللاً هيكليّاً في الاقتصاد الفلسطيني، وأنّ ضعف مصادر التمويل المحلّيّة تؤثّر سلباً على حجم هذه الفجوة.

وقد هدفت الدّراسة إلى تحليل تطوّرات الفجوة، والتّعرّف على أسباب وجودها واستمرارها، وكذلك دراسة طرق تمويل فجوة التّجارة الخارجيّة من المصادر المختلفة، واقتراح آليّاتٍ مناسبةٍ للحدّ من تعاظم فجوة التّجارة الخارجيّة.

واعتمدت الدراسة على المنهج التّحليلي الوصفي لبيانات الحسابات القوميّة الصّادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالاستعانة بالتّقارير الصّادرة عن المؤسّسات الدّوليّة مضافًا إلى ذلك الأدبيّات السّابقة في هذا المجال، كما استخدم الدّراس أيضاً أسلوب التّحليل القياسي لبناء نموذج انحدارٍ يقيس أثر فجوة التّجارة الخارجيّة على النّاتج المحلّي الإجمالي، ونموذجٍ يقيس أثر مصادر التّمويل المختلفة على حجم فجوة التّجارة الخارجيّة.

وقد أظهرت نتائج الدّراسة أنّ هناك فجوةً واختلالاً في قطاع التّجارة الخارجيّة في الاقتصاد الفلسطيني، يعكس خللاً وتشوّهاً عميقاً في بنية الاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ عام، وبنية قطاع التّجارة

الخارجيّة بشكلٍ خاصّ، متمثّلاً في الصّادرات والواردات، وتؤدّي ظروف عدم الاستقرار السّياسي إلى زيادة حجم فجوة التّجارة الخارجيّة، بسبب تراجع الإنتاج، وزيادة الاعتماد على الواردات، حيث تعتمد دولة فلسطين على الاقتراض الدّاخلي والخارجي لتغطية العجز في مواردها المحلّيّة والخارجيّة، إذ بلغت مرونة متغيّر الأوضاع السّياسيّة (0.089)، وهذا يعني أنّه في حالة عدم الاستقرار السّياسي في دولة فلسطين يزيد حجم فجوة التّجارة الخارجيّة بمقدار (0.974 %)، كما بيّنت الدّراسة أنّ حجم النّاتج المحلّي الإجمالي يتأثّر إيجاباً بفجوة التّجارة الخارجيّة، فعند تحسّن فجوة التّجارة الخارجيّة يتحسّن معها النّاتج المحلّي الإجمالي، حيث بلغت مرونة هذا التّغيّر (0.955)، ممّا يعزّز قبول فرضيّة أنّ تعاظم فجوة التّجارة الخارجيّة يؤدّي إلى تراكم المديونيّة العامّة لدولة فلسطين، ويؤثّر سلباً على النّاتج المحلّي الإجمالي فيها، كما أنّ معدّلات نموّ حجم فجوة التّجارة الخارجيّة تتأثّر بشكلٍ مباشرٍ بالأوضاع والظّروف السّياسيّة المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني، وأنّ ضعف الموارد المتاحة والممارسات العسكريّة الإسرائيليّة، والاتّفاقيّات الاقتصاديّة الموقّعة مع الاحتلال الإسرائيلي، والعقوبات الجماعيّة حالت دون تطوّر قطاع التّجارة الخارجيّة الفلسطيني، وجعلته تابعاً ويدور في فلك الاقتصاد الإسرائيلي.

وأوصت الدّراسة بضرورة استغلال الدّعم الخارجي في تمويل أنشطة إنتاجيّة، وتبنّي السّلطة الفلسطينيّة سياساتٍ اقتصاديّةٍ وتجاريّةٍ للحدّ من تعاظم فجوة التّجارة الخارجيّة، وتقليص الاعتماد على الدّيون والإيرادات الجمركيّة لتمويل الموازنة.

2. **دراسة (الحرازين، 2014):**

تركزت مشكلة الدراسة حول تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2013)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الادخار في الأراضي الفلسطينية، وتحديد أهم العوامل التي تؤثر على الادخار وذلك ببناء نموذج قياسي يوضح طبيعة ودرجة العلاقة بين الادخار والعوامل الاقتصادية، والتعرف على فجوة الموارد المحلية في الأراضي الفلسطينية ومصادر تمويلها وتطورها، والتعرف على دور القطاع المالي والمصرفي الفلسطيني في تنمية الادخار.

واستخدمت الدارسة المنهج الوصفي والكمي، في الجانب النظري استخدمت المنهج الوصفي باعتباره أفضل المناهج للتعامل مع هذه الحالات، ويناسب الظاهرة محل الدراسة لتوضيح تطور حجم الادخار والعوامل المؤثرة فيه، كما وتم استخدام المصادر الثانوية في الدراسة، والحصول على البيانات من مصادرها الرسمية، وذلك من خلال البيانات المنشورة على موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبيانات المنشورة على موقع سلطة النقد الفلسطينية، وفي الجانب التطبيقي استخدمت الدراسة المنهج الكمي من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية لمحددات الادخار في الأراضي الفلسطينية، وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة في الحصول على النتائج المتعلقة بموضوع البحث، باستخدام برنامج EViews 7 للتحليل الإحصائي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته خلال الفترة محل الدراسة (1995–2013) تسببت في التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، وجعلت من الاقتصاد الفلسطيني تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى تذبذب قيمة الادخار في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995–2013) حيث بلغت أقل قيمة (805.2–) مليون دولار في عام 2013، بينما أعلى قيمة بلغت 2169.8 مليون دولار في عام 2008 نظراً لاعتبارات كثيرة أهمها التقلبات السياسية، كما بينت نتائج الدراسة خلال الفترة الزمنية (2000–2002) أنَّ الادخار والاستثمار متناقصان، وينعدم الادخار لدى الأفراد وفي أحسن الأحوال يكون بدرجاته الدنيا وذلك للطبقات ذات الدخل المرتفع، وبسبب الظروف الاقتصادية والسياسية المتردية سنجد أنَّ معدل البطالة قد ارتفع حيث بلغ 31.2% في عام 2002، مقارنة بعام 2000 كان معدل البطالة 14.3%، وقد أظهرت نتائج الدراسة أيضًا وجود فجوة عميقة ما بين الادخار والاستثمار في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة (1995–2013) حيث ارتفعت قيمة فجوة الموارد المحلية من (871–) مليون دولار في عام 1995، إلى (2528.3–) مليون دولار في عام 2013.

ونتيجة لوجود فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني، عجزت مصادر التمويل الداخلي على تغطية هذه الفجوة، وعليه اضطر الاقتصاد الفلسطيني الاعتماد على تمويل الفجوة من مصادر التمويل الخارجي (القروض، المساعدات الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر).

وفي الجانب التطبيقي أظهرت نتائج اختبار جوهانســـن للتكامل المشـــترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات أن هناك أكثر من "8" متجهات للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية عند مســـتوى معنوية "5%"، مما يعني وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصـــادية في المعادلة، وكذلك أظهرت الدراســـة أن هناك علاقة عكســـية بين متغير الاســـتثمار والادخار، حيث بلغ معامل خط انحدار الاستثمار (0.044-) وهذا يعني أنه كلما زاد الاستثمار ب مقدار 100 مليون دولار، ســـوف يؤدي ذلك لانخفاض الادخار بمقدار 4.4 مليون دولار في حال ثبات المتغيرات المســـتقلة الأخرى، وهذا يختلف مع النظرية الاقتصـــادية، كما بينت أن هناك علاقة عكســـية بين متغير الاســـتهلاك النهائي والادخار، حيث بلغ معامل خط انحدار الاســـتهلاك النهائي (1.014-) وهذا يعني أنه كلما زاد الاســـتهلاك النهائي بمقدار 100 مليون دولار، ســـوف يؤدي ذلك لانخفاض الادخار بمقدار 101.4 مليون دولار في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وكذلك بينت أن هناك علاقة طردية بين متغير المنح والمساعدات الخارجية والادخار، حيث بلغ معامل خط انحدار المنح والمســـاعدات الخارجية (0.076) وهذا يعني أنه كلما زادت المنح والمساعدات الخارجية بمقدار 100 مليون دولار، سوف يؤدي ذلك لزيادة الادخار بمقدار 7.6 مليون دولار، في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

3. دراسة (صبيح، 2011):

ركزت الدراسة على فجوة الادخار وسياسة الحد من تعاظمها في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1994 – 2009، وهدفت الدراســـة إلى تحليل تطور حجم ومعدلات الادخار والاســـتثمار في الاقتصـــاد الفلســـطيني في الفترة (1994 – 2009)، وتحديد حجم فجوة الادخارات المحلية، ومصـــادر تمويلها في الفترة (1994 – 2009)، وقياس أثر الادخارات المحلية في التكوين الرأسـمالي الإجمالي ومدى مســـاهمتها في تمويل الاســـتثمارات المحلية، تحديد العوامل المؤثرة وقياس درجة ارتباطها بفجوة الادخارات المحلية، بجانب اقتراح السياسات الاقتصـادية الملائمة من أجل تضـييق فجوة الادخارات المحلية والحد من تزايدها.

واعتمدت منهجية الدراسة على منهج التحليل الوصفي لبيانات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبيانات الموازنة العامة الفلسطينية الصادرة عن وزارة المالية، وحاول الباحث استخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة بفجوة الادخار، إلا أن الاختبار لم يظهر أي دلالة معنوية للمتغيرات المدخلة في معادلة الانحدار، وهو ما أدى إلى تغيير النموذج والاستعاضة عنه بتحليل ارتباط معامل بيرسون للعوامل ذات العلاقة، وقياس درجة ارتباطها بفجوة الادخارات المحلية، إضافة إلى تحليل المرونة لقياس أثر الادخارات المحلية في التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود علاقة ارتباط وذات دلالة معنوية بين فجوة الادخار وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبخاصة ما بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والعجز في الموازنة العامة، والعجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي وصافي التحويلات الجارية من الخارج، والناتج (الدخل) الإجمالي، حيث ترافقت الزيادات المتحققة في هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، مع اتساع فجوة الادخارات المحلية، كما أظهرت نتائج الدراسة عجز الادخارات المحلية من تغطية الاستثمارات المحلية، وبالتالي الاعتماد على الادخارات الأجنبية لتغطية فجوة الادخار المحلي. إضافة إلى تذبذب فجوة الادخار، وكذلك ضعف مرونة التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) للتغيرات النسبية في الادخار، حيث بلغ معامل المرونة (0.247%) بالعلاقة مع الادخارات القومية المتاحة، و(0.288%) بالنسبة للادخارات الأجنبية، وهو ما يشير إلى وجود عوامل وقيود اقتصادية (غير الادخار)، وعوامل وقيود سياسية أكثر تأثيرًا من الادخار في الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، وبينت نتائج الدراسة أيضًا أن التحويلات الجارية من الخارج، وهي بصورة مساعدات خارجية ومنح لدعم الموازنة الجارية ترتبط بعلاقة طردية قوية بفجوة الادخارات المحلية، مما يعني أن تدفق التحويلات الجارية من الخارج كان يترافق مع اتساع فجوة الادخار.

4. (نصار، 2010):

بحثت الدراســـة أثر الادخار والاســـتثمار على الناتج المحلي الإجمالي الفلســـطيني خلال الفترة (1995-2008)، وهدفت إلى تحديد المشـــاكل والصـــعوبات التي تحول دون زيادة الناتج المحلي الفلسطيني، والتعرف على أهمية الادخار في العملية الاستثمارية لتعبئة الاقتصاد الفلسطيني، والتحقق من حاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى وسائل وآليات لتحفيز الادخار والاستثمار، والوصول إلى أفضل الطرق إلى توجيه الموارد المالية والتي هي بشكل مدخرات لتسريع العملية التنموية المستدامة، ومعرفة مشـاكل محفزات الادخار في الاقتصـاد الفلسـطيني، وتوضـيح العلاقة بين الدخل وكل من الادخار والاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني في إطار الناتج المحلي.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لكون المنهج الوصفي من أكثر المناهج استخداما في دراسـة الظواهر الاجتماعية والإنسـانية ولأنَّه يتناسـب مع الظاهرة موضـوع الدراسـة والذي يعرف بأنَّه أسلوب يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا دون تدخل من الباحث في مجرياتها، والمنهج التحليلي لتوضـــيح مدى قوة العلاقة بين متغيرات الدراســـة وهي إجمالي الناتج المحلي وكل من الادخار والاســـتثمار والوصـــول إلى علاقات ودلالات كمية تخدم البحث، كما وأستخدم الباحث المعالجة الإحصائية للفترة قيد الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية ما بين إجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الاستثمار، وليس هناك علاقة بين الناتج المحلي والادخار، وبرغم أنَّ إجمالي الادخار قد أخذ الإشارة السالبة منذ العام 2000 وحتى العام 2002 إلا أنَّ إجمالي الاستثمار كان يتناقص بمعنى أنَّ الادخار والاستثمار متناقصان، ويفسر أنَّ الإشارة السالبة لإجمالي الادخار بسبب أنَّ الأفراد يعيشون على ادخاراتهم السابقة، أو أنَّهم يعتمدون على الأموال المحولة لهم من الخارج من قبل عائلاتهم أو تأمينات من أعمال سابقة أو تعويضات، وبسبب الظروف الاقتصادية والسياسية المتردية ستجد أنَّ الإنفاق متزايد وينعدم الادخار لدى الأفراد وفي أحسن الأحوال يكون بدرجاته الدنيا وذلك للطبقات ذات الدخل المرتفع.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي وعلاقتها مع كل من نسبة النمو في الادخار معدومة، ونسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي والاستثمار علاقة عكسية.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو 4% في السنوات قيد الدراسة، ومتوسط النمو في الادخار نحو (37%)، بينما متوسط النمو في الاستثمار بلغ نحو (1 %)، وبينت نتائج الدراسة وجود فجوة ما بين الادخار والاستثمار في فلسطين ويعزى ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاستثمار الأجنبي والمتمثل من خلال المنح والمساعدات الأجنبية والتي تكون على شكل مشاريع وإنشاء بنى تحتية ومرافق، وإلى أن الناتج القومي أكبر من الناتج المحلي بمعنى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الأموال المحولة من الخارج، بالإضافة إلى أن هنالك استثمار أجنبي بنسبة بسيطة من الخارج سواء فلسطينيين أو عرب، وميل الاستيراد في الاقتصاد الفلسطيني أكبر من مضاعف الإنفاق، نسبة التسهيلات الائتمانية كنسبة من الناتج المحلي تنخفض بمعدل 4% من الناتج المحلي، وهذا له أثرًا سلبيًا على الادخار والاستثمار، كما بينت نتائج الدراسة أيضًا وجود فجوة في الادخار والاستثمار بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويرجع ذلك للسياسة الإسرائيلية المفروضة على الضفة وأخرى مغايرة على القطاع، واختلاف مستوى المعيشة، ومستويات التعليم، والبنية التحتية، حيث بلغ متوسط الفجوة في الادخار في فترة الدراسة حوالي 156.5 مليون دولار، بينما متوسط الفجوة في الاستثمار لنفس الفترة بلغ حوالي 439.1 مليون دولار.

بالإضافة إلى أن هنالك العديد من الأسباب لوجود الفجوة في الناتج المحلي والادخار بين الضفة الغربية والقطاع منها اختلاف السياسة الإسرائيلية المطبقة على الضفة والقطاع، اختلاف الكثافة السكانية، اختلاف المستوى المعيشي، اختلاف نسبة البطالة، وأخيرا الحصار المفروض على القطاع.

5. دراسة (نصر، 2008):

سلطت الدراسة الضوء على دور هيئة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين والتركيز على واقع وحجم الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع غزة كدراسة حالة تطبيقية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار في تنمية قطاع الاستثمار، وتقييم البنية المؤسساتية للهيئة والبيئة القانونية للاستثمار في قطاع غزة، وإصدار توصيات للمشرع الفلسطيني حول تعديل البيئة القانونية للاستثمار.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمت الرسوم البيانية التوضيحية وتحليل النتائج من خلال برنامج الإحصاء SPSS واستخدم الباحث أداة القياس بمعيار ليكرت الخماسي في قياس أبعاد الدراسة، وذلك بسبب أن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية واللامعلمية، وقام الباحث بإجراء اختبار تمهيدي للاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، ضعف الحوافز والضمانات التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998، وضعف الخدمات في مرحلتي ما قبل الاستثمار وما بعد الاستثمار للمستثمرين من قبل الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار ولا سيما النافذة الاستثمارية الموحدة التي تناط بها مهام تسهيل الاستثمار وضمان سرعة انجاز المعاملات الخاصة بالمستثمرين.

كما بينت النتائج أن هناك ضعفًا في مجال السياسة العامة للسلطة في مجال سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي حيث لم يميز قانون الاستثمار بين المستثمر المحلي والأجنبي، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن عدم الاستقرار الأمني في المناطق الفلسطينية ساهم إلى حد كبير في هجرة رؤوس الأموال للخارج، وإحجام المستثمر المحلي عن المزيد من الاستثمار بسبب تلك الظروف.

ثانيًا: الدراسات العربيّة:

1. دراسة (عمران، 2016):

تركزت مشكلة الدراسة حول تحديد العلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر، واعتمدت على فرضية أساسية مفادها، أن هناك علاقة بين الادخار والاستثمار، وأن الادخار هو أحد العناصر التمويلية للاستثمار.

وهدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة السببية بين معدل الادخار والاستثمار في المدى الطويل، ودراسة تطور هيكل الادخار في الجزائر ومعرفة مدى مساهمة هذه المدخرات في تمويل الاستثمار، وقياس حجم الفجوة بين الادخار والاستثمار.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، وذلك من خلال وصف وتحليل علاقة الادخار والاستثمار وأهم المتغيرات التي تحددها، بالإضافة إلى ذلك اعتمدت الدراسة في الجانب التطبيقي على المنهج القياسي باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية لدراسة العلاقة بين الادخار والاستثمار.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الاستثمار والادخار نتيجة زيادة الادخار بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار البترول والذي أدى إلى ارتفاع مدخولات الدولة من العملة الصعبة، وبالتالي زيادة حجم الادخار المحلي، وهذه الزيادة تحولت على شكل استثمارات سواء محلية أو أجنبية.

2. دراسة (آدم، 2015):

تمحورت مشكلة الدراسة حول تحليل أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في السودان (1990–2013)، وهدفت الدراسة إلى بحث وتحليل علاقة الادخار بالنمو الاقتصادي في السودان والعلاقة بين النمو الاقتصادي في السودان و(سعر الصرف، الدخل المتاح والاستثمار).

واعتمدت فرضيات الدراسة على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في السودان وكذلك وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي في السودان و(سعر الصرف، الدخل المتاح والاستثمار)، بجانب وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي في السودان و(الإنفاق الحكومي، التضخم).

اتبعت الدراسة في جانبها النظري المنهج التاريخي، وذلك بدراسة كل ما ورد في الدراسة من مراجع وكتب علمية ودوريات متخصصة، ومقالات ذات صلة بمجال الادخار والنمو الاقتصادي في السودان، بغرض التعرف على المحددات الرئيسية التي تؤثر في النمو الاقتصادي في السودان، وفي جانب الدراسة التطبيقي، استخدمت المنهجّ الإحصائي من خلال أسلوب التحليل القياسي لصياغة، وتوصيف، وتقدير، والتنبؤ بالنموذج القياسي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والادخار المحلي في السودان علاقة عكسية، وهي تخالف النظرية الاقتصادية، وكذلك العلاقة بين الدخل المتاح والنمو الاقتصادي في السودان طردية وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى بعض السنوات من الدراسة، التي كان فيها الادخار المحلي سالب ومعدل النمو الاقتصادي موجب، أدى إلى لجوء الجهات المسئولة إلى مصادر إيرادات أخرى مثل التمويل بالعجز والاقتراض من الخارج أو الداخل لتغطية الفجوة.

3. دراسة (ساسي ومسعود، 2015):

تناولت الدراسة تحليل العلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الليبي بهدف تسليط الضوء على أثر الادخار على الاستثمار، بشكل يتيح للمستثمرين التعرف على هذا الأثر، بغرض الاستفادة منه كمصادر للتمويل في المشاريع الاستثمارية، ومساعدة متخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية بالاقتصاد الليبي على التعرف على العلاقة بين الاستثمار والادخار بالاقتصاد الوطني، ومن ثم إتاحة الفرصة لهم في بناء خطط تساهم في الاستفادة من طبيعة العلاقة في تنمية الاقتصاد الوطني.

واستخدمت الدراسة المنهج الكمي في بناء العلاقة بين الاستثمار والادخار، وتم اختبار سكون السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة من عدمه، وإجراء اختبارات التكامل المشترك بأسلوب "Bounds" للتعرف على وجود علاقة توازنية في المدى الطويل من عدمه، وإجراء اختبارات جرانجر للسببية لكشف وجود العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، وأخيرًا تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام أسلوب "ARDL"

وكشفت نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار "Bounds" عن وجود علاقة طويلة المدى، بين الادخار والاستثمار، وأن الادخار يؤثر في الإنفاق الاستثماري بالمدى الطويل، كما أظهرت نتائج الدراسة لاختبارات السببية وجود علاقة أحادية الجانب بين الاستثمار والادخار، أي أن متغير الإنفاق الاستثماري يؤثر في متغير الادخار في الاقتصاد الليبي، وكذلك عدم وجود علاقة بين الادخار والاستثمار، أي أن متغير الادخار لا يؤثر على متغير الإنفاق الاستثماري بالاقتصاد الليبي.

4. (عروم، 2015):

ناقشت الدراسة محددات الادخار والاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2013)، وتحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري ، واعتمدت الدراسة على عدة فرضيات منها، وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، وكذلك وجود علاقة بين الاستثمار والادخار، فالادخار هو أحد العناصر التمويلية للاستثمار.

وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على محددات الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري، والتركيز على الدور الذي يلعبه الادخار كعنصر تمويل للاستثمار، والتعرف على قرار الادخار والاستثمار بسعر الفائدة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في وصف الظاهرة محل الدراسة، والمنهج الاستقرائي وذلك من عملية العرض والتحليل، وفيما يتعلق بالجانب التطبيقي استخدمت الدراسة أسلوب التحليل القياسي لأنه الأنسب لذلك بالاعتماد على مجموعة من النماذج القياسية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن كلًا من الاستثمار والادخار ومعدل الفائدة تستقر بعد الفروق من الدرجة الأولى، أما الدخل فقد استقر بعد إجراء الفروق من الدرجة الثانية، كما أظهر اختبار السببية أن معدل الادخار والدخل يتسبب في الاستثمار، وكذلك الادخار يتسبب في الدخل، ومعدل الفائدة يتسبب في الاستثمار فقط، بالإضافة إلى ذلك بينت نتائج الدراسة أيضًا وجود علاقة بين الاستثمار والادخار.

5. دراسة (المحنه، 2014):

خصصت الدراسة لتحليل الاختلالات الهيكلية في بعض الدول العربية والاقتصاد العراقي خلال الفترة (1994–2010)، وهدفت الدراسة إلى تحديد مدى خطورة الاختلالات الهيكلية، والعوامل التي ساعدت على تفاقمها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية لموضوع الدراسة، وقد اشتملت عينة الدراسة على مجموعة من الدول العربية التي تتشابه ظروفها الاقتصادية العامة من حيث سيادة الاختلالات الهيكلية فيها وهي: (الأردن، تونس، الجزائر، مصر، المغرب، اليمن).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، انخفاض المدخرات المحلية لدول العينة واتساع الفجوة ما بين الاستهلاك والادخار، وقد كانت كل من (الأردن، وتونس، ومصر، واليمن) ادخاراتها سالبة، أما الجزائر والعراق ادخاراتها متذبذبة لاعتمادها على النفط.

كما بينت النتائج أنه عند تعويض النقص من الموارد المحلية تلجأ هذه الدول إلى الإصدار النقدي أو الاقتراض الخارجي، كما حصل في العراق في مدة الثمانينات نتيجة الإنفاق على الحرب العراقية – الإيرانية إذ أدى ذلك الإنفاق إلى عجز في الموازنة العامة فلجأت الدولة العراقية للاقتراض من الخارج واتسع حجم المديونية، كذلك في التسعينات نتيجة العقوبات التي فرضت عليه أدى ذلك إلى اللجوء إلى الإصدار النقدي لتغطية عجز الموازنة مما أدى إلى ارتفاع التضخم وبلوغه نوع التضخم الحاد، وما زال العراق لحد الآن يعاني من حالة التضخم وعلى الرغم من المعالجات الجادة له.

كما وضحت نتائج الدراسة الانكشاف التجاري الذي اتسمت بع بعض الدول العربية مع العالم الخارجي، بسبب اعتماد دول العينة على مصادر محدودة من الصادرات من المواد

الأوليــة وخصوصًــا اعتمــاد العــراق علــى صــادراته وبشــكل أساســي ورئــيس علــى القطــاع النفطي.

6. دراسة (إدريس وإسماعيل، 2013)

تناولت الدراسة أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي وتحليل العلاقة السببية بين الاستثمار العام وبين النمو الاقتصادي في الجزائر، وهدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار العام على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري، وقياس أثر سعر الصرف الفعال على الاستثمار المحلي في الاقتصاد الجزائري، قياس أثر الاســتهلاك العام على الاســتثمار المحلي في الاقتصــاد الجزائري، قياس أثر مؤشر أسعار المستهلك على الاستثمار المحلي في الاقتصاد الجزائري

واعتمدت الدراســة على المنهج الوصــفي التحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضــوع اعتمادًا على المصــادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس المتغيرات الاقتصادية في النموذج، بالاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR متضـمنًا خمسـة متغيرات اقتصـادية متمثلة في: معدل نمو نصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والاسـتثمار العام مقاسًـا بنسـبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الاســتهلاك الحكومي نســبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف الحقيقي الفعّال، ومعدل التضخم مقاسًا بمؤشر أسعار المستهلك.

وتوصـلت الدراسـة إلى وجود علاقة سـببية من الاسـتثمار المحلي إلى معدل نمو نصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويُعزى ذلك إلى المســاهمة الكبيرة التي يؤديها الاســتثمار الحكومي في تحسين الوضـع الاقتصـادي خصـوصًـا بعد إتباع الجزائر لسياسـة الإنعاش الاقتصـادي والداعية إلى زيادة الإنفاق الحكومي والمتمثلة في خلق مشــاريع معتبرة والتي كان لها مســاهمة ولو بســيطة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

كما وضحت الدراسة أن حدوث صدمة إيجابية في الاستثمار العام سيكون له أثر إيجابي على مؤشر أسعار المستهلك طول فترة الاستجابة، ويُعزى ذلك إلى تزايد الطلب الكلي مما يؤدي خلل بين كل من الطلب والعرض داعيًا إلى ارتفاع الأسعار بالإضافة إلى تزايد الطلب على النقود.

وكذلك حدوث صدمة إيجابية في الاستثمار العام سينتج عنها آثار سلبية في كل من الاستهلاك العام وسعر الصرف الفعَال على طول فترة الاستجابة، ويُعزى ذلك إلى تقليص الدولة من استهلاكها حتى توجه أكبر نسبة من إيراداتها إلى الاستثمار.

7. دراسة (سلامي وشيخي، 2013):

اختصت الدراسة في اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، وهدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)

واعتمدت الدراسة على منهج الأسلوب القياسي، ولبيان فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة من عدمه، تطلب استخدام بعض الأدوات الإحصائية، إضافة إلى اختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، وتبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وفي ضوء ذلك تم استخدام اختبار التكامل المشترك لكل من طريقة انجل – جرانجر وطريقة جوهانسن، بالإضافة إلى استخدام منهجية جرانجر للسببية، وذلك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بينهما.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة، وكان التفسير المحتمل لذلك يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وعدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات من جهة، وإلى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري من جهة أخرى.

8. دراسة (خلادي، 2012):

تطرقت الدراسة إلى دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، وإلى أهم مصادر التمويل المتاحة مع التركيز على موضوع الادخار العائلي باعتباره محدد رئيسي للتنمية الاقتصادية، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة والتي تمثلت في التعرف على محددات الادخار العائلي، والتعرف على دور الادخار العائلي في تكوين رأس المال لتمويل الاستثمارات، وتسليط الضوء على الجزائر في محاولة لدراسة تأثير الادخار العائلي على إحداث التنمية الاقتصادية بها.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في وصف الظاهرة، والمنهج الاستقرائي من خلال العرض والتحليل وهذا في الجانب النظري، أما فيما يتعلق بالدراسة التطبيقية فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي باستخدام نماذج قياسية لمعرفة التأثير الفعلي للادخار العائلي على متغيرات التنمية الاقتصادية باستعمال تقنية أشعة الانحدار الذاتي VAR.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معدل النمو الاقتصادي ومعدل الاستثمار ومعدل الفائدة تتأثر بالتغيرات التي تحدث في الادخار العائلي، كما أظهرت أن معدل التضخم ومعدل البطالة غير مؤثرة على الادخار العائلي في حين كانت باقي المتغيرات المستقلة مؤثرة، بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى أن الادخار العائلي يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويساهم في تمويلها، كما له آثار أخرى من شأنها أن تبعد شبح المديونية خاصة مع الدول النامية.

9. دراسة (سلامي، 2012):

تناولت الدراسة أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة (1970 – 2010)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الادخار المحلي وبيان أهميته، والتعرف على أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويله للتنمية على مستوى الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2010، وقياس فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2010)، ودراسة العلاقة بين مؤشر خدمة الدين الخارجي والادخار المحلي في الجزائر.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، والتركيز على دراسة وتحليل البيانات المتاحة في الجزائر خلال الفترة 1970–2010.

وتوصلت الدراسة إلى أن كفاءة الادخارات المحلية في تمويل التنمية بالجزائر لم تكن قادرة على تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة (1970–1999)، ولكنها بداية من سنة 2000 أصبحت تتمتع بقدرة تمويلية ذاتية، وقد ظهر ذلك من خلال المؤشرات التي تم تطبيقها في الدراسة، وهي: فجوة الموارد المحلية، الفجوة التمويلية، قدرة الصادرات على تغطية الواردات، نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي، ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى الادخار المحلي.

وبينت نتائج الدراسة أن الجزائر عانت من فجوة الموارد المحلية وبدرجات متفاوتة من سنة إلى أخرى، إلى أن استقرت في الاتجاه الموجب بداية من سنة 1996، وأن المدخرات المحلية في الجزائر بالإضافة إلى تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الأخرى من ديون حكومية وقروض ومساعدات ومنح قد مولت خلال الفترة (1970–2010) من الاستثمارات، وكذلك الديون الخارجية كانت تمتص بشكل رهيب معظم الادخارات المحلية بدلًا من توجيهها نحو الاستثمار، وبالتالي كانت تذهب الادخارات المحلية لسداد الديون، خاصة في المرحلة الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري (1988–1995) التي امتصت فيها الديون أكثر من نصف الادخارات المحلية في الجزائر.

10. دراسة (بركة، 2010):

هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الادخار في السودان خلال الفترة (1990– 2008) وذلك لاستخدم الدالة في الخطط وإقامة المشروعات والتنبؤ بوضع الادخار في السودان، ودراسة العوامل المؤثرة على الادخار في السودان.

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الإحصائي لغرض التحليل والوصول إلى النتائج، تمثلت في إيجاد النموذج الأمثل لتقدير دالة الادخار في السودان، وللوصول إلى النموذج الأمثل لدالة الادخار تم تحديد

العوامل التي تؤثر على الادخار وهي الدخل الحالي المتاح، الدخل المتاح في الفترة السابقة، مستوى الادخار في الفترات السابقة، معدل التضخم، ومعدل النمو السكاني.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الادخار الحالي (المتغير التابع) والدخل والادخار في الفترة السابقة، كما أن القوة التفسيرية للنموذج كانت 89%، والنموذج الأكثر ملائمة لتقدير دالة الادخار في السودان هو الدالة اللوغاريتمية الذي يضم لوغاريتم الدخل المتاح ولوغاريتم الادخار، بالإضافة إلى أن النموذج ذو مقدرة عالية للتنبؤ بالادخار.

11. دراسة (بن قوية، 2006):

تناولت الدراسة أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهدفت الدراسة إلى توضيح أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومعرفة طبيعة الاستثمار العام وتوضيح دوافعه وأهدافه، وإظهار نوعية الفائدة التي نجنيها من الاستثمار العام.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال العرض والتحليل، وكذلك المنهج التاريخي من خلال نقل وعرض الوقائع التاريخية كما هي، وبغرض الإلمام بجوانب الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى قسمين، نظري وتطبيقي وتم الاستعانة ببعض أدوات القياس الاقتصادي بالإضافة إلى بعض أدوات تحليل المعطيات، تقنية تحليل المركبات الأساسية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار العام يؤدي دورًا أكثر أهمية في سياق النمو الاقتصادي، لأنه أعطى عدة اعتبارات، وكذلك مساهمة الاستثمار العام الإجمالي في الجزائر كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

12. دراسة (أحمد، 2005):

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المحددات لظاهرة الادخار المحلي في السودان خلال الفترة (1970-2000)، حتى يمكن التركيز عليها في حال وضع أي سياسة لرفع معدل الادخار المحلي في السودان.

اعتمدت الدراسة على منهج الأسلوب القياسي، بهدف إجراء دراسة قياسية بين الادخار المحلي وأهم العوامل المؤثرة عليه وهي: عوامل الدخل المتاح، العائد على الادخار، حجم الثروة (إجمالي الأصول السائلة، معدل التضخم، معدل الإعالة، سياسة التحرير.

وتوصلت الدراسة إلى أنَ معدل الادخار المحلي في السودان منخفض مقارنة بمعدل الاستثمار المحلي المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود الانخفاض لعدة أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وقد أدى هذا الانخفاض أيضًا إلى ظهور فجوة بين معدل الادخار المحلي ومعدلات الاستثمار المحلي.

وأظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين الادخار المحلي وعوامل الدخل المتاح، والعائد على الادخار، وحجم الثروة (إجمالي الأصول السائلة)، أما معد التضخم ومعدل الإعالة وسياسة التحرير لها علاقة عكسية مع الادخار المحلي خلال فترة الدراسة.

13. دراسة (البسام، 2005):

قدمت الدراسة نموذج للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية للفترة (2002-1970)، وهدفت الدراسة إلى صياغة وتقدير نموذج قياسي لتفسير سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية من خلال تحديد أهم المتغيرات التفسيرية التي يعتقد أنها تؤثر على تقنيات هذا النوع من الادخار، وقياس مدى استقرار سلوك الادخار العائلي من خلال اختبار استقرار النموذج الذي تم تحديده وتقديره في هذه الدراسة.

اعتمدت الدراسة على منهج الأسلوب القياسي، حيث تم بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة ما بين الادخار العائلي من جهة وبعض المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية من جهة أخرى.

ووجدت نتائج الدراسة أن معامل التحديد لأفضل نموذج مقدر في هذه الدراسة مرتفع جدًا وقد بلغت نحو (0.934)، كما جاءت إشارات معاملات المتغيرات التفسيرية (الدخل، الثروة، التطور المالي) مطابقة لافتراضات النظريات الخاصة بالادخار، أما بقية المتغيرات وهي التضخم وسعر الفائدة على الدولار ومعيار الوساطة المالية، فقد تم استبعادها وذلك لانخفاض معنوياتها، وبالإضافة إلى ذلك أثبتت الدراسة أن لأزمة الخليج تأثير في سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية.

14. دراسة (بخيت، 2002):

تناولت الدراسة فجوة الموارد التمويلية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني، وهدفت الدراسة إلى تشخيص فجوة الموارد التمويلية في الاقتصاد السوداني، وتحديد العوامل الأساسية المسببة لها، والتعرف على مصادر تغطية فجوة الموارد التمويلية في الاقتصاد السوداني، وتوضيح آثار فجوة الموارد التمويلية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة وبيان مدى فاعليتها في معالجة فجوة الموارد التمويلية في الاقتصاد السوداني.

اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يستند على الدمج بين المنهج الاستدلالي القائم على الدراسة النظرية لموضوع الموارد المالية، وتتبع تطورها عِبر الحقب الزمنية في الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة، ثم استنباط آثار فجوة الموارد المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وتوصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي وارتفاع معدلات نمو السكان وزيادة الاستهلاك وغياب التخطيط كلها عوامل ساعدت على استنزاف الموارد المتاحة والتي انعكست سلبيًا على فجوة الموارد التمويلية.

15. دراسة (الحسيني، 1999):

بحثت الدراسة العلاقة بين مصادر التمويل المحلي للاستثمار والاعتماد على تدفق رأس المال الأجنبي لبلدان نامية مختارة للمدة (1980 – 1995)، وهدفت الدراسة إلى تشخيص فجوة الموارد التمويلية لمجموعة من البلدان النامية، والتعرف على أثر محددات الاستثمار ومصادر التمويل المحلية في البلدان النامية، والتعرف على دور الاستثمار الأجنبي في تمويل فجوة الموارد التمويلية في البلدان النامية.

استندت منهجية الدراسة على المزج بين أسلوب المنهج الاستدلالي الذي يتصل بالجوانب النظرية لموضوع مصادر التمويل، معتمدين في ذلك على المعطيات الواردة في أدبيات التنمية الاقتصادية، وأسلوب المنهج الاستقرائي الذي يتصل بالجوانب التطبيقية في بلدان عربية مختارة، في ضوء الحقائق الاقتصادية المعززة بالبيانات الإحصائية من اجل التوصل إلى استنتاجات حول علاقة مصادر التمويل المحلي للاستثمار والاعتماد على تدفق الاستثمار الأجنبي في الدول النامية.

وتوصلت الدراسة إلى أن البلدان النامية تعاني من انخفاض مستوى مدخراتها المحلية، حيثُ وصلت المدخرات المحلية إلى أدنى مستوى لها نتيجة لهروب المدخرات المحلية لهذه البلدان، وتوطينها في المصارف الدولية، بالإضافة إلى أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى انخفاض هذه المدخرات منها انخفاض متوسط نصيب الفرد من G.D.P، وارتفاع مستوى الاستهلاك، وزيادة معدلات نمو السكان والحروب الأهلية فيها وضعف المؤسسات المصرفية في البلدان النامية.

ثالثًا: الدراسات الأجنبيّة

1. دراسة (Anhulaila M. Palampanga & Bakri Hasanuddin, 2017):

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين فجوة الموارد المحلية والحساب الجاري في إندونيسيا باستخدام البيانات من عام 2010 إلى عام 2014، وتصنيف الفجوات في الاقتصاد المحلي الاندونيسي والمتمثل في القدرة الاستيعابية المحلية لفجوة الدخل القومي، والمدخرات الوطنية الإجمالية وفجوة الاستثمار، فجوة القطاع الخاص (الادخار الخاص مطروحًا منه الاستثمار الخاص)، وفجوة القطاع العام (الضريبة مطروحًا منها الإنفاق الحكومي).

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات السنوية للاقتصاد الإندونيسي خلال الفترة 2010–2014، وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على المركز الاحصائي الاندونيسي والبنك المركزي الاندونيسي.

أهمّ نتائج الدراسة:

وأظهرت نتائج الدراسة قدرة الاقتصاد الإندونيسي على استيعاب الفجوة في الناتج المحلي الإجمالي المحلي خلال فترة الدراسة، وكذلك وجود فجوة بين المدخرات الوطنية الإجمالية والناتج القومي الإجمالي في إندونيسيا خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى وجود فجوة في القطاع الخاص والقطاع الحكومي نتج عنها عجز في الحساب الجاري في إندونيسيا خلال فترة الدراسة 2010–2014.

2. دراسة (Esmat Josser and others, 2016):

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير فجوة الادخار والاستثمار على النمو الاقتصادي على عينة من 65 دولة نامية للفترة 1981–2014.

استخدمت الدراسة منهج التحليل العنقودي والمنهج القياسي، حيث تم تصنيف البلدان النامية المختارة في الدراسة إلى مجموعات فرعية وفقًا لبيانات فجوة الادخار والاستثمار الخاصة بها باستخدام لتحليل العنقودين ومن ثم تم إجراء التحليل القياسي باستخدام جذر وحدة اللوحة لكل مجموعة وتم تقدير معاملات اللوحة العامة.

وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير الادخار على النمو الاقتصادي إيجابي وذو دلالة إحصائية في البلدان النامية التي كان لديها مدخرات على الاستثمار، بالإضافة إلى أن تأثير الادخار على النمو الاقتصادي سلبي وليس له دلالة إحصائية في البلدان النامية التي كان لديها استثمار على المدخرات.

3. دراسة (Emmanuel Pitia & Zacharia Lado, 2015):

تحديد العوامل المحتملة التي تحدد النمو الاقتصادي في السودان.

اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، واستخدمت الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للتعبير عن النمو الاقتصادي مع الانحدار الذي يضم السكان الاستثمار

الأجنبي المباشر، الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، الإنفاق الاستهلاكي للأسر لمعيشية للفرد، رأس المال المادي (من حيث تكوين رأس المال الثابت)، والتضخم، والانفتاح الاقتصادي، والقطاع المالي.

وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، أهمها: أن الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية القطاع المالي قد تم تطويره بنسبة كبيرة وتحمل الإشارات المتوقعة في كل من نماذج المدى الطويل والقصير، وأن التضخم كان مهم ويحمل العلامة المتوقعة في نموذج المدى الطويل، بينما كان غير مهم على المدى القصير، في حين كان كلا من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والإنفاق الاستهلاكي للأسر مهمين على المدى الطويل، وفي المدى القصير ولكن مع علامات غير متوقعة، أما البنية التحتية كانت غير مهمة في كل من نماذج المدى الطويل والقصير.

4. دراسة (Duruechi Anthony H. & Ojiegbe Joe N.) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الاستثمار في الاقتصاد النيجيري خلال الفترة 1990-2013، والكشف عن الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار الاستثمار في نيجيريا والذي أصبح مصدر قلق لجميع المهتمين بشأن نمو البلاد، والكشف عن قرارات الاستثمار هل هي مقيدة بالعديد من العوامل التي يجب أن تكون أم لا، والتعرف على الاعتبارات الواجب توفرها من أجل تعزيز الاستثمارات في نيجيريا.

استخدمت الدراسة أسلوب المنهج القياسي بما يتماشى مع نموذج OLS اختبار جذر الوحدة، واستخدام جذر الوحدة ديكي فولر المعزز (ADF) للكشف عن ثبات المتغيرات في البداية ومعدل معدل الاختلاف.

وتوصلت الدراسة وجود علاقة طويلة المدى بين الاستثمارات ومعدل التضخم والانفاق الحكومي، وأنّ هناك علاقة كبيرة بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة ومستوى الاستثمار في نيجيريا، وأنّ الإنفاق الحكومي فقط له تأثير كبير على الاستثمار في نيجيريا مما أدى إلى استنتاج أن الاستثمار في نيجيريا لا يزال قائماً في مستوى منخفض للغاية ويجب تشجيعه للتأثير بشكل إيجابي على الاقتصاد بشكل عام.

5. دراسة (Omer Ali Ibrahim & Hisham Mohamed Hassan, 2012) :

هدفت الدراسة إلى الكشف عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1970-2010)، واعتبرت الدراسة حجم السوق ومعدل التضخم وسعر الصرف والضرائب غير المباشرة والانفتاح التجاري وسياسة حوافز الاستثمار كعوامل تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

استخدمت الدراسة المنهج القياسي باستخدام تقنيات التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لتحديد ديناميكيات المدى القصير والطويل لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان تتأثر بحجم السوق ومعدل التضخم وسعر الصرف وسياسة حوافز الاستثمار، بالإضافة إلى نتائج جرانجر السببية أظهرت أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تبدأ من كل من سعر الصرف وسياسة حوافز الاستثمار وحجم السوق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعًا: الفجوة العلميّة

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبيّن ما يلي:

- تناولت الدراسات المحلية بالبحث والتحليل أثر الادخار والاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي وتقدير دالة الادخار ومعوقات الاستثمار وفجوة الموارد المحلية والحد من تعاظمها، وفجوة التجارة الخارجية والحد من تعاظمها.
- كذلك الدراسات العربية والأجنبية تناولت البحث في العلاقة السببية بين الادخار والاستثمار، ومحددات الادخار والاستثمار، وأثر الادخار والاستثمار في النمو الاقتصادي وفجوة الموارد التمويلية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

- الدراسات المحلية والأجنبية تدل على وجود نقص في الدراسات التي تبحث أثر فجوة الموارد المحلية في الناتج المحلي الإجمالي، مع العلم أن معظم الدراسات السابقة أشارت في محتوياتها إلى فجوة الموارد المحلية.
- وتتفق الدراسة مع الدراسات السابقة على أن فجوة الموارد المحلية تمثل موضوعًا هامًا يتعلق بأحد الاختلالات الرئيسية في الاقتصاد، مما يتطلب تغطية هذه الفجوة وصولًا إلى تحقيق علاقة توازنية بين الادخار والاستثمار، من منطلق أن أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية هو رفع معدلات الاستثمار، ورفع معدلات الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدلات الادخار.
- تتميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالحدود الزمانيّة والمكانيّة، حيث أنّها تبحث في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الزمنيّة 1995–2015، وأن هناك ندرة واضحة في الدراسات التي بحثت فجوة الموارد المحلية.
- كما تتميّز في كونها الدراسة الأولى على مستوى الأراضي الفلسطينية "بحدود علم الدارس" التي تتناول دراسة أثر فجوة الموارد المحلية في الناتج المحلي الإجمالي بأسلوب التحليل الكمي القياسي، وبالتالي من المتوقع لهذه الدراسة أن تساهم في سد فراغ واضح في هذا المجال، وإثراء المكتبات الفلسطينية بالدراسة، والمحاولة الحثيثة بتقديم إضافة للمعرفة العلمية كونها تشكل رافدًا إضافيًا لصانع القرار الاقتصادي الفلسطيني من أجل التحرر تدريجياً من المعضلة المتعلقة بفجوة الموارد المحلية.

الفصل الثاني

الإطــار النظـــري للدراسة

المبحث الأول : فجوة الموارد المحلية

المبحث الثاني : الناتج المحلي الإجمالي

المقدمة:

يعد النمو الاقتصادي هدفاً رئيسياً من أهداف التنمية الاقتصادية، ويؤدي الاستثمار دورًا مهمًاً في تحقيق نمو اقتصادي مستمر، وذلك من خلال توافر الموارد المالية إلى جانب العوامل الأخرى كالموارد الطبيعية والقوى العاملة الماهرة والظروف السياسية والاجتماعية الملائمة.

وفي حالة وجود قصور في الموارد المالية المحلية، تبرز الحاجة إلى التمويل الخارجي لسد هذا العجز أو القصور الذي يسبب ظهور الفجوة بين معدل الاستثمار اللازم للوصول إلى معدل النمو المستهدف، وبين معدل الادخار المحلى المتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية معينة. والذي يطلق عليها عادة اسم **فجوة الموارد المحلية.**

في ضوء ذلك فقد سعى الدارس لاعتماد إطار نظري للدراسة عن فجوة الموارد المحلية.

حيث يتضمن هذا الفصل مبحثين، يستعرض فيها الدارس في المبحث الأول الإطار النظري لمفهوم فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية ونموذج الفجوتين و الاتجاهات الفكرية والمدارس الاقتصادية التي فسرت فجوة الموارد المحلية، وفي المبحث الثاني مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وأهميته ومكوناته والعوامل المحددة له بالإضافة إلى الصعوبات والمشاكل التي تواجه حسابه.

المبحث الأول

فجوة الموارد المحلية

تمهيد:

يسعى هذا المبحث، باعتباره إطارًا نظريًا إلى دراسة مفهوم فجوة الموارد المحلية، والتي تمثل الفجوة الادخارية في الاقتصاد القومي. إضافة إلى علاقتها بالفجوة الخارجية المرتبطة بالتجارة الخارجية للبلد، ويستعرض أيضًا دور التمويل الأجنبي في تمويل هذه الفجوات، ومن خلال التمهيد، ومحاولة ربط فجوة الموارد المحلية بالقدرة الاقتصادية بصفة عامة من خلال ما يعرف بفجوة الطاقة الاستيعابية.

وبالرجوع إلى أساسيات النظرية الاقتصادية، تتضح العلاقة بين المدخرات المحلية والتمويل الخارجي من خلال ما يعرف بتحليل نموذج الفجوتين، الذي يتمثل في الاقتصاديات النامية بوجود فجوتين، فجوة الموارد المحلية (فجوة ادخارية) والمتمثلة بالإمكانات الفعلية المتحققة من (الموارد الحقيقية والنقدية)، تناظرها فجوة أخرى هي فجوة التجارة الخارجية (فجوة الصرف الأجنبي) (دراز، 1987، ص22) والمتمثلة بالاحتياجات الفعلية للاقتصاد القومي ففي حالة تعادلها، فلا وجود للفجوة، وفي حالة عجز الموارد الحقيقية والنقدية عن الوفاء بالاحتياجات التمويلية، فعندئذٍ تكون أمام فجوة الموارد المحلية، وبناءاً عليه, فإن دور التمويل الخارجي يكمن في تغطية هاتين الفجوتين الناتجة عن نقص التمويل المحلي (Wall, 1983, p291).

ولذلك يتم الاعتماد على التمويل الدولي لسد هذا النقص (–) ولكن ثمة فجوة ثالثة عادةً ما تظهر بتأثير الفجوتين إنها (فجوة الطاقة الاستيعابية) تلك الفجوة التي تستجيب بدرجة عالية للاستثمار, والأخير يستجيب هو الآخر بدرجة أكبر لحصيلة النقد الأجنبي، فعندما يعاني البلد من شح في النقد الأجنبي, فإن العبء الأكبر لتمويل الاستثمار سوف يقع على الادخار المحلي" العائلي والحكومي " إلا أن هذا الأخير لن يكون بمقدوره تغذية هيكل الاستثمار الذي تتطلبه عملية التنمية من دون أن ينتاب ذلك الهيكل الاختلال والتشويه بسبب ارتفاع المكون الأجنبي الذي تطلبهُ، عندئذٍ ستواجه متطلبات

جديدة لتحقيق وتمويل التنمية (عثمان وآخرون، 2007، ص7). وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك ما يضمن تساوي الفجوتين في المستقبل فهذا أمر غير مؤكد.

حيث تعرف فجوة الطاقة الاستيعابية بأنها قابلية الاقتصاد على توظيف الموارد المتاحة بكفاءة اقتصادية عالية تضمن تحقيق عوائد اقتصادية إضافية قادرة على توظيفها مجدداً بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي (أولر، 1982، ص22).

وتتعدد أشكال فجوة الطاقة الاستيعابية، وهي (لقمه، 2000، ص22):

1. إذا كان الاستثمار المحلي أكبر من الادخار المحلي فهذا يعني أنه على الرغم من توفر فرص الاستثمار المحلي إلا أنه لم تتخذ الإجراءات المالية اللازمة لزيادة الادخار، فيتم معالجتها عن طريق الاستخدام المكثف للنقد الأجنبي للتغلب على هذه الحالة مما يولد ضغطاً على الاقتصاد الوطني ويظهر التضخم.
2. إذا كان الاستثمار المحلي أقل من الادخار المحلي، فهنا تكون الحالة معكوسة عن الحالة الأولى، فيكون فائضًا في الادخار المحلي، نتيجة توجيهه إلى أنماط غير رشيدة اقتصاديًا، كالاكتناز أو المضاربة مما يتطلب اتخاذ سياسة مالية من شأنها سحب هذه المدخرات كالضرائب المباشرة وتوجيهه من قبل السلطات العامة إلى استثمارات منتجة كالبنى التحتية.
3. إذا كانت الواردات من السلع الإنتاجية أعلى من الادخار بالنقد الأجنبي، فمعناه أن العرض من النقد الأجنبي غير قادر على استيعاب الخطة الاستثمارية، ويشمل البلدان النامية التي تعاني من نقص في الادخار من النقد الأجنبي وبالتالي تضطر هذه البلدان إلى خفض برامجها الاستثمارية.
4. إذا كان الادخار بالعملة الأجنبية أعلى من الواردات من السلع الإنتاجية، فهذا يتركز في البلدان النامية ذات القدرة التصديرية العالية التي غالبًا ما تعتمد على تصدير سلع أولية مثل النفط فهي تحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية المتاحة لديها.
5. إذا كانت القدرة الاستثمارية الإجمالية المتاحة أكبر من الادخار المحلي والأجنبي، فهذا يعني أن هناك فرص استثمارية مربحة لم تستغل، وبالتالي لم يتم الوصول إلى الطاقة الاستيعابية القصوى وعليه يتوجب على السلطات العامة تهيئة المناخ الاقتصادي لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

6. إذا كان الادخار المحلي والأجنبي أعلى من القدرة الاستثمارية، فهذا يعني أن رؤوس الأموال بالعملة الأجنبية ستتوجه إلى الاستثمارات الأقل إنتاجية أو الإنتاج لأغراض استهلاكية.

هذه الأشكال في فجوة الطاقة الاستيعابية نجد تحليلاتها في العقود الثلاثة الماضية في كثير من البلدان المتقدمة والنامية على السواء، ويعود الفضل في ذلك إلى سريان مفعول السياسات الاقتصادية الجديدة. هكذا نجد أن رؤوس الأموال أي رأس المال المالي المعلوم وعبر الشركات المتعددة الجنسية القادمة من دول المركز الرأسمالي المتطور تقوم باستثمار وتوظيف رؤوس أموالها في البلدان النامية سواء الأقل منها نموًا أو الصاعدة، وذلك بغرض تعظيم أرباحها والحد من انخفاض متوسط الربح في المدى الطويل.

ويضاف إلى ذلك إعادة تدوير رؤوس الأموال النفطية في بلدان الفائض وإقراضها بشروط مجحفة للغاية في بلدان العجز في البلدان النامية، ويلاحظ أن هناك اتجاهًا تصاعديًا ادخاريًا في اتجاه الاكتناز والمضاربة عوضًا عن الاستثمارات الإنتاجية الحقيقية، يرافقها هروب وتهريب لرؤوس أموال الدول النامية، وهذا كله أدى إلى تفاقم فجوة الطاقة الاستيعابية.

وفيما يلي استعراض الجوانب المختلفة لفجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية ولنموذج الفجوتين:

أولًا: مفهوم فجوة الموارد المحلية

يقصد بفجوة الموارد المحلية، الفرق بين إجمالي المدخرات المحلية المتاحة والاستثمارات الكلية في الاقتصاد (يونس، 2011، ص34)، أو هي الفرق بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المطلوب لتحقيق النمو المستهدف (محمد، 2006، ص23) نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي، وانخفاض مستوى الدخل وسوء توزيعه، واستخدامه في مجالات هامشية، في الغالب، وعدم توجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية، فضلاً عن فشل السياسات الاقتصادية وعدم قدرتها على إيجاد الوسائل الملائمة لمواجهة هذه الاختلالات.

وعادة فإن المجتمع إزاء هذه الحالة يواجه ثلاث احتمالات لمعالجة القصور في المدخرات المحلية وسد الفجوة بين الاستثمار المخطط والادخار المحلي المتحقق وهي (زكي، 1985، ص23):

الاحتمال الأول: هو أن يرضى المجتمع بمعدل اقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية، وهو ما يعد حلاً غير مقبول اقتصاديا واجتماعيا في العديد من الدول لما يترتب عليه من إبطاء عملية التنمية.

الاحتمال الثاني: هو أن يعمل المجتمع على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي والذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية وذلك لكي يتمكن البلد من رفع معدل ادخاره المحلي، وهذا المسلك يؤدي إلى تحويل الادخار الكامن إلى ادخار فعلي أو حقيقي، وهذه العملية تحتاج إلى تغيير جذري للواقع السائد في الدول التي تعاني من الفجوة في الموارد المحلية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية (أبو قشوة، 1985، ص20).

الاحتمال الثالث: هو أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجي.

فعندما يحدد المجتمع معدلا معينا من النمو، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب معدلا معينا من الاستثمار، فإذا كانت الموارد المحلية للمجتمع غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة فإن المجتمع سيلجأ إلى مصادر التمويل الخارجي (القروض الخارجية، الاستثمارات الأجنبية، المساعدات وغيرها).

والتي يفترض أن تقوم بدور مهم وكبير في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. رغم أن تجارب بعض الدول النامية تشير إلى عدم قدرة التمويل الخارجي بأشكاله المتعددة على القيام بدوره المأمول في تسريع وانجاز عملية التنمية لاعتبارات متعددة يتعلق بعضها بمدى كفاءة الجهاز الإداري ونزاهته ومرونة الجهاز الإنتاجي وغيرها.

ولابد من الإشارة إلى أن حجم هذه الفجوة يتفاوت من بلد إلى آخر تبعًا للظروف السائدة فيه، كدرجة النمو الاقتصادي، أو مستوى الناتج، وعدد السكان ومعدل الميل الحدي للادخار ويتم تقدير فجوة الموارد المحلية بتقدير متغيرين يتأثران بالدخل وهما: الادخار والاستثمار.

وتتمثل فجوة الموارد في المعادلة التالية (Cairncross, 1962, p60):

فجوة الموارد المحلية (الفجوة الادخارية) = الادخار – الاستثمار

وهنا يجب التمييز بين الفجوة الناتجة عن خلل هيكلي في الاقتصاد، يجعل هذه الفجوة مستمرة، وبين الفجوة المؤقتة الناتجة عن زيادة موسمية في حجم الاستثمار أو انخفاض مؤقت في حجم الادخار نتيجة دورة كسادية أو عوامل طارئة، فالخلل الهيكلي في اقتصاديات الدول النامية يحول دون زيادة متوسط الدخل الفردي زيادة مستمرة بسبب ضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة وضعف القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى آثار هذا الخلل الهيكلي على الاستثمار وعدم تطور حجمه نتيجة مجموع العوامل التي تعاني منها الدول النامية كمعوقات للتنمية.

ثانيًا: فجوة التجارة الخارجية

عندما تظهر فجوة الموارد المحلية، تظهر بالجانب الآخر (بالتناظر) معها فجوة أخرى تنعكس في الوضع الخارجي لميزان المدفوعات، حيث يشير مفهوم فجوة التجارة الخارجية إلى الفرق بين الواردات والصادرات والتي تتحقق نتيجة عجز حصيلة الصادرات عن توفير التمويل اللازم بسبب انخفاض الصادرات وضعف درجة تنوعها وتدهور معدلات تبادلها.

فإذا كانت قيمة الواردات خلال فترة معينة تزيد عن حصيلة النقد الأجنبي من صادرات السلع والخدمات خلال فترة معينة فإن الفرق بينهما يجب أن يتم سداده عن طريق تمويل خارجي إضافي (محمد، 2006، ص23) (قروض، مساعدات، استثمارات أجنبية)، بما يساوي هذه الفجوة، بمعنى أنها تمثل رصيد الصرف الأجنبي المطلوب لتغطية العجز المقدر حدوثه في مدة مقبلة في ميزان المدفوعات الجارية (عجمية وقريصة، 1986، ص155)، وهي فجوة الصرف الأجنبي للتعويض عن الفجوة الأولى وهو ما يشار إليه في الأدبيات الاقتصادية بنموذج الفجوتين. وخلاصة القول أنه إذا عجز الناتج المحلي عن توفير دخلٍ كافٍ لاستخدامه في تمويل الاستهلاك وتكوين مدخرات كافية للاستثمار تظهر فجوة الموارد المحلية التي تنعكس على شكل عجز في الميزان التجاري.

وهذا العجز يحتاج إلى تمويل، أي إلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج وهذه الحقيقة يمكن معرفتها من معادلة الدخل القومي التي تُشير إلى ترابط الفجوتين من جانب، وإلى الحاجة إلى التمويل الخارجي من جانب آخر.

فجوة الموارد المحلية = فجوة التجارة الخارجية = الحاجة إلى التمويل الخارجي

ثالثًا: نموذج الفجوتين

يطلق بعض الاقتصـــــاديين على فجوة الموارد المحليـة نموذج الفجوتين أو نموذج الفجوة المزدوجة، ويعد هذا النموذج أداة تحليلية لبيان طبيعة وسمات الهيكل الاقتصـادي، إذ يربط الاختلال الـداخلي في الاقتصـــــاد القومي، والمعبر عنـه بفجوة الموارد المحليـة، مع الاختلال الخـارجي في الاقتصاد القومي والمعبر عنه بفجوة التجارة الخارجية (خليل، 1989، ص51).

ويوضح هذا النموذج وجود علاقة قوية بين حجم المدخرات المحلية المتاحة التي هي مصدر التمويل المحلي للاستثمارات المطلوبة، وبين حجم التمويل الخارجي (بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر)، فكلما كان حجم التمويل المحلي منخفضاً، كانت الحاجة إلى التمويل الخارجي متزايدة، مما يؤدي إلى اختلالات داخلية وخارجية في الاقتصاد (الحسيني، 1999، ص58).

وبسبب الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية، من حيث انخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدل نمو السكان، إضافة إلى ضعف القطاعات الإنتاجية وانخفاض كفاءة الاستثمار ومحدودية الطاقة الاستيعابية, وغيرها من العوامل، فإن الادخار المحلي يعجز عن تلبية حجم الاستثمار المتزايد بسبب متطلبات إقامة البنى التحتية الارتكازية اللازمة، وهذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية لسد عجز المعروض السلعي لتلبية الاستهلاك المرتفع، إضافة إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لتلك الاستثمارات، وهذا يستوجب توفير نقد أجنبي لتمويل تلك الواردات المتزايدة، وعند عجز محصلة الصادرات عن تمويلها فإنّ الاقتصاد يلجأ إلى التمويل الخارجي (الحسيني، 1999، ص58).

إن الحاجة إلى التمويل الخارجي، تبرز بهدف سد النقص في الادخار المحلي أو سد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار، أي أن الاستثمارات التي يقوم بها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية، لابد أن يتم عن طريق الاستعانة بالتمويل الخارجي.

وكذلك تحدث الحاجة إلى التمويل الخارجي لتمويل التجارة الخارجية الناتجة عن زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات خلال فترة معينة.

ومن خلال نموذج الفجوتين يمكن إثبات أن هناك تطابقا بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية، وأن الفجوتين لابد لهما أن تتساويا خلال أي فترة مضت ويمكننا إثبات ذلك كما يلي (زكي، 1985، ص23):

$$Y=C+I+X-M\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أنّ:

Y: الناتج المحلي

C: الاستهلاك القومي

I: الاستثمار القومي

X: الصادرات

M: الواردات من السلع والخدمات

وذلك بافتراض تجاهل القطاع الحكومي **(G)**

و بما أن الناتج المحلي يولد دخلا مساويا له، وأن هذا الدخل يستعمل في تمويل الاستهلاك الجاري وتكوين المدخرات **(S)**، فإن:

$$Y = C + S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

ومن المعادلتين (1) و(2) نستنتج أن:

$$I = S + X - M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

ومن المعلوم أن زيادة الواردات عن الصادرات تظهر في صورة عجز في الميزان التجاري وبميزان المدفوعات للدولة، وأن هذا العجز لا بد وأن يمول عن طريق تدفق لرأسمال الأجنبي (F) أي أن:

$$F = X - M \ldots\ldots \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

ومنه يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (3) كالتالي:

$$I - S = X - M = F \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

وهذه المعادلة تعني أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد القومي خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يوفره من المدخرات المحلية إنما تنتج عن طريق إحداث زيادة في الواردات تمول عن طريق تدفق صافي للرأسمال الأجنبي خلال المدة نفسها. وهذا هو المعنى المقصود بكون فجوة الموارد المحلية (الادخار – الاستثمار) لا بد وأن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية، وذلك في أي فترة سابقة.

ولكن ليس شرطا أن يتم التعادل بين هاتين الفجوتين منظورا إليهما في فترة قادمة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن القرارات المتعلقة بالمتغيرات الأربعة (الادخار، الاستثمار، الصادرات والواردات) لا يقوم بها الأفراد أنفسهم أو الهيئات نفسها، وقد ينعدم التنسيق بينهم. وإن حصيلة الصادرات تتحدد في ضوء عوامل ومتغيرات خارجية تتعلق بظروف السوق العالمي والقدرة على المنافسة، ومن الصعب غالباً التحكم أو التأثير فيها.

وطبقا لنموذج الفجوتين فإنه إذا حدث وأن حدد المجتمع معدلا معينا للنمو لفترة مقبلة، وتزامن ذلك مع كبر إحدى الفجوتين عن الأخرى، فإن الفجوة الأصغر لا بد وأن تتسع لكي تتساوى مع الفجوة الأكبر، وإلا عجز المجتمع عن تحقيق معدل النمو المستهدف.

فمثلا إذا كانت فجوة التجارة الخارجية أكبر من فجوة الموارد المحلية (الادخار–الاستثمار) عند تحقيق معدل معين للنمو في فترة قادمة، فإنه في هذه الحالة يتعين على الاقتصاد الوطني أن ينجح في الحصول على قدر من رأس المال الأجنبي يعادل الفرق بين الفجوتين. فإذا لم ينجح المجتمع في ذلك، فإن معدل النمو المستهدف من الصعب تحقيقه (زكي، 1985، ص23).

وهو ما يوضحه المثال العددي التالي (زكي، 1978، ص ص46-50):

لو افترضنا أن:

- الدخل المحلي الصافي (Y) = 2000 وحدة نقدية
- الاستهلاك (C) = 1800 وحدة نقدية
- الاستثمار (I) = 400 وحدة نقدية
- الادخار (S) = 200 وحدة نقدية
- الصادرات (X) = 200 وحدة نقدية
- الواردات (M) = 500 وحدة نقدية

وعليه فإن فجوة الموارد المحلية = الادخار – الاستثمار

200 - 400 = - 200 وحدة نقدية

أما فجوة التجارة الخارجية = الصادرات – الواردات

200 - 500 = - 300 وحدة نقدية

أي أن فجوة التجارة الخارجية البالغة (300) وحدة نقدية هي الفجوة الأكبر، وتزيد بمقدار (100) وحدة نقدية عن فجوة الموارد المحلية.

وسنفترض أن الموارد الأجنبية سوف تتدفق إلى الاقتصاد القومي بما يعادل فجوة التجارة الخارجية. وبذلك سيحدث تساوي بين الفجوتين عن طريق التفاعل الذي يحدث بين العرض الكلي والطلب الكلي.

فلو رجعنا إلى الأرقام في المثال السابق نجد بأن:

الطلب الكلي= الاستثمار + الاستهلاك

$$(I) + (C) =$$

$$400 + 1800 =$$

$$= 2200 \text{ وحدة نقدية}$$

العرض الكلي= الدخل المحلي + الواردات– الصادرات

$$((M) - (X)) + (Y) =$$

$$= 2000+(200-500) = 2300 \text{ وحدة نقدية.}$$

أي أن هناك زيادة في العرض الكلي بمقدار 100 وحدة نقدية. وفي مثل هذا الوضع فإن جهاز الأسعار سوف يقوم بدور مهم في إحداث التوازن. وهناك احتمالات فيما يتعلق بمرونة جهاز الأسعار (زكي، 1978، ص ص46-50):

الاحتمال الأول: أن تكون الأسعار غير مرنة، بمعنى أنها لن تنخفض لتصريف الزيادة في العرض وهنا يحدث تراكم في المخزون السلعي، وبالتالي سيؤدي إلى تخفيض مستوى الدخل. وعندها يتقاعس الاقتصاد القومي في الوصول إلى معدلات الاستثمار المرغوبة لتحقيق هدف النمو المحدد.

وباعتبار أن الادخار دالة في الدخل، فإن انخفاض مستوى الدخل القومي سيؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار المحلي في نهاية الفترة الجارية. وبذلك سوف ينخفض الادخار في هذه الحالة إلى ذلك المستوى الذي يزيد من فجوة الموارد المحلية حتى تتطابق مع فجوة التجارة الخارجية.

وفي مثالنا السابق فإن المدخرات سوف تنخفض من 200 إلى 100 مليون وحدة نقدية، وهنا تصبح فجوة الموارد المحلية (300 مليون وحدة نقدية) مطابقة مع فجوة التجارة الخارجية.

الاحتمال الثاني: نفترض أن الأسعار تتسم بالمرونة، وأنها ستستجيب للتغيرات المطلوبة لامتصاص فائض العرض، فإن الأسعار في هذه الحالة سوف تنخفض.

وبالطبع سينتج عن ذلك خسائر لبعض المشاريع وتخفيض لمعدل الربح بالنسبة لمؤسسات ومشاريع أخرى، وهذا الأمر سيؤثر سلبا في قرارات الاستثمار، وبالتالي في معدل النمو الاقتصادي.

ومن المفيد هنا أن تلجأ الحكومة إلى تشجيع الاستهلاك المحلي وذلك عن طريق تخفيض الضرائب مثلا حتى تضمن أن التطابق بين الفجوتين، بنهاية الفترة الجارية يتم عند مستوى الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف.

ولنفترض الآن الحالة الثانية وهي أن فجوة الموارد المحلية أكبر من فجوة التجارة الخارجية.

وبناءًا على أرقام المثال السابق فإن المجتمع يطلب في هذه الحالة كمية من السلع والخدمات، عند المستوى السائد للأسعار تزيد بمقدار100 وحدة نقدية عما أنتجه الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي وعما استورده من الخارج. ولكي تستطيع الحكومة التخلص من فائض الطلب فإنها ستزيد استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج أو ستعمل على الحد من تصدير السلع والخدمات التي يمكن استهلاكها في الداخل، أي لا بد من توسيع فجوة التجارة الخارجية لتتعادل مع فجوة الموارد المحلية.

وبالطبع فإن تحقيق ذلك يتطلب سياسات مرنة لأسعار الصرف الأجنبي، أو أن تطبق الدولة سياسة جمركية تهدف إلى زيادة الواردات وتخفيض الصادرات (جنوحات، 2005، ص20).

أما إذا لم تلجأ الدولة إلى إتباع هذه السياسة، فإن حجم الاحتياجات من النقد الأجنبي سوف يزداد، ويتزايد أيضا حجم الطلب الداخلي، فيقل حجم المخزون السلعي، وتبدأ الأسعار في الارتفاع نتيجة الضغوط التضخمية. إن ارتفاع الأسعار في الداخل سيؤدي إلى تخفيض حجم الطلب الخارجي على المنتجات المحلية. وبالتالي تدهور حجم الصادرات فتتسع بذلك فجوة التجارة الخارجية إلى أن تتعادل مع فجوة الموارد المحلية.

وفي حال أن الدولة لجأت إلى زيادة وارداتها من السلع الإنتاجية، فهذا يعني زيادة في الاستثمار، وهنا فإن فجوة الموارد المحلية سوف تتسع، وهذا مما يزيد الموقف صعوبة نظرا للصعوبات التي قد تعترض الاقتصاد القومي في الحصول على القدر الكافي من رأس المال الأجنبي لتغطية هذا الاتساع في فجوة الموارد المحلية.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن يتمخض النجاح في عملية التنمية عن إمكانية واسعة لإحلال عدد من المنتجات المحلية مكان الواردات. كما أنه من الصعوبة افتراض أن الواردات تنحصر فقط في السلع الإنتاجية المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار. إذ نجد أن الجزء الأكبر من واردات الدول النامية هي من السلع الاستهلاكية خاصة الغذائية منها (جنوحات، 2005، ص20).

مهما يكن من أمر، فإن التحليل السابق ينطوي على افتراضين أساسيين وهما:

- **الافتراض الأول:**

أنَ هناك حدودًا ضيقة جدًا للإحلال بين الموارد المحلية والموارد الأجنبية، فالنقص الذي يحدث في الموارد المحلية عند تحديد مستوى معين للنمو، يمكن التعويض عنه باللجوء إلى الموارد الأجنبية ولكن العكس غير صحيح. بمعنى أن العجز الذي يحدث في الموارد الأجنبية، عند تحديد مستوى معين للنمو لا يمكن التعويض عنه باللجوء إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات المحلية، بسبب ضعف مرونة كل من عرض وطلب الصادرات، وبالأخص في الأجل القصير والمتوسط. ومن ناحية أخرى نجد أنه وإن أمكن فرض زيادة المدخرات المحلية، فإن هذه الزيادة لا يمكن أن تعوض النقص في الموارد الأجنبية المطلوبة وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه الصادرات في الأسواق العالمية وكذلك زيادة الواردات وبخاصة زيادة الحاجة إلى السلع غير المنتجة (مهرة، 1996، ص59).

- **الافتراض الثاني:**

افتراض ثبات معدل الاستيراد الحدي مهما كان معدل النمو المستهدف. في هذه الحالة فإن الواردات تستخدم كمدخلات في الإنتاج وذات معاملات فنية ثابتة في دالة الإنتاج. ولا شك أن هذه الفرضية تبعدنا كثيرا عن الواقع، وذلك أنه من الصعوبة أن نفترض ثبات الميل الحدي للاستيراد خلال الفترات

المختلفة للنمو. إذ تتجه الواردات في غالب الأحيان إلى الارتفاع وبخاصة في المراحل الأولى للتنمية بسبب ارتفاع الإنفاق الاستثماري الذي يجب أن يوجه إلى الواردات من السلع الإنتاجية (مهرة، 1996، ص60).

وفي ضوء هذين الافتراضين، ينبغي الانتباه عند استخدام نموذج الفجوتين، وخصوصًا إذا كانت فترة التحليل طويلة نسبيًا، وتسمح بوجود تغيرات هيكلية تؤثر في طبيعة التداخل بين الموارد المحلية والموارد الأجنبية. ولكن مهما يكن من أمر، فان النتيجة النهائية لهذا النموذج، هي أنه في ضوء تواجد الفجوتين، يصبح تحقيق معدل النمو المستهدف معتمدا على قدرة الاقتصاد القومي على تمويل العجز في العمليات الجارية في ميزان المدفوعات.

ويوضح ذلك، أنه قد يكون هناك صعوبات تواجه الاقتصاد القومي في زيادة صادراته لتمويل الزيادة المطلوبة في الواردات، أو أنه عجز عن توفير القروض الخارجية والاستعانة برأس المال الأجنبي لتغطية الزيادة عن الواردات نظرا لعدم كفاية الموارد المحلية.

ويُعتقد على نطاق واسع أنّ ما تقدمه المدارس الفكرية منذ أزمة التضخم الركودي التي سادت منذ مطلع السبعينات من حلول لمعالجة نموذج الفجوتين، لم ينجم عنها الآثار الإيجابية المتوخاة كما تم التنظير لها من قبل المدرسة النقدية. فاتجاهات التصحيح والتثبيت والتكيف الهيكلي كما تم تبنيهما من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين والقائم على أساس سياسة انكماشية تتعلق بالتشغيل وتقليص كافة التقديمات الاجتماعية وانتهاج سياسات صرف مرنة ومعومه، لن تأتي وكلها من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات، حيث أن معدل الصادرات لم يرتفع لتمويل فجوة التجارة الخارجية، بل وازدادت الواردات بحكم استيراد المواد الغذائية ومدخلات الإنتاج

وكل هذه الواردات تعرضت لارتفاع أسعارها الحقيقية بسبب تخفيض عملات الدول النامية تجاه العملات الصعبة المعتمدة عالميًا، وترتب على كل ما سبق ازدياد المديونية الخارجية للدول النامية في العقدين الأخيرين، دون حلول جادة لمعضلة التنمية، بل تمت عولمة الفقر بشكل لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية.

رابعًا: فجوة الموارد المحلية في المدارس الاقتصادية

1. المدرسة الكلاسيكية:

كان تحليل الكلاسـيك مركزًا جل اهتمامه على جانب العرض، ممثلاً بقانون (سـاي) للأسـواق، حيث خلص آدم سميث إلى أن الادخار يمكن أن يضمن نموًا مستمرًا دون حدوث أزمة إفراط إنتاج، أي أن يكون فائضًـــا عن حاجة الســـوق، وذلك لأن زيادة المدخرات، وهي التي تؤدي إلى ارتفاع الأجور، وبالتالي إلى زيادة الســـكان، تســـتبعد خطر نقص الطلب عن العرض، أي خطر حدوث أزمة إفراط الإنتاج (المحجوب، 1980، ص8).

كما يرى العالم الاقتصـــادي ديفيد ريكاردو بأنه لا توجد علاقة بين توأمي العجز، وهما عجز الموازنة وعجز الحســـاب الجاري وعبر عن هذه الحالة في قانون التســـاوي أو التكافؤ، والذي يفيد بأن الزيادة في المدخرات الخاصـــة لا بد وأن تتســـاوى مع التناقص في المدخرات الحكومية لان الأفراد يتوقعون مع انخفاض المدخرات الحكومية أن الأعباء الضريبية عليهم سوف تزداد مستقبلاً ويخصصون لذلك الاحتياطي اللازم لدفع الضـرائب، بمعنى أن العجز الحكومي هو عجز مؤقت لا تغذيه الاستدانة من الخارج بل من الادخارات الخاصـة, لذلك نجد أن هذه النظرية نادت بضـرورة توازن الموازنة, وبمنطق آخر أن الأموال اللازمة للحكومة ســـوف تغطى بالكامل من الادخار المحلي ولا تلجأ للقروض ولا يتأثر الحساب الجاري للدولة.

وبالنسبة لمفهوم الادخار فإن الادخار لدى الكلاسيك (The Classics) هو عبارة عن اقتطاع جزء من الدخل أو الامتناع عن استهلاكه لغرض استثماره في سلع إنتاج (مجيد، 2004، ص99)، حيث كان الكتاب الكلاسيكيون لا يفرقون بين عملية الادخار وعملية الاستثمار، وكانوا يرون أنَّ الأموال المدخرة لابد أنَّ تتجه إلى نواحي الاستثمار المختلفة بصورة تلقائية، وهو ما يسمى أحياناً بالاستثمار التلقائي، أنَّ هذا التحليل يلخصه الاقتصادي الفرنسي التقليدي (Jean Baptiste Say) بقوله أنَّ العرض يولد الطلب ويعني ذلك أنَّ الدخل لابد أنَّ ينفق كله، إما في الاستهلاك وإما في الاستثمار، على أساس أنَّ جميع الادخارات لابد أنَّ تستثمر، وقد عرف الاستثمار أي تسرب في دورة الدخل على شكل ادخارات، بمعنى الادخار مساوي للاستثمار (زكريا وآخرون، 2011، ص11).

2. المدرسة الكينزية:

تقوم نظرية كينز في مفهومها العام على أن التغير في كمية النقود، حيث يؤثر على الاستثمار الذي بدوره يحدد مستوى الدخل والإنتاج والتشغيل، عن طريق ما يسمى بالمضاعف. حيث تقوم هذه الفرضية على أن دالة الاستهلاك معلومة ومحددة، وعليه فإن مستوى الدخل سيتوقف على حجم الاستثمار ومقداره، فإذا كان الاستثمار كبيرًا (عند مستوى منخفض من سعر الفائدة)، كان حجم الدخل مرتفعًا، والعكس صحيح إذا كان مستوى الاستثمار منخفضا سيكون حجم الدخل منخفضا أيضًا (بن علي، 2004، ص30).

وتفسير ذلك يعود إلى أن الادخار يعد عاملا سلبيا، حيث يؤدي إلى نقص حجم الطلب على السلع والخدمات، وإذا لم يعوض هذا العامل السلبي بالعامل الإيجابي وهو الاستثمار، فإن الطلب الكلي سيكون أقل من حجم العرض الكلي، فينتج عن ذلك دخول الاقتصاد في دورة انكماشية، تؤدي إلى انخفاض مستوى التشغيل وبالتالي الدخل الوطني.

أما إذا كان الاستثمار أكبر من الادخار، فإن حجم الإنتاج والتشغيل سيكونان متزايدين، أما إذا ساوى الادخار والاستثمار فإن مستوى التشغيل والدخل (الإنتاج) سيبقيان في حالة ثبات وفي مستوى من التوازن.

إذًا فكرة المضاعف عند كينز تقوم على مقارنة الأحجام النسبية للزيادة النسبية في الاستثمار مع الزيادة الكلية النهائية للدخل. أو بتعبير آخر المضاعف هو عدد المرات التي تتضاعف بها الزيادة في الاستثمار بإحداث رد فعل على الاستهلاك مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل الوطني (بن علي، 2004، ص42).

كما أشار كينز إلى أهمية الاستثمار كونه أحد المكونات الهامة للطلب الفعال الذي يحدد بدوره مستوى الدخل والتوظيف في الاقتصاد القومي (خليل، 1980، ص367).

ويعد هارود دومار من أعلام المدرسة الكينزية، حيث كان تركيز (هارود – دومار) على الاستثمارات لكونها سبيلاً للتراكم من خلال الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال

(Saving Gap) أو فجوة الموارد المحلية **(Local Resources Gap)**، مع أن هذا النموذج تكتنفه بعض الإشكاليات من الناحية العملية لكنه يعتبر الأقرب في تطبيقه على الدول النامية.

ومن هنا ندرك أهمية الاستثمار باعتباره محور عملية التطور والركيزة الأساسية في تحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي، حيث يعتبر الاستثمار متغيراً مستقلاً وتابعاً للنمو الاقتصادي في آن واحد– والتي تتجلى فيها صورة المضاعف والمعجل–وهذا يتوقف على المرحلة الزمنية التي تمر بها عملية التنمية، وإذا كان النمو الاقتصادي يعتمد على عدة متغيرات إلاّ أن أهمها هو حجم الاستثمار كما في المعادلة التالية: –

$$R = \frac{I}{K}$$

حيث أن: –

R: معدل النمو الاقتصادي.

I: معدل الاستثمار (الادخار/الدخل).

K: معامل رأس المال (رأس المال/الناتج).

ولتسليط الضوء أكثر على أبعاد هذه المعادلة يمكن استعراض مضمون نموذج هارود– دومار كالتالي: –

R=S/K……. (1)

حيث أن:

R: هي نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

S: هي نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

K: هي المعامل الحدي لإنتاجية رأس المال.

وتعني هذه المعادلة أن بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن قسمة معدل الادخار(الاستثمار) على المعامل الحدي لإنتاجية رأس المال. فإذا حصلت الدول النامية على قروض ومعونات دولية بحجم **F** كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فان معدل النمو **R** سوف يرتفع إلى **R1**.

R1=S+F/K…. (2)

فإذا افترضنا أن**R** هي نسبة النمو التي تستهدفها خطة أو برنامج التنمية لدولة ما وأن معامل تحويل وحدة رأس المال إلى وحدة إنتاج **(K)** مستقرة لا تتغير فإن حجم الاستثمار **(I)** المطلوب.

I= RK……(3)

ومن المعادلة (2) و(3) نحصل على :-

I =S+F
F =I-S

3. المدرسة الكلاسيكية الجديدة:

حيث أن مؤيدو النظرية الكلاسيكية الجديدة يرجعون أسباب فجوة الموارد المحلية في البلدان النامية إلى ممارسات السياسة الاقتصادية، إذ يهيمن عليها عاملان رئيسان (بخيت، 2002، ص13):

1. أن طموح الأهداف الاقتصادية للتنمية في البلدان النامية يتجاوز الإمكانيات المتاحة لديها وخاصة المالية منها.
2. عجز السياستين (المالية والنقدية) على استقطاب وتوجيه المدخرات الحقيقية لتمويل الاستثمارات المطلوبة بسبب تخلف النظم المصرفية، واضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية، وندرة المؤسسات الادخارية، وتخلف الوعي الضريبي، والتوزيع غير العادل للدخل. وهذا ما دفع اغلب البلدان النامية إلى اللجوء إلى عملية الإصدار النقدي الجديد لتعويض نقص رأس المال الناتج عن المستويات المنخفضة للمدخرات المحلية، إلا أن سياسة الإصدار النقدي الجديد تؤدي في

اغلب الأحيان إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار تدريجيا وظهور مشكلة التضخم في هذه البلدان.

أما انعكاسات هذه السياسة على التجارة الخارجية فتتجسد في زيادة الطلب على المستوردات وخاصة مستوردات السلع الاستهلاكية والكمالية مما يؤدي إلى ظهور العجز في ميزان الحساب الجاري بميزان المدفوعات في اغلب البلدان النامية.

ولمعالجة فجوة الموارد المحلية في البلدان النامية يرى أنصـــار هذا الاتجاه، أنه لابد من ســـياســـة اقتصادية تقييدية تهدف إلى تقليص الطلب الكلي وسياسة اقتصادية توجيهية تهدف إلى توجيه الإنفاق الكلي نحو القطاعات الإنتاجية وبخاصة القطاع الصناعي وتحفيز الاستثمارات المنتجة في الصناعات لإحلال الواردات، ولإعادة توجيه الطلب المحلي إلى الســـلع المنتجة محليا، وتقليص الواردات غير الضرورية (Chenery & William, 1971, p p46-48).

وفي نفس الاتجاه ذهب (رودان وبرتن) في تحليل طبيعة الهيكل الاقتصــادي في البلدان النامية الذي يتسم بضـعف المرونة والقابلية إلى توجيه الموارد الاقتصـادية إلى مجالات استخدامها المختلفة على النحو الذي يحقق التوازن بين عرض هذه الموارد والطلب عليها بفعل آلية السوق.

ويُعد زيادة حجم الادخار في نظرهم عنصـرًا أسـاسـيًا لعملية التنمية، بينما يُعد انخفاض حجم الادخار في البلدان النامية من أهم معوقات التنمية فيها (بخيت، 2002، ص11).

ويؤكد أنصــار هذا الاتجاه أن فجوة التمويل المحلي في اغلب البلدان النامية هي الأســاس في ظهور الفجوات الأخرى لذلك فان تعبئة المدخرات فيها مع خلق هيكل اقتصـــادي مرن يعد مصـــدر عملية التنمية في هذه البلدان.

ولقد أشـار آرثر لويس (A. W. Lewis) إلى أهمية المدخرات الحقيقية في عملية التنمية في البلدان النامية، إذ يرى " أنَ المشكلة الرئيسية التي تعترض عملية التنمية تتمثل في عدم مقدرة اغلب البلدان النـامية على تعبئـة المـدخرات الحقيقيـة اللازمـة لتنفيذ برامج التنمية، وإذا مـا أرادت هذه البلـدان أن تحقق معدلات نمو ســريعة، فان عليها أن ترفع ادخارها من (5%) تقريبا إلى ما يقارب (12%) مع إجراء تكيفات في سلوكية المؤسسات ووسائل أدائها اللازمة لهذا التمويل وان تحقيق هذه النسبة ليس

صعبا على البلدان النامية، ما دامت هناك مبالغ طائلة تنفق على التسليح والإنفاق المظهري ورواتب الهيئات الدبلوماسية" (Lewis, 1966, p p225-227).

4. المدرسة الهيكلية الجديدة:

لقد جاء تركيز المدرسة الهيكلية الجديدة على قيد فجوة التمويل الخارجي، إذ يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن (ظاهرة عدم التوازن في الاقتصاديات النامية ناجمة عن الاختلالات الاقتصادية التي تتسم بها البلدان النامية، إذ يرون أن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان لا تعود إلى فائض الطلب الكلي المنعكس في عجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات الأسعار كما تذهب إليه آراء المدرسة الكلاسيكية الحديثة، وإنما ترجع إلى ضعف الطاقة الإنتاجية للاقتصاد فيها).

لذلك يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن الهيكل الاقتصادي في البلدان النامية يتسم بالاختلال في الإنتاج والاستهلاك والتبادل، وأسواقها المحلية غير كاملة وأن المرونة منخفضة في مجال الإنتاج والتجارة، ولذلك فإن آلية السوق لا تؤدي بالضرورة إلى التوازن في سوق عناصر الإنتاج وسوق السلع، مما يجعل الأسعار النسبية أقل قوة في الحث على توزيع الموارد تحت ظروف انخفاض المرونة، ومن ثم فإن الحركة في الكميات المطلوبة والمعروضة باتجاه التوازن لا يمكن أن تفترض تلقائيًا (بخيت، 2002، ص13).

كما يؤكد هؤلاء أن التنمية في البلدان النامية تعتمد بشكل أساس على الواردات، نظرا لجمود الجهاز الإنتاجي واتساع الطلب الاستهلاكي قيها لذلك يرون أن توفير الواردات من السلع الرأسمالية يعد عاملا مهما لتحقيق التنمية في هذه البلدان، ولمقابلة الواردات فانه يجب توفير قدر مناسب من العملات الأجنبية، وبما أن البلدان النامية تعاني أساسًا من شحة في العملات الأجنبية، فإن عدم توفرها يشكل قيدًا على عملية التنمية فيها.

وقد أشار كندل بيركر (Kindle Berger) ، في هذا الشأن إلى أن اقتصاديات البلدان النامية تتصف بضعف قابليتها في الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، وذلك بأقلمة تركيب التجارة الخارجية للتغيرات في الطلب، حيث أن هيكل الصادرات منخفض المرونة تجاه التغيرات التي تحدث في السوق العالمي من حيث الزيادة والانخفاض التي قد تحدث في الطلب العالمي. أما بالنسبة للواردات

فان اغلب البلدان النامية لا تستطيع تقليصها وخاصة في مراحل التنمية الأولى لحاجة عملية التنمية إلى استيراد عدد من السلع الرأسمالية والوسيطة التي لا يمكن إنتاجها محليًا (Kindle, 1963, p91).

وفي نفس الاتجاه فإن البلدان النامية لا تستطيع كما أشار (جنري – ستراوت)، من أن تقلص وتزايد وارداتها وصادراتها من دون أن يؤثر هذا على كفاءة الموارد الاقتصادية فيها.

كما أن هناك حد أدنى من الاستثمارات والواردات يجب توفرها للإبقاء على مستوى معين من الإنتاجية.

لذلك فان حصيلة الصادرات تعد ضرورية لاستيراد السلع الإنتاجية لكن حصيلة الصادرات في اغلب البلدان النامية تحدد بعوامل خارجية وأخرى داخلية، ولزيادة حصيلة الصادرات لابد من إنتاج سلع تصدير جديدة، إلا أنها مقيدة ومحددة تنظيمياً ومؤسسيًا (Chenery and Strait, p681).

لذلك فإن أنصار المدرسة الهيكلية الجديدة يعدون فجوة الموارد الخارجية مصدر الاختلالات في البلدان النامية، بجانب فجوة الموارد المحلية التي أكدها أنصار المدرسة الكلاسيكية الحديثة، كما يرون أن هناك محدودية المرونة للإحلال بين فجوة الموارد المحلية والخارجية، الأمر الذي يجعل من توافر المدخرات المحلية –التي قد تتمكن البلدان النامية من تعبئتها– عديمة الجدوى، لأنها غير قادرة على تحويل هذه المدخرات إلى واردات من السلع الإنتاجية والوسيطة اللازمة لإنتاج البضائع الاستثمارية من خلال التجارة الخارجية.

ويرى الهيكليون أن اللجوء إلى رأس المال الأجنبي لسد فجوة الموارد (المحلية والخارجية) سيترك أثرًا ايجابيًا على اقتصاديات البلدان النامية من خلال (Chenery and Nicolas, 1973,p p459–468):

1. زيادة في حجم الاستثمار بما يعادل قيمة حجم رأس المال المنساب إلى الداخل.
2. زيادة غير مباشرة في حجم الاستثمار من خلال زيادة مستوى الدخل، ومن ثم الزيادة في معدل الادخار المحلي.

3. زيادة مقدرة البلدان النامية في الحصول على متطلباتها الاستيرادية من السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لزيادة الإنتاج في قطاعات الاقتصـــاد المختلفة، وفي مقابل الآراء التي تؤكد على وجود فجوة الموارد في البلدان النامية ومن ثم ضـــرورة اعتمادها على التمويل الخارجي لإعطاء زخم دافع للتنمية الاقتصادية فيها.

وقد ظهرت آراء أخرى مضـــادة إذ أشار بول باران (P. Baran) في الخمسينات من القرن الماضي إلى أن مشكلة انخفاض الادخار في البلدان النامية لا تعود إلى حجم الفائض الاقتصادي وإنما تعود إلى تبديد هذا الفائض في أوجه غير إنتاجية ومن ثم فان مشـكلة الادخار في البلدان النامية ليسـت مشكلة مالية بقدر ما هي مشكلة تنظيمية واجتماعية.

وفي ســبعينات القرن العشــرين ظهرت اتجاهات تؤكد على أن ســبب لجوء البلدان النامية للتمويل الخارجي يعود إلى إشـــاعة وهم التنمية في البلدان النامية من خلال الأدبيات الغربية، وذلك في تضخيم دور الاستثمار، والذي أدى بدوره إلى اعتماد البلدان النامية على الاقتصاد الغربي الرأسمالي من خلال عملية الربط هذه بين حركة التنمية فيها والتمويل الخارجي (Baran, 1957, p p25-27).

وفقًا لما ســبق يمكن القول أنه عندما تلجأ البلدان النامية إلى التمويل الخارجي بأشـكاله المختلفة، فإنها قد لا ترسم لنفسها سياسة واضحة وسليمة لتوجيه هذا التمويل، وقد أدى غياب مثل هذه السياسة إلى حدوث أخطاء جسيمة قد ساهمت وبشكل مباشر في نشوء هذه المشكلة، التي كان من أهم مسبباتها طبيعة إستراتيجية التنمية المتبعة، ومنها استراتيجيات التصنيع المعروفة بإحلال الواردات، والتصنيع من أجل التصدير.

وعلى صعيد الاقتصاد الفلسطيني فهو اقتصاد تبعي، والسياسات التنموية المتبعة فيه قادته إلى مزيد من التبعية، وكانت النتيجة هي الاعتماد المتزايد على المنح والمســـاعدات الخارجية، والإفراط في الاعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي عجزت عن تعبئة فائضـــه الاقتصـــادي الذي يمثل جوهر التغلب على مشكلة التمويل.

ويضـاف إلى ذلك أنه وبالرغم من كل ما تقدمه المدارس والمناهج المشـار إليها وربما باسـتثناء أفكار بول باران في تفســير فجوة الموارد، فإنها تتغافل عن الحقبة الاســتعمارية المقيتة التي رزخت تحت وطأتها بلدان العالم الثالث، حيث جرى تقسـيم العمل دوليًا بما يتلاءم والسـوق الرأسـمالي العالمي من حيث التخصـص وتقسـيم العمل. وعليه يمكننا لمس ذلك بوضـوح منذ مطلع القرن العشـرين وتقسـيم وإعادة تقسيم العالم كمناطق نفوذ اقتصادية عبر حربين عالميتين.

ومع أن فترة الخمسينات والستينات قد شـهدت صـعودًا لحركات الاستقلال الوطنية في غالبية البلدان الخاضـعة للاسـتعمار، إلا أن الدول الرأسـمالية المتطورة اسـتطاعت مجددًا إلحاق اقتصـاديات الدول النامية وأسـواقها باقتصـاديات هذه الدول, وفي العقود المنصـرمة تم إعادة التخصـص وتقسـيم العمل العالميين من جديد لصـالح الدول الأكثر تقدمًا وعلى حساب الدول النامية، من خلال نظام اقتصـادي عالمي لا يقوم على الندية أو التكافؤ، بل إن أسـواق هذه البلدان تم تكييفها بما يتناسـب والسـياسـات الاقتصـــادية لرأس المال الدولي، وهماك مفارقة يمكن التأكيد عليها وهي أن الأموال الهاربة والمهربة من دول العالم الثالث تقارب ديونها الخارجية، وبكلمات أدق فقد كان بالإمكان لو لم يتم خروج وهروب هذه الأموال من هذه الدول واســتثمارها لأمكن إيجاد حلول ناجعة لمشــكلة فجوة الموارد المحلية.

المبحث الثاني

الناتج المحلي الإجمالي

تمهيد:

يتصدر الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقيس قيمة مجمل السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها مفاهيم الاقتصاد الكلي، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولًا، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزء من الحسابات القومية، التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسات إمكانية تحديد إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع، أو حتى تقويم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته وصولًا إلى قياس الحجم الاقتصادي الكلي.

أولًا: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع قيم السلع والخدمات التي يتم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج المتوفرة في المجتمع، وقد يكون جزءٌ من هذه العناصر مملوكًا لغير مواطني الدولة كمساهمة الشركات الأجنبية داخل البلد، وهو أحد المقاييس الهامة للنشاط الاقتصادي، وأحد أهم المؤشرات الاقتصادية، لأنه يشمل جميع قطاعات الاقتصاد (الحبيب، 1994، ص57).

ويُعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنه مؤشر يقيس إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية من خلال المخرجات من السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما بواسطة المقيمين وغير المقيمين من سكانه، (عوامل الإنتاج المحلية) وبغض النظر عن توزيع هذا الإنتاج محليًا أو خارجيًا، خلال فترة زمنية محددة ولا يشمل الحسومات على خفض قيمة استهلاك رأس المال الثابت أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص35).

ويتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي بإحدى الطرق الثلاثة الآتية:

أ. الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج:

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج بأنه إجمالي القيم النقدية للســـلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصـــاد المحلي بواســطة عناصــر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

وهناك أسـماء أخرى للناتج المحلي الإجمالي طريقة الإنتاج: الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة المضـــافة أو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة النهائية، ويعرض الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج بطريقتين، الناتج المحلي الإجمالي حسـب النشـاط، والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع التنظيمي (السلمان والبكر، 2016، ص7).

ب. الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل:

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بأنه إجمالي دخول عناصـــر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أســـهمت في العملية الإنتاجية (أي الناتج في الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

وهناك أســـماء أخرى للناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل: إجمالي الدخل من عوامل الإنتاج أو هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي، ويُعرض الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بطريقتين: إجمالي الدخل من عوامل الإنتاج حسب النشاط وهيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي (السلمان والبكر، 2016، ص7).

ت. الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق:

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق بأنه إجمالي قيمة الســـلع الموجهة إلى تلبية الطلب الكلي في المجتمع (أي مجموع الإنفاق النهائي) ويشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التجارة الخارجية (الصادرات ناقصًا الواردات) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

وهناك أسماء أخرى للناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق وهما: الإنفاق على الناتج المحلي أو الإنفاق بقيم المشترين، ويعرض الناتج المحلي الإجمالي بطريقة واحدة وهي الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (الحبيب، 1994، ص58).

شكل رقم (1.2)

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

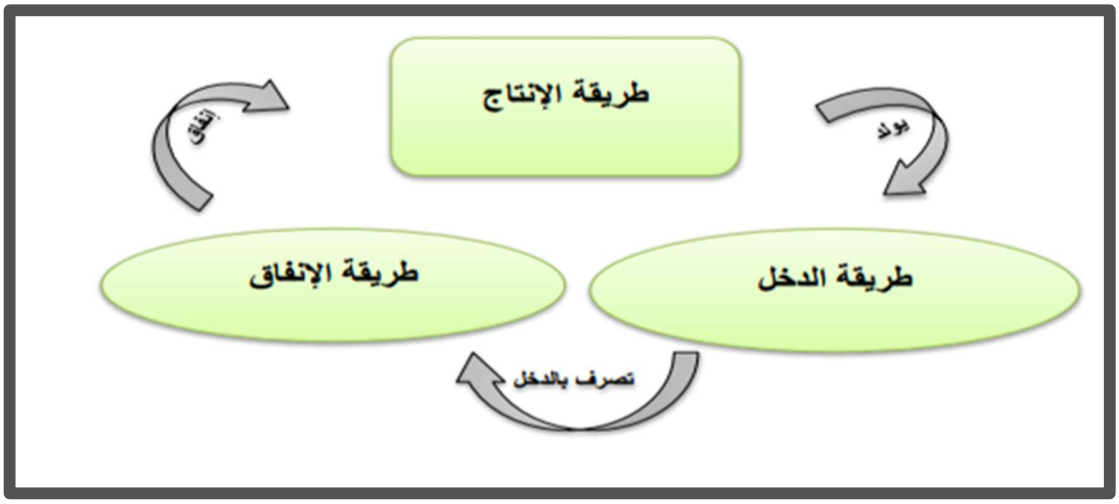

- **المصدر**: السلمان، مهند بن عبد الله والبكر، أحمد بن بكر (2016)، دراسة وصفية: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض.

يتضح من الشكل رقم (1.2)، أن الناتج المحلي الإجمالي يتم الحصول عليه عن طريق العناصر الإنتاجية والتي تحصل بمجملها على الدخل ثم تنفق العناصر الإنتاجية الدخل الذي تحصل عليه من خلال الإنفاق، وعليه نستخلص بأنها حلقة تدفق دائري أي أن المفاهيم الثلاثة يجب أن يكون نواتجها متساوية.

الناتج بطريقة الإنتاج = الناتج بطريقة الدخل = الناتج بطريقة الإنفاق

وقدر درج الاقتصاديون على استخدام مصطلح الناتج المحلي الإجمالي مقابلًا للمفاهيم السابقة الذكر لكونه يعتبر مفسرًا للمفهومين الآخرين، ومن هنا سوف نستخدم في هذه الدراسة مصطلح الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيًا: أهمية الناتج المحلي الإجمالي

يكتسب الناتج المحلي الإجمالي أهمية من عدة أوجه يمكن تلخيصها فيما يلي (السلمان، والبكر، 2016، ص ص6-7):

- الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالبًا تكون سنة.
- الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تحصل عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.
- الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه في التحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.
- الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق يُمكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة.
- تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات.
- يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.
- استخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي للدولة.

ثالثًا: مكونات الناتج المحلي الإجمالي

يتكون الناتج المحلي الإجمالي من العناصر الأربعة الرئيسية التي تجمع معادلة الناتج المحلي الرئيسية: $\mathbf{GDP = C + I + G + (X - M)}$

وهي الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التجارة الخارجية، وهي تمثل مجتمعة حجم الطلب الكلي (الإنفاق النهائي على السلع والخدمات).

1. **الإنفاق الاستهلاكي:**

ويشمل على إنفاق القطاع العائلي من السلع المعمرة كالسيارات والأثاث، وغير المعمرة كالسلع الغذائية، كما يشتمل على الإنفاق على الخدمات كالخدمات الطبية والتعليمية وخدمات الكهرباء وغيرها من الخدمات (الحبيب، 1994، ص65).

2. **الإنفاق الاستثماري:**

يعرَف الإنفاق الاستثماري بأنه الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ويشتمل الاستثمار على عنصرين أساسيين (الحبيب، 1994، ص66):

- **العنصر الأول** ويشتمل على: السلع الرأسمالية (Capital goods) كالآلات والمعدات وهي السلع التي تستخدم لإنتاج سلع وخدمات إضافة إلى الاستثمار في المباني والعقارات السكنية، ويمثل هذا العنصر من الاستثمار تدفقًا يضاف إلى رصيد رأس المال في المجتمع.
- **العنصر الثاني** هو: التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية، فالمنتج لا يقوم ببيع جميع ما ينتجه فور إنتاجه إنما يقوم بتخزين جزء من هذا الإنتاج توقعًا لطلبات عملائه، كما يقوم بتخزين بعض من المواد الأولية والوسيطة تكفيه لفترة معينة حتى لا يتوقف إنتاجه إذا لم يستطيع الحصول على هذه المواد في الأوقات المحددة للإنتاج، وهذا النوع من الاستثمار يسمى استثمارًا في المخزون (Inventory Investment).

3. **الإنفاق الحكومي:**

يُعرف الإنفاق الحكومي بأنه مبلغ من المال تقوم الحكومة بإنفاقه من خلال مؤسساتها المختلفة بهدف تحقيق النفع العام (لطفي، 1995، ص182)، أو أنه كافة المبالغ التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة (خلف، 2008، ص89).

ويتضح من هذين التعريفين أن الإنفاق الحكومي يتكون من ثلاث عناصر والتي تمثل أركان الإنفاق وهي (درواسي، 2005، ص160):

- **العنصر الأول:** الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي.
- **العنصر الثاني:** صدور الإنفاق الحكومي من الدولة أو شخص عام.
- **العنصر الثالث:** الإنفاق الحكومي يهدف إلى تحقيق نفع عام.

4. صافي التجارة الخارجية

يُعرف صافي التجارة الخارجية بأنه الفرق بين الصادرات والواردات.

- **الصـــادرات:** هي إجمالي الســـلع والخدمات التي يتم تصـــديرها أو إعادة تصـــديرها خارج البلاد، ويتم نقل ملكيتها إلى اقتصاد آخر من العالم، أو المناطق الجمركية الحرة، وتشمل الصـــادرات وطنية المنشـــأ والمعاد تصـــديرها من الســـلع والخدمات وتعتمد كل خصـــم من الاقتصـــاد الوطني نتيجة للتعاملات مع الاقتصـــاديات الأخرى أو الاقتصـــاد غير المقيم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، ص30).
- **الواردات:** هي إجمالي السلع والخدمات المستوردة للبلد عن طريق الموانئ البرية والبحرية والجوية، التي تم نقل ملكيتها لتغطية الاحتياجات المحلية للاســـتهلاك النهائي والوســـيط والتصدير وإعادة التصدير (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، ص29).

5. العوامل المحددة للناتج المحلي الإجمالي

هناك عوامل محددة للناتج المحلي الإجمالي، أهمها (السلمان والبكر، 2016، ص29):

- الظروف الطبيعية التي لا يســـتطيع الإنســـان الســـيطرة عليها أو التنبؤ بها مثل الزلازل والظروف الجوية والمناخية المختلفة.
- الاســتقرار الســياســي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من الســلع والخدمات، فالحروب لها أثر مدمر على الناتج المحلي الإجمالي من خلال تدمير البنية التحتية والمنشآت الصناعية.

- كمية ونوعية الموارد الاقتصـــادية والتي تحدد كمية ونوعية ما ينتج وبالتالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي.
- علاقة عناصـــر الإنتاج والبيئة المحيطة، ومدى تطبيقها لمبدأ تقســيم العمل في الإنتاج، والتقدم التكنولوجي.

6. مشاكل احتساب الناتج المحلي الإجمالي

يواجه احتسـاب الناتج المحلي الإجمالي العديد من الصـعوبات والمشـاكل، أبرزها (السـلمان والبكر، 2016، ص ص29-30):

- صـعوبة حسـاب القيم لكل الدخول الناتجة عن النشـاط الاقتصـادي مثل خدمات العقار المسكون من مالكه وغير المعلن عنه.
- صـعوبة حسـاب القيم النقدية للناتج المحلي الإجمالي من بعض السـلع والخدمات، مثل المنتجات التي تدخل في نطاق التبادل النقدي في الســوق كالمنتجات التي يســتهلكها منتجوها، وخدمات ربة المنزل في البيت أو خدمات الطبيب لأهل منزله، أو خدمات الكهربائي والســباك والنجار وبالتالي تظهر قيمة الناتج المحلي الإجمالي أقل من القيمة الحقيقية.
- صــعوبة تقدير حجم المخزون الســلعي، وأيضًــا صــعوبة تقدير إهلاك رأس المال لكل عنصر إنتاجي.
- مشكلة التغير المستمر في هياكل الأسعار العامة، والأسعار القياسية حيث تؤثر بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي بشقيه الاسمي والحقيقي.
- مشـكلة اختلاف قيم العملات بين الدول ووجود أكثر من ســعر للعملة الوطنية (رســمي وحقيقي) مما يجعل المقارنة بين الدخول القومية غير دقيقة.
- الأنشـطة غير النظامية (اقتصــاد الظل)، لا يحتسـب في الناتج المحلي الإجمالي حيث تتمتع تلك النشـاطات بالدفع النقدي أو المقايضــة بهدف التهرب من رقابة الدولة وبالتالي عدم احتسابها.

الفصل الثالث

فجـوة المـوارد المحليـة والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين

المبحث الأول : فجوة الموارد المحلية في فلسطين

المبحث الثاني : الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين

المبحث الأول
فجوة الموارد المحلية في فلسطين

تمهيد

يحظى التراكم الرأسمالي بأهمية متزايدة من منظري الفكر الاقتصادي الرأسمالي كونه يعد العامل الحاسم للنمو حسب رأيهم، ويعرَف التراكم الرأسمالي بأنه الإضافة إلى رأس مال المجتمع, أي الاستثمار بشقيه (المادي) ممثلا في العدد والآلات والإنشاءات (والإنساني) ممثلا في زيادة المعارف التكنولوجية (لطفي، 1980، ص190)، ويعد تعادل الاستثمار المتوقع مع الادخار المقدر من الشروط اللازمة لتحقيق التوازن في الاقتصاد القومي، حيث تؤدي الزيادة في الاستثمار المتوقع عن الادخار المقدر خلال فترة زمنية معينة إلى حدوث زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق التوازن بين الاستثمار المتوقع والادخار الفعلي في فترة زمنية لاحقة، ولكن عند مستوى مرتفع من الأسعار(زكي، 1980، ص189)، ولكن إذا ما فاق الاستثمار الادخار فان الطلب على الاستثمار سيكون اكبر من العرض وعندئذ سوف نكون أمام فجوة في الموارد المحلية.

فخلال الفترة محل الدراسة (1994 – 2018)، كانت قيم الادخار الإجمالي في فلسطين إما منخفضة وإما سالبة في بعض السنوات مقارنة مع حجم التكوين الرأسمالي (الاستثمار)، وبالنظر إلى حجم التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) ومعدلاته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نجد أنها مرتفعة مقارنة مع حجم ومعدلات الادخار المنخفضة أو السالبة، مما تسبب في وجود فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.

ولمعرفة تطور هذه الفجوة في الاقتصاد الفلسطيني سوف يتم تناول كلا من قياس فجوة الموارد المحلية وهيكل فجوة الموارد المحلية في هذا المبحث.

أولًا: قياس فجوة الموارد المحلية

من خلال مطابقة الحسابات القومية فقد قام الباحث بحساب الفرق بين الادخار المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، حسب المعادلة التالية:

فجوة الموارد المحلية (الفجوة الادخارية) = الادخار – الاستثمار

ولرصد نتائج هذه المعادلة والتي توضح فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1994 – 2018)، يمكن تحليل واستعراض بيانات الجدول رقم (1.3) وفقًا لما يلي: –

جدول رقم (1.3)
فجوة الموارد المحلية في فلسطين
للفترة (1994 - 2018) بالأسعار الثابتة

(مليون $)

السنة	الادخار (S)	الاستثمار (I)	فجوة الموارد المحلية (GAP)	الناتج المحلي الإجمالي GDP	نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1994	678.2	1800.3	-1122.0	5057.7	-22.2
1995	538.7	1808.7	-1270.1	5417.7	-23.4
1996	547.1	1817.5	-1270.5	5483.5	-23.2
1997	592.1	2050.5	-1458.4	6287.8	-23.2
1998	1055.5	2353.2	-1297.6	7189.1	-18.0
1999	1232.5	3239.1	-2006.6	7784.4	-25.8
2000	876.7	2268.0	-1391.3	7118.4	-19.5
2001	712.1	1790.1	-1078.0	6455.6	-16.7
2002	858.7	1516.6	-657.9	5649.4	-11.6
2003	63.8	1930.7	-1867.0	6441.2	-29.0
2004	-265.1	1811.2	-2076.3	7853.4	-26.4
2005	231.8	1932.0	-1700.2	8740.1	-19.5
2006	642.6	1815.2	-1172.6	8653.0	-13.6
2007	2033.2	1402.1	631.1	8980.8	7.0
2008	3863.1	1908.8	1954.3	9648.0	20.3
2009	2247.2	2225.9	21.3	10477.1	0.2
2010	1127.7	2144.4	-1016.7	11082.4	-9.2
2011	161.4	2182.1	-2020.7	12146.4	-16.6
2012	523.5	2790.4	-2266.9	12886.9	-17.6
2013	1409.4	3193.5	-1784.1	13492.4	-13.2
2014	1260.1	3084.4	-1824.3	13471.1	-13.5
2015	1591.4	3505.4	-1914.0	13972.4	-13.7
2016	1364.3	3873.8	-2509.5	15211.0	-16.5
2017	2512.2	4166.9	-1654.7	15426.9	-10.7
2018	2719.6	4260.3	-1540.7	15616.2	-9.9

- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، إحصاءات الحسابات القومية 1994 - 2018 رام الله، فلسطين.

شكل رقم (1.3)
فجوة الموارد المحلية
في فلسطين للفترة (1994 - 2018)

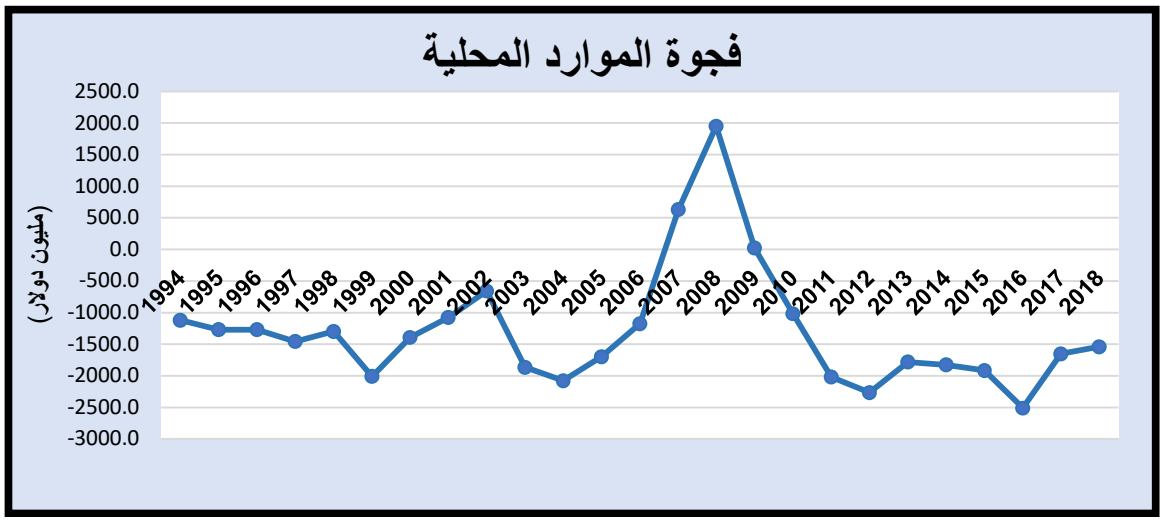

- المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1.3).

جدول رقم (2.3)
متوسط حجم فجوة الموارد المحلية
في فلسطين للفترة (1994 - 2018)

(مليون $)

الفتـــرة	متوسط الفتـــرة		فجوة الموارد المحلية	فجوة الموارد المحلية كنسبة من (%) GDP
	الادخـــار	الاستثمار		
1999 - 1994	774.0	2178.2	-1404.2	-22.6
2005 - 2000	413.0	1874.8	-1461.8	-20.5
2011 - 2006	1679.2	1946.4	-267.2	-2.0
2018 - 2012	1625.8	3553.5	-1927.7	-13.6

- المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1.3).

شكل رقم (2.3)
متوسط حجم فجوة الموارد المحلية
في فلسطين للفترة (1994 -2018)

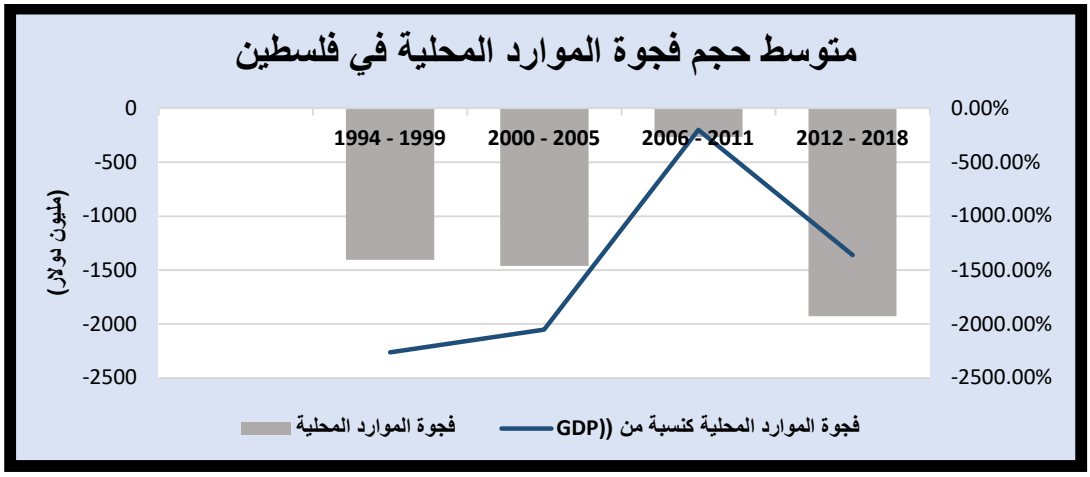

المصدر:

- **إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (2.3).**

- يتضح من الجدول رقم (1.3) والجدول رقم (2.3)، أن قيم إجمالي الاستثمار تفوق قيم إجمالي الادخار، حيث أن معدلات الادخار المنخفضة والأقل من معدلات الاستثمار قد ولدت فجوة كبيرة في الموارد المحلية، وهذه الفجوة كانت سالبة في معظم سنوات الدراسة (1994 – 2018)، ما عدا الأعوام 2007، 2008، 2009، كانت موجبة.
- وقد بلغ متوسط حجم فجوة الموارد المحلية في فلسطين خلال الفترة (1994 – 1999) نحو (-1404.2) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (-22.6%) ولقد استمرت فجوة الموارد المحلية بالتوسع في تلك الفترة، رغم ما شهده الناتج المحلي الإجمالي من زيادة. فقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي من 5057.7 مليون دولار في عام 1994، إلى 7784.4 مليون دولار في عام 1999، وبنسبة زيادة قدرها 45.6%.

وقد أدت الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الاستهلاك النهائي. إذ ازداد الاستهلاك النهائي من 6008.2 مليون دولار عام 1994، إلى 8796.3 مليون دولار في عام 1999.

وقد تطلب تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي معدلات مناسبة لنمو الاستثمار، والذي ازداد من 1800.3 مليون دولار عام 1994، إلى 3239.1 مليون دولار عام 1999(معهد أبحاث السياسات الفلسطيني – ماس، 2001، ص29).

ومن ثم فإن التطور الحاصل في العلاقة بين الادخار والاستثمار لم يساهم في تقليص فجوة الموارد المحلية، وإنما ساهم في توسيع هذه الفجوة، من (−1122) مليون دولار عام 1994، إلى (−2006.6) مليون دولار عام 1999.

ويعزى هذا التوسع والتطور في الفجوة إلى تدهور الدخل الناتج عن المشاكل المحيطة والمتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني بتدني مستوى الإنتاج إلى درجة عدم قدرته على استيعاب الطلب المحلى على السلع والخدمات من قبل الحكومة والأفراد، بالإضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها، وتفشي ظاهرة الفقر والتي بلغت نسبتها 26.9% عام 1995، و21% في عام 1999، إضافة إلى معدلات البطالة والتي بلغت نسبتها 18.2% عام 1995، و11.8% في عام 1999 (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2001، صxix)، مما جعل الادخار منخفضًا أو بمعنى آخر أن الادخار لا يفي بمتطلبات الاستثمار الذي يسمح بإنتاج سلع وخدمات تقابل الطلب المحلي، وعليه فإن انخفاض الدخل أدى إلى انخفاض حجم الاستهلاك والادخار وبالتالي ساهم في توسع فجوة الموارد المحلية.

- كما يتضح أنه خلال الفترة (2000−2005)، استمرار وجود فجوة الموارد المحلية في فلسطين في تلك الفترة، حيث بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية في تلك الفترة حوالي (−1461.8) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (−20.5%).

ويعود استمرار وجود فجوة الموارد المحلية في فلسطين في تلك الفترة إلى انخفاض حجم الادخار الإجمالي والاستثمار، حيث انخفض متوسط حجم الادخار الإجمالي من 774 مليون دولار في الفترة (1994 – 1999) ليصل إلى 413 مليون دولار خلال الفترة (2000 – 2005)، وانخفض متوسط حجم الاستثمار الإجمالي من 2178.2 مليون دولار في الفترة (1994 – 1999) ليصل إلى 1874.8 مليون دولار خلال الفترة (2000 – 2005)، وبالإضافة أيضًا لما شهدته تلك الفترة وتحديدًا اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28، حيث أصبح هناك اتجاه مخالف للأوضاع الاقتصادية

التي كانت عليها قبل تلك الفترة، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.6% والذي بلغت قيمته 7118.4 مليون دولار، وقد أدى الانخفاض الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض في إجمالي الاستهلاك، وانخفاض في الادخار والاستثمار ويعزى هذا الانخفاض إلى الصعوبات الجمة التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني بسبب تعسف الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العدوانية التي أصابت كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالشلل التام، حيث قامت (إسرائيل) بتدمير المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية، وتجريف الأراضي الزراعية، وقامت بإغلاق المعابر والحدود، وشددت من حصارها على المدن والقرى الفلسطينية، ومنعت حرية الحركة للبضائع والسلع والمواد الأولية من وإلى فلسطين، كما أوقفت القوى العاملة الفلسطينية عن العمل سواء داخل (إسرائيل) أو داخل المناطق الفلسطينية، مما ساهم في انخفاض فرص العمل، وارتفاع معدل البطالة في فلسطين إلى 14.1% عام 2000 (صندوق النقد العربي، 2001، ص333)، كما لم تتجاوز إسهامات السلطة في استثمارات القطاع العام لسنة 2001 مبلغ 15 مليون دولار فكانت إسهامات هامشيه، وكما أن إجمالي الاستثمار انخفض بنسبة 17 % في العام 2000، مقارنة بما كان عليه في عام 1999 (البنك الدولي، آب / 2002، ص13).

ويقدر البنك الدولي بأن إجمالي الاستثمار في القطاع العام قد تراجع بنسبة 19 % في عام2000، وبنسبة 30 % في عام 2001 (البنك الدولي، حزيران / 2002، ص16-17)

وقد استمر التراجع والانخفاض لحجم الادخار في تلك الفترة(2002-2005) ، حيث كانت معدلات الادخار المنخفضة أو السالبة والأقل من معدلات الاستثمار قد ولدت فجوة الموارد المحلية السالبة في تلك الفترة. حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2005 نحو (-1700.2) مليون دولار في حين كانت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (-19.5%) كما هو موضح في الجدول رقم (1.3).

- كما يتضح أنه خلال الفترة (2006 – 2011)، تراجعت فجوة الموارد المحلية بشكل كبير في تلك الفترة، حيث بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية (-267.2) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (-2%).

ويعزى هذا التراجع إلى عدد من الأسباب أهمها، ما شهدته بداية تلك الفترة وتحديدا في العام 2006، وهو انخفاض معدل الادخار مقارنة مع معدل الاستثمار مما ولد فجوة عميقة في الموارد المحلية وكانت سالبة حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في ذلك العام(-1172.6) مليون دولار، حيث تأثر الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية في ذلك العام بالتطورات السياسية المحلية والتي ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام وعلى النشاط الاقتصادي والاجتماعي بشكل خاص، إذ تعرض الاقتصاد الفلسطيني لتحديات كبيرة إثر فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، ومما أدى إلى اعلان العديد من الجهات المانحة الرئيسية عن وقف المساعدات للسلطة الفلسطينية، وفرض الجهات المانحة قيودًا مشددة على تعامل البنوك والمصارف مع السلطة عبر حظر التحويل المالي إلى حساب الخزينة الموحدة للسلطة الفلسطينية، بجانب قيام الاحتلال الإسرائيلي بوقف تحويل العوائد الجمركية التي تحصلها سلطات الاحتلال نيابة عن السلطة الفلسطينية والتي تقدر بنحو 55 مليون دولار شهريًا، والتي تكفي وحدها لتمويل نحو 60% من الإنفاق الجاري للموازنة الفلسطينية (صندوق النقد العربي، 2007، ص249).

وكذلك أدت إجراءات الحصار المالي المتخذة من قبل الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي إلى تفاقم وضع الاقتصاد الفلسطيني، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي وتراجع الدخل القومي الإجمالي وحصة الفرد منهما، وقد تزايد عجز الناتج المحلي الإجمالي عن تغطيته للاستهلاك الإجمالي (النهائي) البالغ نحو 124.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2006، مقابل بلوغه نسبة 125.7% عام 2005 ونسبة 113 عام 1999، مما يشير إلى تزايد القصور في قدرة الناتج المحلي الإجمالي على توليد ادخار محلي يسهم في تمويل الاستثمارات المطلوبة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني (صندوق النقد العربي، 2007، ص249).

وبالتالي انعكست هذه التطورات على تراجع وهبوط مستوى الاستثمار شأنه شأن جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعليه نلاحظ أنه خلال العام 2006، تراجع الإنفاق الاستثماري بنسبة -6 % مقارنة مع نمو بنحو 6.7% عام 2005، ليشكل نسبة 21% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ما كان عليه عام 2005 حوالي 22.1 %، وذلك جراء التراجع الكبير الذي طرأ على الاستثمار الحكومي

وما لذلك من انعكاسات واضحة سواء على الاستثمار في البنية التحتية وبعض القطاعات الحيوية (أبو جامع، 2010، ص9).

وبشكلٍ عام تعاني فلسطين من نقص في الادخار الإجمالي كونه ادخارًا منخفضًا أو سالبًا مما تسبب في فجوة في الموارد المحلية وكانت سالبة باستثناء الأعوام 2007، 2008، 2009 على التوالي حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2007 نحو 631.1 مليون دولار، وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 7%، بينما بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2008 نحو 1954.1 مليون دولار، وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 20.3%، ومن ثم بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2009 نحو 21.3 وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 0.2% (انظر الجدول رقم 1.3).

ويعود السبب في ذلك إلى ضخامة صافي التحويلات الجارية من الخارج، ومعظمها على شكل مساعدات من الدول المانحة والتي ساهمت بشكل كبير في تحسن البيئة والمناخ الاستثماري، وتحويلات الفلسطينيين العاملين أو المقيمين في الخارج إلى أهاليهم في الداخل، حيث بلغ صافي التحويلات الجارية من الخارج 3355.8 مليون دولار عام 2007، ونحو 4763.7 مليون دولار عام 2008 وحوالي 3236 مليون دولار عام 2009(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، ص84).

كما يتضح انخفاض الادخار الإجمالي وبشكل ملحوظ في عامي (2010، 2011) وكان متزامنا مع ارتفاع ملحوظ في الاستثمار الإجمالي وهو ما ولد فجوة في الموارد المحلية وكانت سالبة حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2010 نحو-1016.7 مليون دولار وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (-9.2 %) بينما بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2011 نحو -2020.7 مليون دولار وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (-16.6%)، ويعزى هذا التحسن والارتفاع الملحوظ في إجمالي الاستثمار في الأراضي الفلسطينية هذين العامين، إلى التهدئة التي تمت بين الاحتلال الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية بعد الحرب التي شنتها سلطات الاحتلال على قطاع غزة أواخر عام 2008، مما ترتب على ذلك تحسن كبير في الأوضاع الاقتصادية، إضافة إلى الانجازات التي حققتها السلطة الفلسطينية في مجال بناء المؤسسات والإصلاحات الاقتصادية والمالية والأمنية، والمدعومة بمساعدات خارجية ساهمت بشكل كبير في تحسن البيئة الاستثمارية إضافة إلى تخفيف القيود على حركة الأفراد والتجارة

بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي (سلطة النقد الفلسطينية، 2011، ص22)، وبالرغم من تحسن إجمالي الاستثمار إلا أنه فاق إجمالي الادخار مما تسبب في وجود فجوة الموارد المحلية.

- استمرت فجوة الموارد المحلية بالتوسع خلال الفترة (2012 – 2018)، فهي في تزايد مستمر حيث بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية في تلك الفترة حوالي (–1927.7) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (–13.6 %).

ويعزى هذا التوسع في فجوة الموارد المحلية إلى تعرض الاقتصاد الفلسطيني في تلك الفترة لسلسلة من الأزمات المتتالية على الصعيد المالي والسياسي والأمني، تمثلت بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي الفلسطينية عبر شن الحروب والحملات الأمنية، والحجز على أموال المقاصة التي تجبيها (إسرائيل) نيابة عن السلطة الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وزيادة القيود والمعيقات في الضفة الغربية من حين إلى آخر، وتقييد حرية التنقل والنفاذ والبضائع وتذبذب حجم المساعدات الخارجية وانخفاضها في السنوات الأخيرة (صندوق النقد العربي، 2016، ص357).

وبالإضافة إلى استمرار الحصار الاقتصادي و تواصل الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة والتي أدت إلى إلحاق دمار هائل بالبنية التحتية لقطاع غزة المنهكة أصلاً، والفتك بقاعدته الإنتاجية، ولم يترك مجالاً لإعادة الإعمار و تحقيق إنعاش اقتصادي معقول، والتي أدت في ذات الوقت إلى إفقار السكان الفلسطينيين ، وجعل رفاهم الاقتصادي أكثر سوءاً من المستوى الذي كان عليه لعقدين سابقين، وبخاصة العملية العسكرية التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف عام 2014، التي زادت من تعقيد الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية وسرعت من وتيرة تراجع التنمية في فلسطين.

وفي هذا السياق أشار تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد إلى أن الحصار الاقتصادي والاعتداءات العسكرية المتواصلة على قطاع غزة أدت بالفعل إلى وقف عمليات الإنتاج على نطاق واسع وإلى فقدان فرص العمل، وألحقت دماراً هائلاً بالاقتصاد المحلي وبموارده الإنتاجية وبنيته التحتية وأثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من المرافق الصناعية والزراعية والتجارية والسكنية بسبب البنية التحتية المنهكة والندرة الحادة في المدخلات والكهرباء والوقود (الأونكتاد، 2015، ص11).

كما شهدت تلك الفترة أيضًا وبخاصة في العامين الأخيرين 2017، 2018، تباطؤ الاقتصاد الكلي للاقتصاد الفلسطيني جاء حصيلة الانكماش الواسع الذي أصاب الاقتصاد في قطاع غزة، بجانب استمرار فقدان الزخم في اقتصاد الضفة الغربية، حيث دخل اقتصاد قطاع غزة في هذين العامين في حالة من الركود أدت إلى تدهور الناتج المحلي لعامين متتاليين متأثرًا بتواصل الانخفاض الحكومي بعد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية في منتصف عام 2017، بوقف صرف بعض العلاوات على رواتب موظفي القطاع العام في قطاع غزة، إضافة إلى استمرار التدهور في مستويات الحصار والإغلاق منذ العام 2006، والاعتداءات المتواصلة التي تعرض لها قطاع غزة، إلى جانب التراجع في الدعم الخارجي سواء للمشاريع التطويرية أو لبعض المؤسسات الحيوية مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي يستفيد من خدماتها نسبة كبيرة من عائلات القطاع (سلطة النقد الفلسطينية، 2019، ص7).

وبذلك فقد أدت سياسة الحصار والاغلاق والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على القطاع إلى تحويل قطاع غزة إلى حالة إنسانية، حيث يتلقى حوالي 80% من السكان مساعدات غذائية من الأونروا وغيرها من وكالات الإغاثة الدولية، حيث وصلت نسبة الفقر إلى حوالي 48%، والفقر الشديد 21%، وارتفعت حالة انعدام الأمن الغذائي إلى 57% (حلس، 2017، ص6).

نستخلص مما سبق أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلال هيكلي عميق ما بين الادخار والاستثمار، يظهر في عدم كفاية الادخار القومي المتاح، وعجزه عن تغطية الاستثمار الإجمالي، فخلال فترة الدراسة الممتدة ما بين (1994 – 2018)، كانت قيم الادخار إما منخفضة أو سالبة مما ولد فجوة في الموارد المحلية وكانت سالبة في معظم سنوات الدراسة باستثناء الأعوام (2007، 2008، 2009)، فكانت موجبة نتيجة ما شهدته هذه الأعوام من ارتفاع كبير في صافي التحويلات الجارية من الخارج، والجزء الأكبر منها هو على شكل مساعدات من الدول المانحة، وهو ما انعكس في وجود وفرة في الادخار الإجمالي مقارنة بالاستثمار (التكوين الرأسمالي الإجمالي)، وخلاصة القول إن فجوة

الموارد المحلية تقود الدولة إلى الاستعانة بمصادر التمويل غير الحقيقية سواء كانت داخلية أو خارجية أو كلتيهما ومن هنا ينشأ الدين الخارجي[1].

ثانيًا: هيكل فجوة الموارد المحلية

ظهرت فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة (1994 – 2018) نتيجة للاختلال ما بين إجمالي الادخار المحلي وإجمالي الاستثمار الكلي، وفيما يلي تحليل هيكل هذه الفجوة وتطورها والتغيرات التي طرأت على مكوناته:

1. تطور إجمالي الادخار المحلي:

ويقصد بإجمالي الادخار المحلي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على شراء السلع الاستهلاكية أو الخدمات (جوارتي واستروب، 1988، 237)، وبما أن الدخل القومي في الدول النامية منخفض، فإن هذا يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد في هذه الدول، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الميل إلى الاستهلاك وانخفاض الميل إلى الادخار، وما يقود إليه ذلك من انخفاض الادخار المتاح في هذه الدول (خلف، 2006، ص215).

ولرصد تطور ومعدل نمو الادخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1994 – 2018)، يمكن استعراض بيانات الجدول رقم (3.3) وفقًا لما يلي:

[1] . يقصد بمصادر التمويل غير الحقيقية، لجوء الحكومة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الحكومية والأفراد داخليًا، والاقتراض من الخارج سواء كان من الحكومات أو المؤسسات والمنظمات الدولية أو الاقتراض من المصارف في الخارج.

جدول رقم (3.3)

تطور إجمالي الادخار المحلي في الاقتصاد الفلسطيني

بالأسعار الثابتة للفترة (1994 – 2018)

(مليون $)

السنة	الادخـار الإجمالي (S)	الاستثمار الإجمالي (I)	الادخار كنسبة من (GDP) (%)	معدل نمو الادخار (%)	نسبة تغطية الادخار إلى الاستثمار (%)
1994	678.2	1800.3	13.4	-	37.7
1995	538.7	1808.7	9.9	-20.6	29.8
1996	547.1	1817.5	10.0	1.6	30.1
1997	592.1	2050.5	9.4	8.2	28.9
1998	1055.5	2353.2	14.7	78.3	44.9
1999	1232.5	3239.1	15.8	16.8	38.1
2000	876.7	2268.0	12.3	-28.9	38.7
2001	712.1	1790.1	11.0	-18.8	39.8
2002	858.7	1516.6	15.2	20.6	56.6
2003	63.8	1930.7	1.0	-92.6	3.3
2004	-265.1	1811.2	-3.4	-515.8	-14.6
2005	231.8	1932.0	2.7	-187.4	12.0
2006	642.6	1815.2	7.4	177.2	35.4
2007	2033.2	1402.1	22.6	216.4	145.0
2008	3863.1	1908.8	40.0	90.0	202.4
2009	2247.2	2225.9	21.4	-41.8	101.0
2010	1127.7	2144.4	10.2	-49.8	52.6
2011	161.4	2182.1	1.3	-85.7	7.4
2012	523.5	2790.4	4.1	224.3	18.8
2013	1409.4	3193.5	10.4	169.2	44.1
2014	1260.1	3084.4	9.4	-10.6	40.9
2015	1591.4	3505.4	11.4	26.3	45.4
2016	1364.3	3873.8	9.0	-14.3	35.2
2017	2512.2	4166.9	16.3	84.1	60.3
2018	2719.6	4260.3	17.4	8.3	63.8

- **المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، إحصاءات الحسابات القومية (1994 – 2018)، رام الله، فلسطين.
- سنة الأساس 2015.

شكل رقم (3.3)
معدل نمو الادخار المحلي الإجمالي في فلسطين
بالأسعار الثابتة للفترة (1994 - 2018)

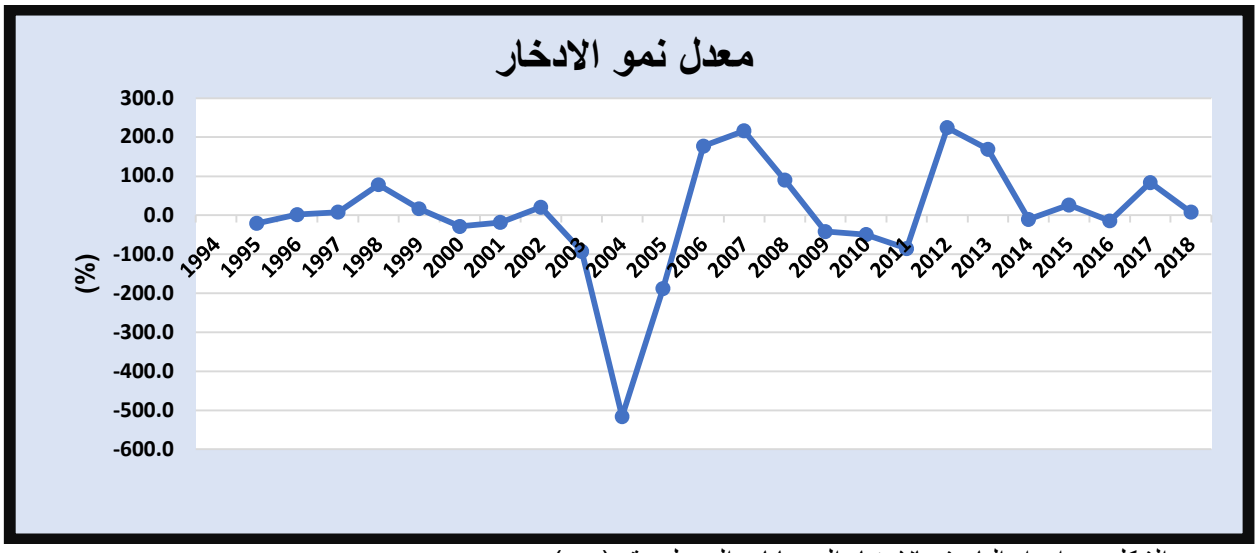

- الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (3.3).

جدول رقم (4.3)
متوسط الفترة لتطور الادخار المحلي الإجمالي
في فلسطين للفترة (1994 - 2018)

الفتـــرة	الادخـــار الإجمالي(S)	الادخار كنسبة من (GDP) (%)	معدل نمو الادخار (%)	نسبة تغطية الادخار إلى الاستثمار (%)
1999 - 1994	774.0	12.2	16.9	34.9
2005 - 2000	413.0	6.5	-137.1	22.6
2011 - 2006	1679.2	17.2	51.0	90.6
2018 - 2012	1625.8	11.1	69.6	44.1

- الجدول: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (3.3)
- الادخار الإجمالي (S) بالمليون دولار.

شكل رقم (4.3)

متوسط الفترة لتطور الادخار المحلي الإجمالي ونسبة الادخار إلى الاستثمار في فلسطين للفترة (1994 - 2018)

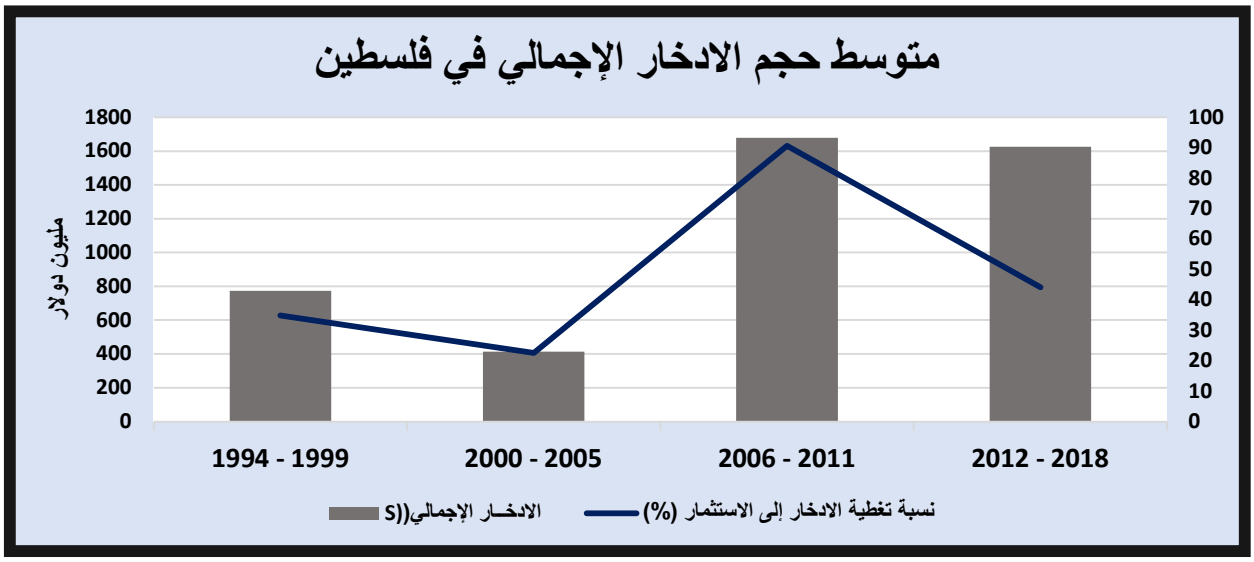

- **الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (4.3).**

- يعد انخفاض الادخار المحلي الإجمالي من السمات المميزة في الاقتصاد الفلسطيني وكما يبدو من الجدول رقم (4.3)، حيث أن الادخار المحلي كان سالبًا لبعض سنوات الدراسة إذ بلغت أهميتها النسبية إلى الناتج المحلي الإجمالي 12.2 % خلال الفترة (1994 – 1999)، ثم انخفضت إلى 6.5 % خلال الفترة (2000 – 2005)، وارتفعت إلى 17.2% خلال الفترة (2006 – 2011)، ثم عاودت إلى الانخفاض لتصل إلى 11.1 % خلال الفترة (2012 – 2018).

إن تواضع نسب الادخار المحلي في فلسطين يعطي مؤشرًا على انخفاض متوسط نصيب الفرد نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي جعل ميله الحدي للاستهلاك مرتفعًا، إضافة إلى ضعف الحوافز الاقتصادية وعدم كفاية المؤسسات المالية التي تتوفر في فلسطين على تنمية الوعي الادخاري، وتعبئة الموارد المحلية ووضعها في خدمة الإنتاج مما أدى إلى قصور الادخار المحلي عن الوفاء بالاحتياجات الرأسمالية وظهور فجوة الموارد المحلية.

وبهدف معرفة مدى قدرة الاقتصاد الفلسطيني في الاعتماد على موارده الذاتية الحقيقية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية فقد اعتمد الدارس معيار نسبة الادخار المحلي إلى الاستثمار الإجمالي كونه معيارًا مناسبًا لقياس درجة الاعتماد.

- وكما يبدو من الجدول رقم (4.3) أن نسبة الادخار المحلي إلى الاستثمار الإجمالي كانت منخفضة وسالبة معظم سنوات الدراسة وعجزة عن تغطية الاستثمارات المطلوبة، فخلال الفترة (1994 – 1999)، بلغت نسبة تغطية الادخار الإجمالي للاستثمار 34.9 %، وانخفضت بشكل ملحوظ إلى – 22.6 % خلال الفترة (2000 – 2005)، وارتفعت نسبة التغطية بشكل كبير إلى 90.6% خلال الفترة (2006 – 2011)، ويعود هذا الارتفاع في تلك الفترة إلى ارتفاع معدل الادخار المحلي خلال الأعوام 2007، 2008، 2009 على التوالي وكان أعلى من معدل الاستثمار الإجمالي مما ولد فجوة في الموارد المحلية وكانت موجبة، الناجم أساسًا من ضخامة صافي التحويلات الجارية من الخارج، ومعظمها بصورة مساعدات من الدول المانحة وتحويلات الفلسطينيين العاملين أو المقيمين في الخارج (صبيح، 2011، ص20)، ومن ثم عاود الادخار الاجمالي إلى الانخفاض وعجزة عن تغطية الاستثمارات المطلوبة خلال الفترة (2012 – 2018)، وبالتالي انخفضت نسبة التغطية في تلك الفترة إلى 44.1 %.

وتشير نسب التغطية إلى قصور الادخار المحلي وعجزة على تغطية الاستثمار الإجمالي، وأن الاستثمار يعتمد على مصادر تمويل غير حقيقية سواء كانت من الداخل أو من الخارج.

وتجدر الإشارة إلى ان استمرار سياسة الحصار الاقتصادي الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 2007، والذي تزامن مع حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى تعرض الاقتصاد الفلسطيني لسلسلة من الأزمات المالية والسياسية تمثلت بالاعتداءات الإسرائيلية الممنهجة لتدمير وخنق الاقتصاد الفلسطيني عبر شن الحروب المتكررة على قطاع غزة وتشديد الحصار وزيادة القيود والمعيقات في الضفة الغربية أدت إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد في فلسطين نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي ومما أدى أيضًا إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وقد أسهمت كل هذه العوامل في انخفاض الادخار المحلي عن الوفاء

بمتطلبات التنمية الاقتصادية الأمر الذي نجم عنه فجوة الموارد المحلية مما يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل غير حقيقية سواء كانت داخلية أو خارجية أو كلتيهما.

2. تطور إجمالي الاستثمار:

بداية لابد أن نشير إلى مفهوم الاستثمار الإجمالي ومكوناته، حيث يقصد بالاستثمار الإجمالي هو ذلك الجزء من القابلية والمقدرة الإنتاجية الموجهة نحو إنتاج السلع الرأسمالية بهدف زيادة طاقة البلد الإنتاجية ويتضمن (التكوين الرأسمالي الثابت "الاستثمار" بشقيه العام والخاص والتغير في المخزون) (بخيت، 2002، ص67)، أما الاستثمار العام هو ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع (الطاهر، 1984، ص14)، كذلك يتمثل الاستثمار العام في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين (الشراح ومحسن، 1999، ص13).

ويقصد بالاستثمار الخاص الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية أو مشروع مشترك ويطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح خلال فترة زمنية مستقبلية (الغرفة التجارية بالقاهرة، 1998، ص498).

وتعتبر استثمارات القطاع الخاص الممول الرئيس للاقتصاد في دول العالم المتقدم، وفي الدول التي تطبق نظام الاقتصاد الحر، وهذا بعكس ما يحدث في الدول النامية حيث تعتبر الدولة ممثلة في الاستثمار العام هي المحرك الرئيس للاقتصاد، والاستثمار الخاص له الدور الثانوي (الحمود، 2004، ص35).

أما التغير في المخزون هو عبارة عن التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية، فالمنتج لا يقوم ببيع جميع ما ينتجه فور إنتاجه بل يخزن جزء من هذا الإنتاج توقعاً لطلبات عملائه، كما يقوم بتخزين جزء من المواد الأولية والوسيطة حتى لا يتوقف إنتاجه إذا لم يستطع الحصول على هذه المواد في الأوقات المحددة للإنتاج، وهذا النوع من الاستثمار يسمى استثماراً في المخزون Inventory Investment.

لاحظنا سابقًا انخفاض معدلات الادخار المحلي في الاقتصاد الفلسطيني لأغلب سنوات لدراسة، فعلى العكس من ذلك فإن إجمالي الاستثمار المحلي كان مرتفعًا نسبيًا مقارنة بالادخار المحلي، الأمر الذي يفسر أن المصدر الرئيس لتمويل إجمالي الاستثمار في فلسطين هو ليس الادخار المحلي، وإنما يعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل سواء الداخلية أو الخارجية أو كلتيهما.

ولمعرفة مدى الدور الذي الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني في تكوين فجوة الموارد المحلية وللتعرف على ذلك يمكن متابعة تطور حجم الاستثمار الإجمالي في فلسطين للفترة (1994 – 2018) من خلال بيانات الجدول رقم (5.3):

جدول رقم (5.3)

تطور الاستثمار الإجمالي في فلسطين

بالأسعار الثابتة للفترة (1994 - 2018)

(مليون $)

السنة	الاستثمار الإجمالي (I)	الادخار المحلي الإجمالي (S)	الاستثمار الإجمالي كنسبة من GDP (%)	معدل نمو الاستثمار الإجمالي (%)
1994	1800.26	678.22	35.6	
1995	1808.73	538.67	33.4	0.47
1996	1817.54	547.06	33.1	0.49
1997	2050.52	592.09	32.6	12.82
1998	2353.16	1055.52	32.7	14.76
1999	3239.12	1232.51	41.6	37.65
2000	2267.95	876.68	31.9	-29.98
2001	1790.06	712.07	27.7	-21.07
2002	1516.63	858.70	26.8	-15.27
2003	1930.75	63.76	30.0	27.30
2004	1811.20	-265.10	23.1	-6.19
2005	1932.00	231.80	22.1	6.67
2006	1815.20	642.60	21.0	-6.05
2007	1402.10	2033.20	15.6	-22.76
2008	1908.80	3863.10	19.8	36.14
2009	2225.90	2247.20	21.2	16.61
2010	2144.40	1127.70	19.3	-3.66
2011	2182.10	161.40	18.0	1.76
2012	2790.40	523.50	21.7	27.88
2013	3193.50	1409.40	23.7	14.45
2014	3084.40	1260.10	22.9	-3.42
2015	3505.40	1591.40	25.1	13.65
2016	3873.80	1364.30	25.5	10.51
2017	4166.90	2512.20	27.0	7.57
2018	4260.30	2719.60	27.3	2.24

المصدر:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، إحصاءات الحسابات القومية (1994 – 2018)، رام الله، فلسطين.
- سنة الأساس 2015

شكل رقم (5.3)
معدل نمو الاستثمار الإجمالي في فلسطين
بالأسعار الثابتة للفترة (1994 -2018)

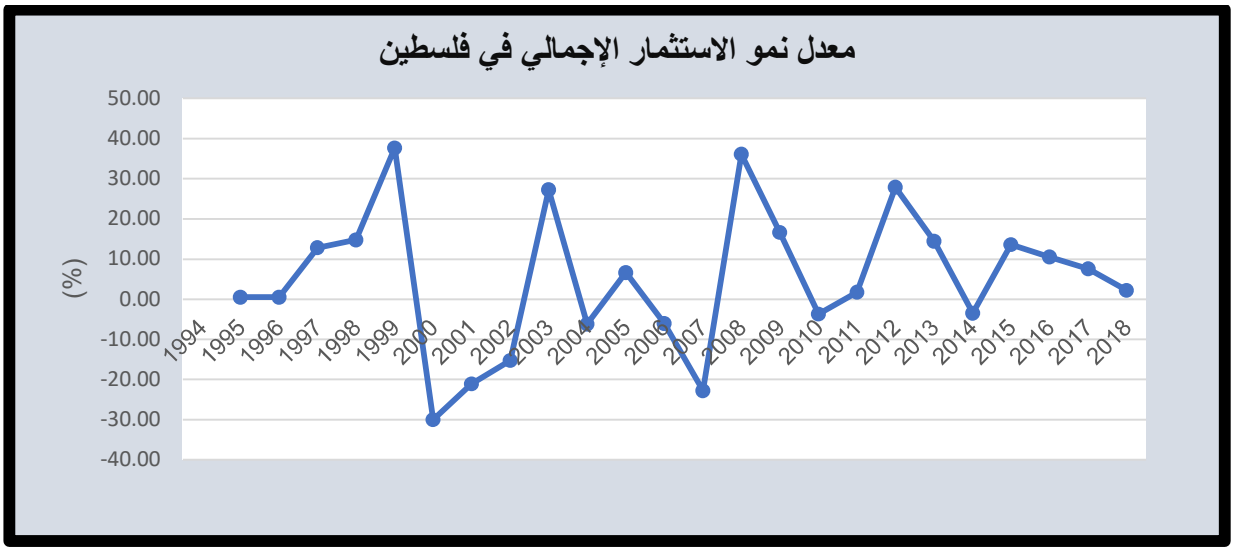

- الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (5.3).

جدول رقم (6.3)
متوسط الفترة لتطور الاستثمار الإجمالي في فلسطين
بالأسعار الثابتة للفترة (1994 - 2018)

(%)

الفتـــــرة	الاستثمار الإجمالي (I)	الاستثمار الإجمالي كنسبة من GDP (%)	معدل نمو الاستثمار الإجمالي (%)
1999 - 1994	2178.2	34.8	13.2
2005 - 2000	1874.8	26.9	-6.4
2011 - 2006	1946.4	19.2	3.7
2018 - 2012	3435.7	24.3	11.8

- الجدول: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (5.3).
- قيم التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) بالمليون دولار.

شكل رقم (6.3)

متوسط نسبة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي

ومعدل نموه في فلسطين خلال الفترة (1995 – 2015)

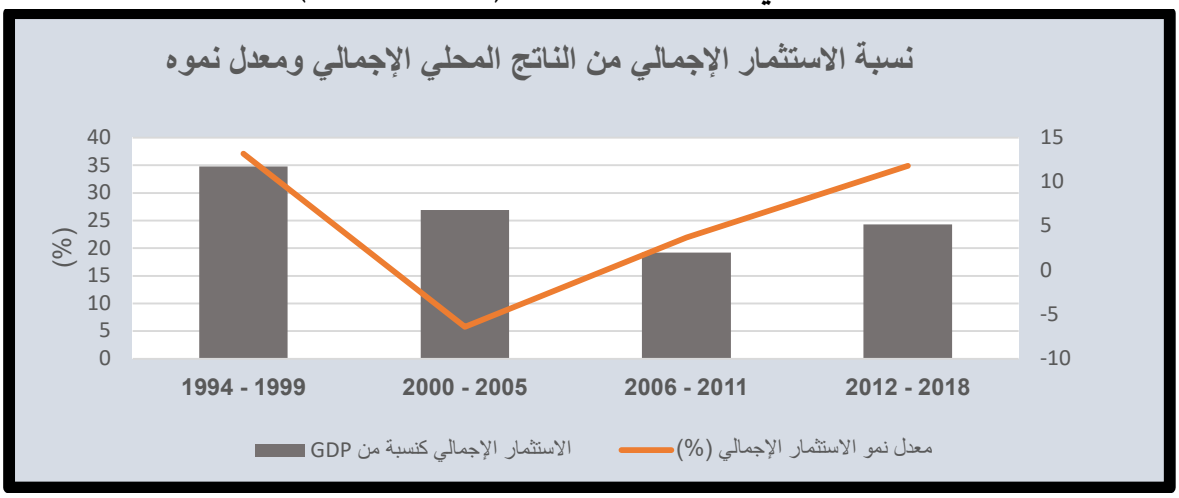

- الشكل إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (6.3).
- وكما يبدو من الجدول رقم (6.3)، خلال الفترة (1994 – 1999)، بلغ متوسط حجم الاستثمار الإجمالي 2178.2 مليون دولار، وقد نما بمعدل بلغ قدره 13.2 % وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 34.8 %.

ويعود هذا النمو في معدلات الاستثمار في تلك الفترة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي نما بمعدل 9.1 % خلال الفترة (1994 – 1999)، إضـــافة إلى أن تلك الفترة كانت بداية نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية والتي قامت بدورها بوضع آليات عمل تأسيسية وذلك من خلال خطة عمل لتشكيل الهياكل الاقتصادية والمؤسساتية وبالتنسيق مع العديد من الدول في العالم، حيث قامت بتفعيل دور القطاعات الإنتاجية بوضـــع برامج (اقتصـــادية زراعية وصناعية ومالية ونقدية) بالإضافة إلى أنها شكلت القوانين الاقتصادية والمالية اللازمة لذلك وبالتالي أصبح الاقتصاد الفلسطيني يتشكل من هياكل اقتصادية متكاملة من حيث الشكل البنيوي حيث شهد الاقتصاد الفلسطيني بين الفترة الممتدة (1994 – 1999) تطوراً ملحوظاً في مؤشراته الكلية ومن بينها الاستثمار الإجمالي الذي نما في تلك الفترة بمعدل 13.2 % (أبو القمصان، 2005، ص4).

كما تم في تلك الفترة تسجيل 236 شركة جديدة وتحديدًا في عام 1998 في فلسطين مما يشكل زيادة قدرها 35.2% عن العام 1997، وكان نصيب قطاع غزة من هذه الشركات

الجديدة 82.2%، كذلك كان الجزء الأكبر من هذه الشركات هي شركات عادية حيث كان نصيبها من إجمالي الشركات المسجلة حوالي 60% بينما الجزء الباقي وهو 40% كان للشركات المساهمة الخصوصية، إضافة إلى أن القيمة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية المصادق عليها بناء على القانون الفلسطيني لتشجيع الاستثمار خلال النصف الأول من عام 1999 بلغت حوالي 107.6 مليون دولار أمريكي، وهذا بدوره ساهم في ارتفاع معدلات الاستثمار الإجمالي في فلسطين في تلك الفترة (أبو القمصان، 2005، ص15).

- بينما خلال الفترة (2000 – 2005)، انخفض متوسط حجم الاستثمار الإجمالي ليصل إلى 1874.8 مليون دولار، وبذلك انخفض معدل النمو بمعدل بلغ قدره -6.4 %، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 26.9 %.

ويعود انخفاض معدلات الاستثمار الإجمالي في تلك الفترة إلى اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28، وما ترتب عليها من صعوبات جمَة عصفت بالمؤشرات الاقتصادية وتراجعها بشكل كبير، وذلك بسبب تدمير (إسرائيل) المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية، وقيامها بتجريف الأراضي الزراعية، وانتهاجها سياسة الحصار الشامل على الأراضي الفلسطينية المتمثلة في إغلاق المعابر والحدود ومنع حرية الحركة للأفراد والبضائع والسلع والمواد الأولية من وإلى فلسطين، كما أوقفت (إسرائيل) في تلك الفترة القوى العاملة عن العمل سواء داخل (إسرائيل) أو داخل المناطق الفلسطينية ذاتها، وذلك بمنع انتقال العمالة من فلسطين إلى المناطق المحتلة داخل (إسرائيل) ومنها أيضًا الانتقال فيما بين المدن والقرى الفلسطينية ذاتها، مما أدى إلى حرمان حوالي 150 ألف عامل فلسطيني من العمل داخل (إسرائيل) وعدم تلقيهم أجورًا (صندوق النقد العربي، 2002، ص333).

كما أوقفت السلطات الإسرائيلية مستحقات السلطة الفلسطينية من الضرائب "ايرادات المقاصة" والقيمة المضافة والتحويلات المستحقة للسلطة والتي تجبيها (إسرائيل) نيابة عن السلطة الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي، مما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وانخفاض معدلات الاستثمار بشكل خاص نتيجة هروب المستثمرين المحليين والأجانب إلى الخارج.

ونتيجة للتأثيرات السالبة للعوامل المذكورة فقد تأثر أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية مما أدى إلى انخفاض معدلات مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والذي انخفض في تلك الفترة ليصل إلى 5.1 % مقارنة مع نمو حوالي 9.1 % خلال الفترة (1994 – 1999)، كذلك انخفض معدل نمو الاستثمار الإجمالي بشكل حاد في تلك الفترة ليصل حوالي –6.4 % خلال الفترة (2000 – 2005)، مقارنة مع نمو بمعدل 9.1 % خلال الفترة (1994 – 1999) كما هو موضح في الجدول رقم (6.3).

- وخلال الفترة (2006 – 2011)، بلغ متوسط حجم الاستثمار الإجمالي 1946.4 مليون دولار وبمعدل نمو 3.7 % وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 19.2 %.

على الرغم من تحسن معدلات نمو الاستثمار الإجمالي في تلك الفترة نسبيًا مقارنة بالفترة التي سبقتها (2000 – 2005)، إلا أن معدلات الاستثمار الإجمالي في تلك الفترة لا تزال منخفضة مقارنة مع الفترة (1994 – 1999)، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الظروف الداخلية والخارجية المتداخلة التي واجهها الاقتصاد الفلسطيني في تلك الفترة، وأهمها استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية ضده، لا سيما ما يتعلق بتصعيد مستويات الحصار وإغلاق المعابر واستمرار مصادرة الأراضي وبناء الجدار العازل في الضفة الغربية، والسيطرة على نحو 85 % من موارد المياه الفلسطينية، وقد فاقم هذه الأوضاع ما شهدته الأراضي الفلسطينية من حالات الفوضى الأمنية الداخلية في النصف الأول من العام 2007، وما ترتب عليه من انقسام فلسطيني داخلي طال تأثيراته السلبية كافة القطاعات الاقتصادية (صندوق النقد العربي، 2008، ص235).

إضافة إلى ذلك فقد شهدت تلك الفترة عدوان شنته (إسرائيل) على قطاع غزة خلال الفترة الممتدة ما بين 2008/12/27 ولغاية 2009/1/17 مما أدى إلى تدمير كبير في البنية التحتية لقطاع غزة، إلى جانب الخسائر البشرية والمعاناة القاسية التي عاناها الشعب الفلسطيني في القطاع، حيث أشارت نتائج المسح الرئيسية لأثر الحرب والحصار على قطاع غزة 2009 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن 45.7 % من الأسر في قطاع غزة تعرضت مساكنها للتدمير سواء كان تدميرًا كليًا أو جزئيًا أو بسيطًا، كذلك 14 % من الأسر في قطاع

غزة قد انخفض مستوى إنفاقها الشهري بعد الحرب (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، ص13).

ونتيجة لتلك العوامل والتي طال تأثيراتها السلبية مجمل القطاعات الاقتصادية من الطبيعي أن تؤدي إلى انكماش في النشاط الاقتصادي، تجلى في تراجع نشاط الاستثمار الخاص إلى مستوى منخفض جدًا، وإلى اختفاء الاستثمار العام، وكذلك انخفاض كبير وغير مسبوق في مستوى المعيشة (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس وآخرون، تشرين الثاني 2008، ص5).

أما التحسن النسبي في معدلات الاستثمار الإجمالي في تلك الفترة مقارنة مع الفترة السابقة (2000 – 2005)، يعود إلى تبني السلطة الفلسطينية خلال العام 2009، خطة عرفت بوثيقة إقامة دولة فلسطينية خلال عامين، مما ترك أثر واضح على تحسن البيئة الاستثمارية والأمنية والوضع الاقتصادي بشكل عام، وبالأخص في الضفة الغربية، فقد أولت هذه الخطة أهمية خاصة لبناء وإصلاح المؤسسات، خاصة القضائية والتنفيذية منها، وكذلك إصلاح نظام وإدارة المال العام، كما ساهم التخفيف النسبي في الإجراءات والقيود الإسرائيلية المفروضة على حرية الحركة والتنقل في الضفة الغربية بزيادة النشاط الاقتصادي وتحسن معدلات نمو الاستثمار الإجمالي في الأراضي الفلسطينية (سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص21).

- أما خلال الفترة (2012 – 2018)، بلغ متوسط حجم الاستثمار الإجمالي 3435.7 مليون دولار وبمعدل نمو 11.8 % وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 24.3 %.

وعلى الرغم من ارتفاع متوسط حجم الاستثمار في تلك الفترة ، إلا أن معدل نمو الاستثمار الإجمالي في تلك الفترة لم يصل إلى الفترة الأولى (1994 – 1999) التي وصل معدل نمو الاستثمار فيها حوالي 13.2 %، وذلك نتيجة استمرار سياسة الحصار الاقتصادي الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 2007 على قطاع غزة، والذي تزامن مع استمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، إضافة إلى الاعتداءات المتكررة على القطاع، حيث شهدت تلك الفترة قيام الاحتلال الاسرائيلي بشن اعتداءين عنيفين في العام 2012، 2014 على التوالي، وقد كان العدوان الأخير على قطاع غزة في صيف العام

2014 هو الأعنف، وترك أضرارًا جسيمة في معظم البنية التحتية والقاعدة الإنتاجية، وانعكست آثاره على أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وانخفاض معدلات نمو الاستثمار الخاص والعام بشكل خاص (سلطة النقد الفلسطينية، 2015، ص17).

بشكلٍ عام، عانى الاستثمار في فلسطين من التراجع والتباطؤ على مدى السنوات الماضية، وتحديدًا منذ العام 2000، فالأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة والقيود والمعيقات الإسرائيلية القمعية التعسفية التي تشمل الإغلاق الداخلي والخارجي، وأعمال القتل والمداهمات، والاعتقالات، وهدم البيوت، واقتلاع الشجر، والمقاطعة الدولية، والانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي، والاعتداءات المتكررة على القطاع، تسببت في إضعاف القطاع العام من جهة، وعدم قدرة القطاع الخاص من جهة ثانية على العمل كرافعة للاقتصاد، بالإضافة إلى عزوف المستثمرين، تكون النتيجة الطبيعية تراجع الاستثمار في بعض الأحيان وتذبذبه في أحيان أخرى (سلطة النقد الفلسطينية، 2015، ص19).

مما سبق يلاحظ الباحث من خلال تحليل وتطور ومعدلات نمو فجوة الموارد المحلية وتحليل هيكل فجوة الموارد المحلية في فلسطين، خلال الفترة (1994 – 2018)، انخفاض معدلات الادخار المحلي بشكل واضح معظم سنوات الدراسة، وكانت سالبة في بعض السنوات، على عكس معدلات الاستثمار الإجمالي الذي كان مرتفعًا في بعض الأحيان ومتذبذبة في أحيانٍ أخرى مقارنة مع الادخار، وهو ما يفسر قصور وعجز الادخار المحلي عن تغطية الاستثمار، مما ولدت فجوة في الموارد المحلية، والتي تعد من التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني.

حيث أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تشوهات هيكلية وتبعية اقتصادية، والتي ساهم الاحتلال الإسرائيلي على تكريسها وعمل على إحكام سيطرته على الاقتصاد الفلسطيني من خلال نهب ثرواته الاقتصادية، وتدمير بنيته التحتية وقاعدته الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى ضعف وانكشاف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على تمويل فجوة الموارد المحلية ذاتيًا، وبالتالي الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي.

ثالثًا: قياس علاقة الادخار المحلي الإجمالي والاستثمار الإجمالي وفجوة الموارد المحلية باستخدام طريقة المرونة القوسية

لقياس العلاقة بين الادخار المحلي الإجمالي والاستثمار الإجمالي ومعرفة درجة تأثير الادخار المحلي الإجمالي في الاستثمار الإجمالي باستخدام طريقة المرونة القوسية، وكانت النتائج على النحو التالي:

وقد أظهرت نتائج التحليل أن زيادة الادخار المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (1994 – 2018) بنسبة 1% يقابلها انخفاض في الاستثمار الاجمالي بنسبة (0.257 %)، وأن زيادة فجوة الموارد المحلية بنسبة 1% يقابلها زيادة في الاستثمار الإجمالي بنسبة (0.8 %)، كما هو موضح في الجدول رقم (7.3).

إن الانخفاض الشديد والملحوظ لمرونات الاستثمار لإجمالي بالنسبة للتغيرات النسبية للادخار المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة محل الدراسة (1994 – 2018)، يعني أن هناك قيوداً اقتصادية أخرى (غير الادخار) وعوامل وقيود سياسية أكثر تأثيراً من الادخار المحلي الإجمالي على الاستثمار الإجمالي مثل درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي.

جدول رقم (7.3)
قياس علاقة الادخار المحلي الإجمالي والاستثمار الإجمالي وفجوة الموارد المحلية في فلسطين
باستخدام طريقة المرونة للفترة (1994 – 2018)

السنة	الادخار *S*	الاستثمار *I*	فجوة الموارد المحلية *Gap*	المرونة القوسية للاستثمار للتغير في الادخار	المرونة القوسية للاستثمار للتغير في فجوة الموارد المحلية
1994	678.2	1800.3	1122.0	-	-
1995	538.7	1808.7	1270.1	-0.020	0.038
1996	547.1	1817.5	1270.5	0.315	14.479
1997	592.1	2050.5	1458.4	1.524	0.875
1998	1055.5	2353.2	1297.6	0.244	-1.178
1999	1232.5	3239.1	2006.6	2.048	0.738
2000	876.7	2268.0	1391.3	1.045	0.974
2001	712.1	1790.1	1078.0	1.137	0.928
2002	858.7	1516.6	657.9	-0.886	0.342
2003	63.8	1930.7	1867.0	-0.139	0.251
2004	-265.1	1811.2	2076.3	-0.020	-0.602
2005	231.8	1932.0	1700.2	-0.002	-0.324
2006	642.6	1815.2	1172.6	-0.066	0.170
2007	2033.2	1402.1	-631.1	-0.247	0.039
2008	3863.1	1908.8	-1954.3	0.493	0.299
2009	2247.2	2225.9	-21.3	-0.290	-0.078
2010	1127.7	2144.4	1016.7	0.056	-0.018
2011	161.4	2182.1	2020.7	-0.012	0.026
2012	523.5	2790.4	2266.9	0.231	2.130
2013	1409.4	3193.5	1784.1	0.147	-0.565

2014	1260.1	3084.4	1824.3	0.311	-1.560
2015	1591.4	3505.4	1914.0	0.550	2.663
2016	1364.3	3873.8	2509.5	-0.650	0.371
2017	2512.2	4166.9	1654.7	0.123	-0.178
2018	2719.6	4260.3	1540.7	0.280	-0.311
متوسط المرونة القوسية				**0.257**	**0.8**

- المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على قانون المرونة القوسية

- المرونة القوسية للاستثمار للتغير في الادخار = الفرق بين الاستثمار الإجمالي ÷ مجموع الاستثمار الإجمالي / الفرق بين الادخار المحلي الإجمالي ÷ مجموع الادخار الإجمالي.

$$(\boldsymbol{I}-\boldsymbol{I}) \div (\boldsymbol{I}+\boldsymbol{I})/(\boldsymbol{S}-\boldsymbol{S}) \div (\boldsymbol{S}+\boldsymbol{S})$$

- المرونة القوسية للاستثمار للتغير في فجوة الموارد المحلية = الفرق بين الاستثمار الإجمالي ÷ مجموع الاستثمار الإجمالي / الفرق بين فجوة الموارد المحلية ÷ مجموع فجوة الموارد المحلية

$$(\boldsymbol{I}-\boldsymbol{I}) \div (\boldsymbol{I}+\boldsymbol{I})/(\boldsymbol{Gap}-\boldsymbol{Gap}) \div (\boldsymbol{Gap}+\boldsymbol{Gap})$$

رابعًا: أسباب فجوة الموارد المحلية في فلسطين

من خلال تحليل واستعراض تطور فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني، تبين أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلال هيكلي عميق ما بين الادخار والاستثمار، يظهر في عدم كفاية الادخار القومي المتاح، وعجزه عن تغطية الاستثمار الإجمالي، خلال الفترة محل الدراسة (1995 – 2015)، حيث كانت قيم الادخار إما منخفضة أو سالبة مما ولد فجوة في الموارد المحلية، وأن هذه الفجوة تتزايد سنة بعد أخرى، مما عزز من انكشاف الاقتصاد الفلسطيني وزاد من تبعيته وأضعف من قدرته على تطوير قواه الذاتية، وبالتالي رفع من درجة اعتماده على الأسواق الخارجية، نتيجة نقص السلع والخدمات الناتجة عن عدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على الوفاء بمتطلبات السوق وحاجته من هذه المنتجات، وللوقوف على أسباب فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني، سوف نستعرض بالدراسة والتحليل العناوين التالية:

- تشوه في البنية الاقتصادية والإنتاجية
- انخفاض متوسط دخل الفرد
- الاستهلاك النهائي
- ضعف كفاءة الأجهزة المصرفية
- ارتفاع التضخم

1. تشوه في البنية الاقتصادية والإنتاجية

لقد فرضت "إسرائيل" العديد من التدابير العسكرية والاقتصادية التي طال تأثيرها السلبي كافة قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، مما أفضى إلى حدوث تشوهات واختلالات طويلة الأجل بل وحالة من تراجع التنمية (de- development) التي لا يمكن إصلاحها في بعض الحالات. ومن بين هذه الاختلالات اختلالات مرتبطة بالاحتلال وتشمل:

أ. السيطرة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية

تعتبر سيطرة "إسرائيل" على الموارد الطبيعية الفلسطينية من أبرز أشكال الانتهاكات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني التي تسببت في وجود فجوة الموارد المحلية واتساعها في فلسطين، حيث تسيطر "إسرائيل" على كافة الموارد الطبيعية الفلسطينية من مياه وأراضٍ زراعية وثروات طبيعية في باطن الأرض، وتحرم هذه السيطرة الاقتصاد الفلسطيني من الانتفاع من هذه الموارد التي تعتبر من عوامل الإنتاج الرئيسية، والتي لها علاقة مباشرة بتطور كافة القطاعات الاقتصادية، كما أثرت هذه السيطرة بشكلٍ كبيرٍ على إفشال الخطط التنموية التي تم وضعها من قبل الحكومات الفلسطينية بالتعاون مع المؤسسات الدولية خلال العقدين الماضيين، حيث اصطدمت هذه الخطط بجملة من العراقيل والاجراءات الإسرائيلية تتمثل في:

- سيطرة "إسرائيل" على 85% من مصادر المياه الفلسطينية، التي أدت إلى تراجع إنتاجية القطاع الزراعي الفلسطيني، خاصة في منطقة الأغوار التي مثلت على مر العصور سلة غذاء الشعب الفلسطيني، وأدت إلى عدم القدرة على التوسع أكثر في الاستثمار في هذا القطاع المهم (مصطفى، 2016).

- مصادرة إسرائيل المتواصلة للأراضي الفلسطينية من أجل التوسع الاستيطاني، وأيضاً بناؤها لجدار الفصل العنصري الذي صادر مئات الآلاف من الدونمات التي تصنف في أغلبها كأراضٍ زراعية، بالإضافة لإنشائها للمنطقة العازلة في قطاع غزة، التي أثرت على حجم الرقعة المخصصة للزراعة، هذا إلى جانب السيطرة الإسرائيلية على مساحات كبيرة من الضفة الغربية والأغوار المصنفة بالمنطقة "ج" والتي تبلغ مساحتها 62% من مساحة الضفة الغربية حسب اتفاق أوسلو (اشتيه، 2017، ص131).
- الاستغلال غير المشروع لصناعة الحجر الفلسطيني في الضفة الغربية: "حيث تسيطر المستوطنات الإسرائيلية على حوالي 85 % من هذه الصناعة، من خلال 11 مصنع للاحتلال الإسرائيلي متواجد على أراضي الضفة الغربية، متسببة في خسارة الاقتصاد الفلسطيني لما قيمته 241 مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 2 % من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2011، بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على هذه الصناعة الهامة (World Bank, 2013 , p.ix).
- استنزاف الثروات المعدنية للبحر الميت، حيث لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يواصل حرمان الاقتصاد الفلسطيني من الانتفاع من مورد استراتيجي هام هو البحر الميت وما يحتويه من أملاح ومعادن ذات قيمة عالية (البوتاس والبرومين)، حيث تحصل "إسرائيل" والأردن معاً على نحو 4.2 مليار دولار من المبيعات السنوية لهذه المنتجات، وهو ما يمثل 6% من الإمدادات العالمية من البوتاس و73% من إنتاج العالم من البرومين، ممّا يتسبّب في خسارة للاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم استغلاله لهذه الموارد ما يقرب من 918 مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 9 % من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2011 (World Bank, 2013 , p.3).

ب. تشوهات مرتبطة بالحصار والإغلاق

تعاني الحياة والتنمية في فلسطين من القيود في مواجهة الممارسات الإسرائيلية من استيطان ومصادرة الأراضي والإغلاق المتكرر للحدود، بالإضافة إلى بناء جدار الفصل العنصري منذ عام 2002، وهذه الأمور لها أثارها السلبية المباشرة ليس فقط على التنمية الفلسطينية، بل أدت كذلك إلى تناقص الرؤى الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيًا وقابلة للحياة (الأونكتاد، 2010، ص3).

إضافة إلى قيام الاحتلال الإسرائيلي بشن ثلاث اعتداءات عسكرية متكررة على قطاع غزة خلال السنوات 2008، 2012، 2014، ورغم أن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني خلال الاعتداءات الإسرائيلية 2008 و2012 كانت واسعة المدى، إلا أن العدوان الأخير في صيف

2014 كان الأكثر تأثيراً وضرراً سواء على صعيد الخسائر البشرية أو المادية أو تأثيراتها المستقبلية على حياة الناس والمتغيرات الاقتصـــادية، مما أدى بشـــكل مباشـــر إلى وجود فجوة الموارد المحلية واتساعها في فلسطين (حلس، 2019، ص32).

كما أن الحصـار والإغلاق أثّر بشكل كبير في عدم توفر المواد الخام للصـناعة والزراعة، وعدم قدرة المنتجين على التصـدير، وبالتالي سـاهم في تدهور النشـاط الإنتاجي وانخفاض الاسـتثمارات ومن ثم زيادة حجم البطالة وانخفاض معدلات النمو.

ت. ضعف القطاعات الإنتاجية

يعاني الاقتصـاد الفلسطيني من اختلالات هيكلية أبرزها، ضـعف مساهمة القطاعات الإنتاجية القابلة للتداول التجاري (الزراعة والصـــناعة) في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى فقدان الاقتصـــاد الفلســطيني القدرة على توفير الســلع الزراعية والصــناعية الأســاســية، لتلبية متطلبات واحتياجات السـكان وزيادة حجم الصـادرات وتراجع دورها في التجارة الخارجية من جهة، وزيادة حجم فجوة الموارد المحلية واتساعها في فلسطين من جهة أخرى.

وتعود أسباب هذه الاختلالات إلى السياسات الإسرائيلية الممنهجة، واستمرار تقويض دعائم القطاعين الزراعي والصـناعي وإضـعاف مساهمتها في الاقتصـاد الفلسطيني، بدءاً بسياسة تدمير البنى التحتية وعدم إصـدار رخص للاستثمار ومصـادرة آلاف الدونمات من الأراضـي الزراعية الخصـبة، بالإضـافة إلى العوامل الذاتية الأخرى التي تعتبر أيضـــاً عنصـــراً مؤثراً في وجود تلك الاختلالات من بينها ضـعف القوانين والتشريعات الاقتصـادية، والافتقار إلى سياسات اقتصـادية فاعلة، وعدم اكتمال العنقود الصـناعي، وصـغر حجم المنشـآت الصـناعية، وغياب دور المؤسـسـات المسـاندة بما فيها مؤسـسـات التمويل والاتحادات والنقابات (أحمد، 2017، ص39).

وعليه، فقد أفضـت الممارسـات والسـياسـات الإسـرائيلية وإحكام الإغلاق والقيود الموسـعة المفروضـة على وصـول الفلسطينيين ومواردهم الطبيعية إلى ضـعف القاعدة الإنتاجية الفلسطينية وتآكلها، وطبقًا لتقديرات من الأونكتاد (2008)، "تعمل الأرض المحتلة بأقل من ثلثي رأس المال المادي (القاعدة الإنتاجية) في عام 1998" (الأونكتاد، 2012، ص4) وفي ظل هذه الآلية المؤســـســـية المُقيدة والمشوهة، سيظل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والحد من الفقر هدفًا بعيد المنال.

حيث يستحوذ قطاع الخدمات على أكثر من ثلثي الهيكل القطاعي لهذا الناتج، بنسبة 71.3% خلال الفترة (1994 – 2018)، أما القطاعات الإنتاجية فبلغت نسـبتها 28.7 %، توزعت بين القطاع الزراعي بنسبة 9.1%، والقطاع الصناعي بنسبة 14.5%، وقطاع الإنشاءات بنسبة 5.1% (انظر: الشكل رقم "7.3").

شكل رقم (7.3)
مساهمة القطاعات الاقتصادية
في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994 - 2018)

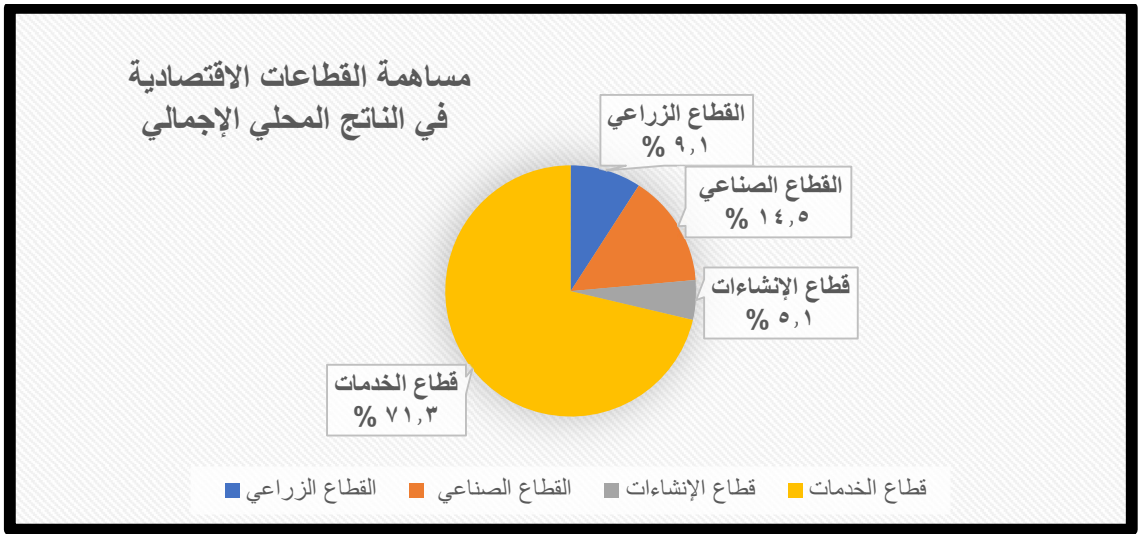

- الشكل إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (8.3).

إن انخفاض وضعف القطاعات الإنتاجية ساهم في تعزيز عدة اختلالات، منها اختلال الطلب الكلي والعرض الكلي، واختلال سوق العمل الذي أسفر عن فجوة بين الطلب على العمل والعرض منه أدت إلى تفاقم معدلات البطالة، حيث وصلت نسبة البطالة في فلسطين إلى 30.8% خلال العام 2018، بواقع 17.6% في الضـفة الغربية، و52% في قطاع غزة (سـلطة النقد الفلسـطينية، 2019، ص17).

وتعد نسبة البطالة في فلسطين وفي قطاع غزة تحديدًا من أعلى المستويات عالميًا، ويتضح ذلك عند مقارنتها سواء مع دول متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية 4%، واليابان 2%، أو مع دول صاعدة أو نامية كالصين 4%، والهند 3%، أو مع دول الجوار كمصر 11%، وحوالي 15% في الأردن

التي تعتبر من الدول التي تواجه تحديات لاستيعاب الأيدي العاملة خاصة في ظل استقباله أعداد كبيرة من اللاجئين العرب على مدار السنوات الماضية (سلطة النقد الفلسطينية، 2019، ص17).

وبالإمكان توضيح مدى انخفاض الإنتاجية الفلسطينية في كافة القطاعات الاقتصادية من خلال رصد نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الدراسة الممتدة ما بين (1994 – 2018)، من خلال الجدول رقم (8.3): –

جدول رقم (8.3)
مساهمة القطاعات الاقتصادية
في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994 - 2018)

(%)

السنة	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1994	12.1	22.2	5.6	60.1
1995	11.7	20.6	4.2	63.5
1996	13.4	17.2	5.3	64.0
1997	10.4	15.4	4.9	69.4
1998	10.2	14.9	5.5	69.5
1999	9.2	13.5	8.8	68.5
2000	8.5	13.2	5.3	73.0
2001	7.8	16.6	3.4	72.2
2002	7.3	16.1	2.2	74.3
2003	7.3	17.2	3.0	72.5
2004	11.1	14.0	3.9	71.0
2005	8.3	15.3	4.2	72.2
2006	10.7	11.1	4.2	73.9
2007	8.4	10.6	4.0	77.0
2008	10.5	13.5	2.7	73.3
2009	10.4	13.2	4.8	71.6
2010	8.9	14.1	6.2	70.8
2011	8.5	13.1	7.7	70.7
2012	8.4	13.6	7.2	70.8
2013	7.8	13.6	8.2	70.4
2014	8.0	12.8	5.2	74.1
2015	7.4	11.7	4.8	76.2
2016	7.5	12.0	5.1	75.3
2017	7.0	13.6	5.3	74.2
2018	7.0	13.2	5.9	73.9
المتوسط	**9.1**	**14.5**	**5.1**	**71.3**

المصدر:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، إحصاءات الحسابات القومية (1994 – 2018)، رام الله، فلسطين.
- سنة الأساس 2015.

ويبين الجدول رقم (8.3)، مدى تآكل القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الممتدة ما بين عام 1994 وحتى عام 2018، على النحو التالي:

- تراجع نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 12.7% عام 1994 إلى 7% عام 2018، ويعزى هذا التراجع إلى الممارسات الإسرائيلية، التي تمثلت في تدمير المحاصيل الزراعية، ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، إضافة إلى اقتطاع مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لأغراض بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية والمنطقة العازلة في قطاع غزة.
- في حين انخفض نصيب الصناعة من 22.2% عام 1994 إلى 14.5% عام 2015، ويعزى هذا الانخفاض إلى تعرض القطاع الصناعي لممارسات إسرائيلية تمثلت في تدمير الورش الصناعية، وفرض الحصار والإغلاق للمناطق الفلسطينية، ومنع مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل الوحدات الصناعية، بالإضافة لمنع السلطات الإسرائيلية الصادرات الفلسطينية من النفاذ للأسواق الخارجية (عامر، 2004، ص228)، حيث قُدرت الخسائر بسبب تدمير البنية التحتية المادية والممتلكات الخاصة والعامة بنحو 3.5 مليار دولار أي ما يعادل 30% من رأس المال المادي "القاعدة الإنتاجية" (الأونكتاد، 2012، ص4).
- بينما ارتفع في ذات الوقت نصيب قطاع الإنشاءات نسبيًا من 5.6% عام 1994، إلى 5.9% عام 2018، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات التحويلات الخارجية وتحويلات العاملين المقيمين في الخارج والتي تم توجيهها نحو البناء، إضافة إلى النشاط الكبير في بناء المدن الإسكانية والإنشاءات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- كما ارتفع نصيب قطاع الخدمات من 60.1% عام 1994 إلى 73.9% عام 2018، أي أن قطاع الخدمات يستحوذ على النصيب الأكبر من مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مساهمة المطاعم والفنادق والوساطة المالية والإدارة العامة والأمن، حيث يستوعب هذا القطاع نسبة لا بأس بها من القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، سواء عبر الالتحاق بسلك الإدارة العامة خاصة في السلطة الفلسطينية والمؤسسات التابعة لها، أو عبر احتراف الخدمات التي لا تتطلب مهارات مميزة مثل النقل والمطاعم.

واستنادًا لما سبق يمكن القول، أن التشوهات في القطاعات الاقتصادية والتي أدت إلى ضعف الإنتاجية وانخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وفي تدني استيعاب الأيدي العاملة، قد جاءت نتيجة طبيعية في سياق الممارسات الإسرائيلية ضد الاقتصاد الفلسطيني وعلى رأسها الإغلاق والحصار والاعتداءات العسكرية المتكررة على قطاع غزة، إضافة إلى ضعف الأداء الفلسطيني والسياسات الاقتصادية الفلسطينية التي لم تستطيع إصلاح ما أسفره الاحتلال من

تشوهات، بل أن هذه السياسات عززت من واقع الضعف الاقتصادي، حيث أفضت مجمل السياسات الفلسطينية إلى استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

كما أن اتفاقية باريس الاقتصادية، كانت سببًا رئيسيًا في عدم قدرة السلطة على بلورة سياسات اقتصادية ملائمة، بما تضمنه هذا الاتفاق من قيود وعراقيل مقصودة لمنع حدوث تطور اقتصادي مرتفع ومستمر في الأراضي الفلسطينية.

ولقد أفضت الأسباب السالفة الذكر إلى مضاعفة التشوهات في البنية الاقتصادية والإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وأفقدته القدرة على النمو والانتعاش.

كما أن انخفاض وتراجع نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية مقابل الانتفاخ المتسارع لنسب الخدمات بكافة أنواعها منذ (2000 – 2018) تراوحت نسبتها ما بين 73% 73.9 %، كمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، لا يقدم للدارس مؤشرات على نمو متوازن أو أية دلائل على السير نحو تنمية مستدامة، بقدر ما يعمق من الأزمة الهيكلية القائمة بين القطاعات الاقتصادية الفلسطينية ونشاطاتها.

2. انخفاض متوسط دخل الفرد

تتسم أغلب البلدان النامية بانخفاض متوسط الدخل الفردي فيها، فضلاً عن ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان، إذ تواجه هذه البلدان صعوبات جمّة في تحقيق نسبة زيادة سنوية في الناتج القومي الصافي تزيد عن الزيادة السنوية في السكان فيكون الميل الحدي للادخار منخفضاً فيها (الراوي، 1979، ص73).

ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة التي تقيس مستوى معيشة الأفراد، ولتوضيح مدى تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للفترة محل الدراسة (1994 – 2018)، يمكن استعراض هذا المؤشر من خلال الجدول رقم (9.3) وفقًا لما يلي:

جدول رقم (9.3)
تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
في فلسطين للفترة (1994 - 2018)

المؤشر	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1994	5057.7	2402.3	
1995	5417.7	2355.2	-0.2
1996	5483.5	2249.2	-4.5
1997	6287.8	2442.2	8.6
1998	7189.1	2701.0	10.6
1999	7784.4	2830.2	4.8
2000	7118.4	2506.5	-11.4
2001	6455.6	2208.0	-11.9
2002	5649.4	1877.6	-15.0
2003	6441.2	2080.1	10.8
2004	7107.4	2229.6	7.2
2005	7874.9	2396.0	7.5
2006	7567.7	2233.0	-6.8
2007	8066.5	2308.4	3.4
2008	8556.9	2379.1	3.1
2009	9298.1	2511.5	5.6
2010	10051.2	2637.3	5.0
2011	11298.9	2877.1	9.1
2012	12008.9	2967.5	3.1
2013	12275.2	2944.0	-0.8
2014	12252.9	2852.4	-3.1
2015	12673.0	2863.9	0.4
2016	13269.7	2922.9	2.1
2017	13686.4	3072.4	5.1
2018	13810.3	3021.4	-1.7

المصدر:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للفترة (1994 – 2018)، رام الله – فلسطين.

شكل رقم (8.3)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
في فلسطين للفترة (1994 - 2018)

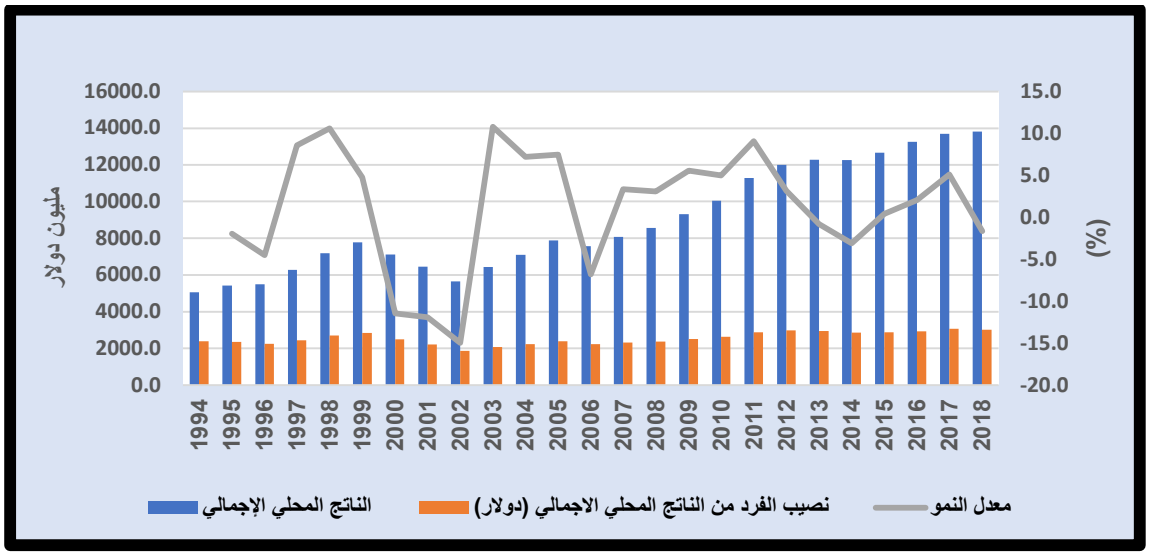

- **المصدر**: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (9.3).

- يبين الجدول رقم (9.3) تذبذب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال فترة الدراسة (1994 – 2018)، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 2402.3 دولار خلال عام 1994، ليصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2018 نحو 3021.4 دولار.
- وقد حقق عام 2002 أدنى قيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (1994 – 2018)، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 نحو 1877.6 دولار محققًا تراجعًا بنسبة –15% مقارنة مع عام 2001، ويعود هذا التراجع الحاد في قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما شهده الاقتصاد من تدهور بعد قيام الاحتلال الإسرائيلي بإعادة احتلال مدن الضفة الغربية بالكامل في مارس 2002، وفرض حظر التجوال وتشديد القيود على تنقل الأفراد بين المدن وداخل المدينة الواحدة أيضًا، بجانب قيام الاحتلال الإسرائيلي بالاستمرار في هدم المؤسسات العامة والخاصة والمصانع والورش والمعامل والمستشفيات وشبكات الري والمراكز الصحية وآلاف المنازل،

وإحكام الحصـار والإغلاق المستمر على المدن والقرى الفلسـطينية، واغلاق المعابر والحدود الدولية، ومنع العمال الفلسـطينيين من العمل في "إسـرائيل"، ووضـع العراقيل أمام الصـادرات والواردات الفلسطينية، وحجز مستحقات السلطة الفلسطينية والتي تجاوزت المليار دولار في ذلك العام 2002، وتعطيل كافة أوجه النشـاط الاقتصـادي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (صندوق النقد العربي، 2003، ص1).

- وقد حقق عام 2017 أعلى قيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال فترة الدراسة (1994 – 2018)، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 نحو 3072.4 دولار محققًا تراجعًا بنسبة 5.1% مقارنة مع عام 2016، وقد جاء ارتفاع قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال عام 2017 منسجمًا مع معدل النمو الاقتصادي في الضفة الغربية الذي ارتفع بنسبة 2%، وبالإضافة إلى الهدوء النسبي الذي امتاز به عام 2017 نتيجة التحسن الملحوظ في الإيرادات الضريبة بجانب انتظام تحويل أموال المقاصّة مما أدى إلى ارتفاع نسبي في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (سلطة النقد الفلسطينية، 2018، ص8).

ولا يزال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فلسطين يأتي ضمن الشريحة المتدنية، طبقًا لتصنيفات البنك الدولي، باعتباره يأتي ضمن الشريحة الدنيا في فئة الدخل المتوسط المتراوحة بين "1006$ – 3975$" (البنك الدولي، 2010)، وبخاصة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في معظم سنوات الدراسة (1994 – 2018) لم يتجاوز هذه الشريحة.

في ضوء ما تقدم يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات:

- إن انخفاض متوسـط نصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يجعل ما يوجه من الناتج إلى الادخار يكاد يكون معدومًا، لأن مسـتواه لا يكفي لإشـباع حاجات الناس الأساسية.
- إن ارتفاع معدل نمو السـكان يجعل الزيادة المتحققة في الناتج تتجه صـوب الاستهلاك.

- إن قلة رصيد رأس المال البشري، وتدني نوعيته، سيكون لها أثر سلبي في نمو الناتج ومن ثم التنمية الاقتصادية.

ويعتقد على نطاق واسع أن انخفاض متوسط نصيب الفرد في فلسطين كان لتذبذب الناتج المحلي الإجمالي بين الارتفاع والانخفاض، وارتفاع حجم السكان، مما انعكس على انخفاض الادخار المحلي الإجمالي وعدم قدرتها على تغطية الاستثمارات الكلية ومن ثم اتساع فجوة الموارد المحلية.

هكذا ولجهة هشاشة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية وانكشافها أمام الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية، والسمة الاستهلاكية للمجتمع الفلسطيني، فإن غالبية شرائح المجتمع تتأثر بشكل سريع أمام هذا الانكشاف، ويمكن للباحث أن يقُدر أن انخفاض نسب متوسط دخل الفرد الفلسطيني قد طال وبشكل مباشر فئات الطبقة الوسطى حيث ينحدر الجزء الأكبر من هذه الفئة الاجتماعية نحو خط الفقر، وينسحب هذا على الموظفين والعاملين في الأجهزة الحكومية وأجهزة التعليم الخاص والجامعي ...الخ.

3. الاستهلاك النهائي

يعد نمو مؤشر الاستهلاك النهائي مظهرًا صحيًا في اقتصاد يتسم بالتوازن بين قدراته الذاتية ومتطلبات الحاجات الأساسية، إلا أنه في ظل اختلال هذه العلاقة، فإن الاستهلاك النهائي يعد مصدرًا مهمًا من مصادر الاختلالات والتشوهات في الاقتصاد. ففي ظل زيادة حجم السكان وغياب العدالة في توزيع مكاسب النمو والمشاركة الاجتماعية فإن الاستهلاك النهائي يضغط على أولويات التنمية لصالح الاستهلاك في حين أن اقتصاد التنمية يستلزم تعبئة الموارد للوصول إلى أفضل علاقة بين الادخار والاستهلاك لصالح عملية التراكم الرأسمالي (الدليمي وآخرون، 1984، ص15).

ولتوضيح الاستهلاك النهائي ومدى تأثيره على فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني يمكن استعراض الشكل رقم (9.3)، والذي يوضح حجم مساهمة الاستهلاك

النهائي بشقيه الحكومي والخاص في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الفترة (1994 – 2018) وكما يلي:

شكل رقم (9.3)
مساهمة الاستهلاك النهائي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني
خلال الفترة (1994 - 2018)

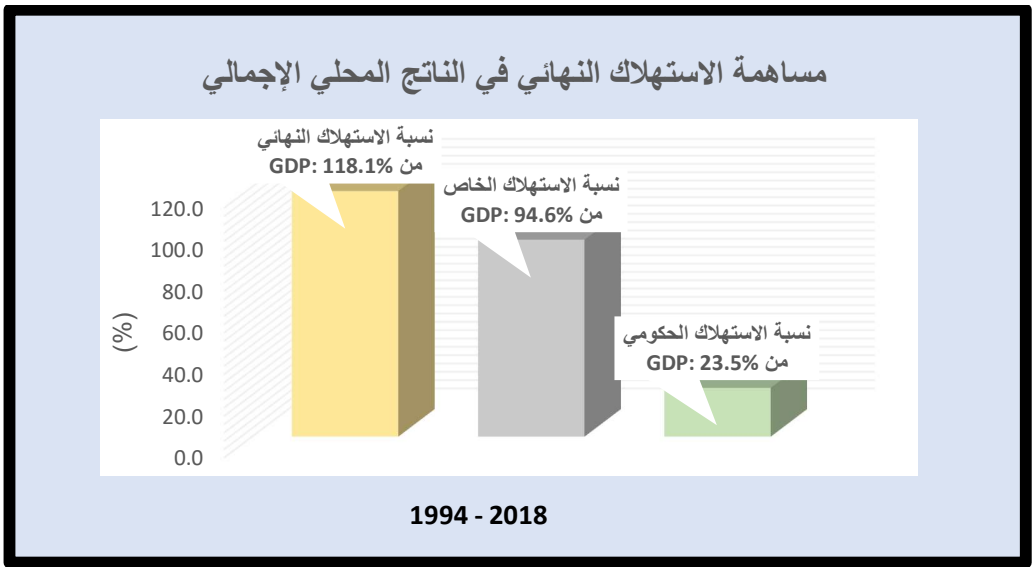

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، الحسابات القومية للفترة (1994 – 2018)، رام الله – فلسطين.

بالنظر في الشكل رقم (9.3)، نلاحظ ما يلي:

- بلغ متوسط نسبة الاستهلاك النهائي في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (1994 – 2018) نحو 118.1%، بواقع (94.6% نسبة الاستهلاك الخاص في الناتج المحلي الإجمالي و23.5% نسبة الاستهلاك الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي).
- أن نسبة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي كبيرة، بمعنى أن الاستهلاك النهائي استوعب معظم الناتج المحلي الإجمالي مما لا يبقى شيء للادخار المحلي، وهو ما تسبب في انخفاض معدلات الادخار المحلي في الأراضي الفلسطينية والتي كانت سالبه في بعض السنوات.
- إن هذا الارتفاع المضطرد في الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي يتفق تمامًا والنزعة الاستهلاكية التي تعبر عن التفضيل الاجتماعي للاستهلاك على حساب

الادخار المحلي، مما يترتب عليه اعتماد كبير على مصادر التمويل غير الحقيقية لتغطية الاستهلاك بدلاً من الاستثمار.

وفيما سبق الإشارة إليه يؤكد الباحث، أن اختلال العلاقة بين الاستهلاك النهائي والناتج المحلي الإجمالي لصالح الاستهلاك النهائي في فلسطين يعود أساسًا إلى هيكل الاقتصاد المختل وضعف القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.

وبكلمات أخرى فنحن نواجه معضلة مجتمع استهلاكي بامتياز، تتميز مكوناته من معادلة مشوهه فحواها أن المجتمع يستهلك أكثر مما ينتج ويستثمر أكثر مما يدخر، بمعنى أنه يعتمد في استثماراته واستهلاكه على المعونات أو المديونية الخارجية حيث يتجلى ذلك من خلال العجز في الموازنة السنوية والميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتغطية العجز بالعجز عبر قنوات الدين العام. وأن النزعة الاستهلاكية المفرطة المعبر عنها بالأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي تعد من مصادر الضغط على الموارد المحلية واستنزافها مما أسهم بدرجة ملحوظة في اتساع فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني على امتداد فترة الدراسة (1994 – 2018).

إن ارتفاع نسبة ومعدل الاستهلاك النهائي في فلسطين، لم يكن تعبيرًا حقيقيًا عن انجازات تنموية بقدر ما كان تحسنًا ظرفيًا ومؤقتًا ومترافقًا مع تراكم الدين العام، ووفقًا للتقرير السنوي الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية للعام 2018، فقد بلغ الدين الحكومي المحلي من الجهاز المصـــرفي نحو 1337.9 مليون دولار، في حين بلغ الدين الخارجي نحو 1031.7 مليون دولار، وبذلك يصبح إجمالي الدين العام الحكومي 2369.6 مليون دولار، وهو ما يعادل نحو 16.2% من الناتج المحلي الإجمالي (سلطة النقد الفلسطينية، 2019، ص99).

4. ضعف كفاءة الجهاز المصرفي

إن ضعف كفاءة الجهاز المصرفي في جذب المدخرات المحلية واستخدامها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية بسبب القيود التنظيمية، وانخفاض الوعي المصرفي في البلدان النامية يعد

من الأسباب الرئيسة لانخفاض الادخارات المحلية، لذلك من الضروري إعادة النظر في السياسات المصرفية القائمة فيها وتشجيع المواطنين على الادخار عن طريق إدخال الوسائل المحفزة في جذب الودائع، مثل رفع سعر الفائدة على المدخرات الذي يعد عاملاً مهمًا في حث من تتوافر لديهم الادخارات المحلية لإيداعها في الجهاز المصرفي.

فضلاً عن ذلك، ضعف ثقة المواطن الفلسطيني بعملة الشيكل الإسرائيلي, نتيجة الانخفاض المستمر في سعر صرفها تجاه العملات الأجنبية له أثر سلبيّ على الادخار بهذه العملة، علمًا بأنه بسبب عدم وجود عملة وطنية في فلسطين، فإن العملة المتداولة في الأراضي الفلسطينية هي الشيكل الإسرائيلي ، إضافة لعدم وجود صناديق ادخارية لصغار المدخرين أو ذوي الدخل اليومي (نصار، 2010، ص70)، بالرغم من كبر حجم هذه الادخارات إن تم تجميعها في ضمن صندوق ادخاري كبير وهناك سبب آخر يتمثل بضعف فرص الاستثمار التي تشجع المواطنين على ادخار جزء من دخلهم للحصول على عائدٍ مجزٍ.

بالإضافة إلى المفهوم الديني لدى بعض الأفراد حول الادخار في المؤسسات المالية والمصارف وعدم التعامل معها تجنبًا للربا.

5. ارتفاع التضخم

التضخم هو الناتج عن كل زيادة في كمية النقد المتداول والتي تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار (العصار والحلبي، 2010، ص143)، ويعود الارتفاع العام في الأسعار في الأراضي الفلسطينية إلى عاملين، الأول اشتراط اتفاقية باريس الاقتصادية على التعامل بالشيكل الإسرائيلي، مما عكس ذلك سلباً على الاقتصاد الفلسطيني، حيث تحملت الأراضي الفلسطينية أعباء التضخم في "إسرائيل"، والثاني يعود إلى زيادة عرض النقد وبخاصة المنح والمساعدات حيث أصبح الإنفاق الاستهلاكي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي (سلطة النقد الفلسطينية، 2006، ص43)، ويوضح الجدول رقم (10.3)، الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في فلسطين خلال الفترة (1995 – 2018).

جدول رقم (10.3)

الرقم القياسي للأسعار ومعدل التضخم في فلسطين للفترة (1995 - 2018)

السنة	الرقم القياسي للأسعار	معدل التضخم (%)
1995	45.0	
1996	49.6	10.2
1997	53.1	7.1
1998	56.1	5.6
1999	59.2	5.5
2000	60.8	2.8
2001	61.6	1.2
2002	65.1	5.7
2003	67.9	4.4
2004	70.0	3.0
2005	72.9	4.1
2006	75.7	3.8
2007	77.1	1.9
2008	84.7	9.9
2009	87.0	2.8
2010	90.3	3.8
2011	92.9	2.9
2012	95.5	2.8
2013	97.1	1.7
2014	98.8	1.7
2015	100.2	1.4
2016	100.0	-0.2
2017	100.2	0.2
2018	100.0	-0.2

- **المصـــدر**: الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني (2020)، الأرقـام القياسـية لأسـعار المسـتهلك حسـب مجموعات الإنفاق، الموقع الالكتروني: www.pcbs.gov.ps.
- سنة الأساس 2018.

شكل رقم (10.3)

الرقم القياسي للأسعار ومعدل التضخم في فلسطين خلال الفترة (1995 - 2018)

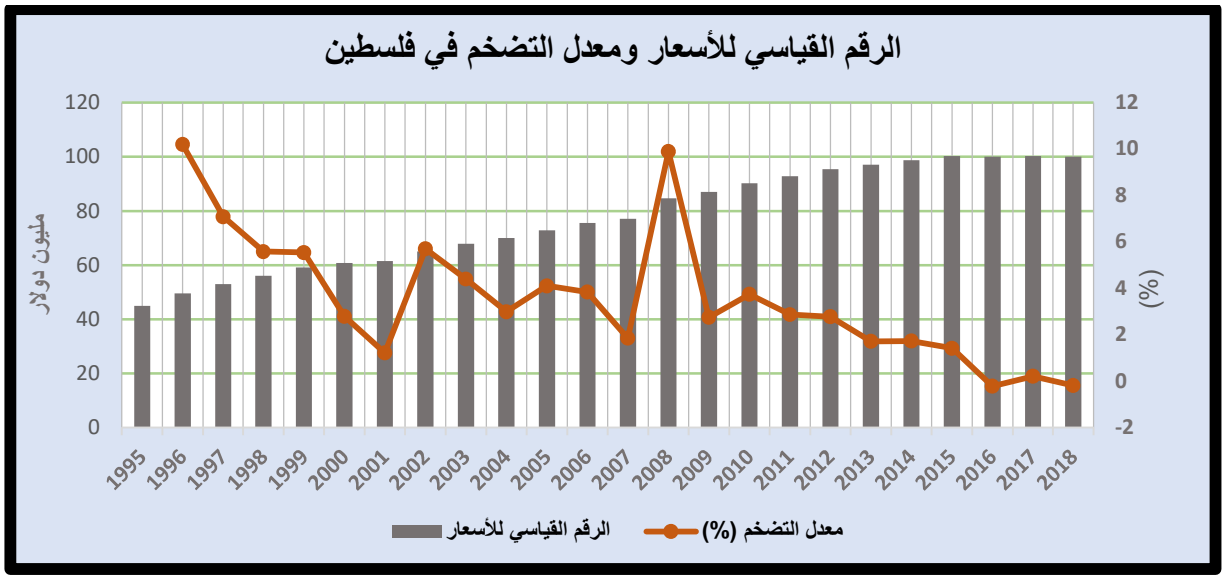

- إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (10.3).

ومن خلال البيانات المدرجة في الجدول رقم (10.3) نلاحظ ما يلي:

- سجل العام 1996 أعلى معدل للتضخم في فلسطين خلال الفترة (1995 – 2018) حيث بلغ معدل التضخم في هذا العام 10.2%، ثم أخذ بالانخفاض بشكل مستمر في الأعوام من عام 1997 حتى عام 2001، حيث بلغ معدل التضخم في عام 2001 نحو 1.2%، ويعود تراجع معدل التضخم في فلسطين في تلك الفترة بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار الواردات من "إسرائيل" وتراجع معدلات التضخم في "إسرائيل" (الوحيدي، 2017، ص79).
- سجل العام 2008، ارتفاعاً ملحوظاً في معدل التضخم، إذ بلغ نحو 9.9%، ويعزى ذلك الارتفاع إلى ارتفاع الأسعار العالمية بعد دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود بسبب الأزمة المالية العالمية وارتفاع معدلات التضخم في إسرائيل، لا سيما وأن مستويات الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني تتأثر بمستويات الأسعار العالمية والأسعار في إسرائيل، وهو ما يعرف بأثر العامل الخارجي أو التضخم المستورد، كما تتأثر الأسعار بالتغيرات التي تطرأ على مستوى الطلب (الإنفاق) المحلي إضافة إلى التغيرات التي تحدث في أسعار صرف

الشيكل الإسرائيلي مقابل العملات الأجنبية المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني خاصة الدولار الأمريكي والدينار الأردني (سلطة النقد الفلسطينية، 2008، ص38) .

- منذ العام 2009 وحتى العام 2018 واصل معدل التضخم في فلسطين في الانخفاض، ليصل إلى أدنى معدل له في العام 2016 بنسبة -0.2%، ويعود انخفاض معدل التضخم بهذا المستوى، إلى موجة الانخفاضات التي شهدتها الأسعار في الأسواق العالمية والتي أدت إلى تراجع كل من أسعار السلع الأساسية عالمياً وانكماش الأسعار في إسرائيل، وفي النتيجة تأثرت الأسعار المحلية في فلسطين بشكل أساسي بأسعار السلع الأساسية في السوق العالمي، إلى جانب تكلفة الواردات التي غالبيتها من إسرائيل، ما يعني تأثر الأسعار المحلية في مثيلتها في إسرائيل، وبالتالي انكماش أسعار المستهلك في فلسطين وانخفاض معدل التضخم (سلطة النقد الفلسطينية، 2017، ص15).

وبشكل عام إن زيادة معدلات التضخم بشكل مستمر في فلسطين ناتج عن التبعية الاقتصادية لـ "إسرائيل"، ففي "إسرائيل" ترتفع الأسعار وفي المقابل يزيد الناتج المحلي، بينما في الأراضي الفلسطينية عند ارتفاع الأسعار يبقى الناتج المحلي كما هو عليه، بالإضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية المتأزمة وما رافقها من حصار وإغلاق للمعابر المفروض على الأراضي الفلسطينية مترافقة مع تراجع لقيمة الشيكل أمام الدولار والذي يعتبر سببًا مباشرًا لارتفاع معدل التضخم، إضافة إلى انخفاض قيمة الأجور وارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يؤثر سلبيًا على الادخار المحلي، حيث أن ارتفاع الأسعار سوف يستنزف الدخل نتيجة الانخفاض المستمر في القدرة الشرائية، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع فجوة الموارد المحلية.

أن الأسباب السالفة الذكر والتي تمثلت في تشوه في البنية الاقتصادية والإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، من خلال قيام "إسرائيل" باحتلال الأرض ومصادرتها وحرمانه للمواطن الفلسطيني من أرضه واستغلاله لها ومنع المواطنين من الوصول إلى أراضيهم، إضافة إلى سياسة الحصار والإغلاق وتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وتآكل القاعدة الإنتاجية التي كان الاحتلال سببًا فيها، كذلك انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الميل للاستهلاك،

وضعف المؤسسات المصرفية وعدم ثقة المواطن الفلسطيني فيها، وارتفاع معدلات التضخم الناتجة عن تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي أدت إلى انكشاف الاقتصاد الفلسطيني وزادت من تبعيته وعدم قدرته على النمو والانتعاش، وكان واضـــحًا وراء تراجع وانخفاض معدلات الادخار والتي كانت سالبة في بعض سنوات الدراسة الأمر الذي جعلها عاجزة عن تغطية الاستثمارات الكلية وبالتالي ولدت فجوة في الموارد المحلية وكانت متزايدة سنة بعد أخرى.

المبحث الثاني
الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين

تمهيد:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية الأكثر انتشارًا في إعطاء صورة أكثر واقعية عن توقعات نمو المنظومة الاقتصادية، حيث يتم من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي قياس حصيلة النشاط الاقتصادي السنوي كتراكم للناتج المتحقق على مدار السنة، ومن ثم قياس حالات النمو والازدهار، أو التراجع والتدهور الاقتصادي، وعليه فإن دقة هذا القياس تتطلب حسابه على أساس حقيقي.

أولًا: تطور الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين

شهد الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين حالة من النمو المتذبذب، نتيجة الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد (الإسرائيلي) الذي يتمتع بالقوة رغم مساوئه وتكييف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني لخدمة قطاعات الاقتصاد (الإسرائيلي) وبالذات قطاعي الزراعة والانشاءات ساهم في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الفترة الممتدة ما بين (1967 – 1979) حوالي 9.7 % (الصوراني، 2004، ص4)، كذلك جرى في هذه الفترة إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد (الإسرائيلي)، وتم تسخير هياكله وقطاعاته الإنتاجية لخدمة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد (الإسرائيلي)، وتكييفها بحيث تصبح خادمة لها، من خلال استقطاب العمالة الفلسطينية وتدريبها لخدمة مجالات العمل في (إسرائيل)، كذلك في مجال التجارة الخارجية، حيث خضعت للأحكام العسكرية التي عمقت تلك التبعية ورسختها عبر عزل الاقتصاد الفلسطيني عن محيطه العربي وعن العالم الخارجي، من خلال التحكم في تراخيص الاستيراد والتصدير، وأصبحت معظم الواردات الفلسطينية تأتي من (إسرائيل) أو عبرها، كذلك تقنين إصدار تراخيص الاستثمار، مما جعل فرص النمو والتطور في الاقتصاد الفلسطيني بالغة الصعوبة والتعقيد (عبد الكريم، 2008، ص112).

ثم عاد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للانخفاض بشكل حاد إلى نسبة وصلت حولي 1 % خلال الفترة الممتدة ما بين (1988 – 1994)، ويُعزى ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها، تقليص دخول العمال واستيعابها للعمل داخل الخط الأخضر [2]، بسبب أحداث الانتفاضة التي اندلعت في الأراضي الفلسطينية عام 1987، بجانب تقلص تحويلات العمالة الفلسطينية في دول الخليج العربي، فحتى العام 1994 (أي قبل نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية) لم يكن هناك حسابات مستقلة للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، بسبب الاحتلال، وارتهان الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة للتبعية المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي.

وخلال الفترة محل الدراسة (1994 – 2018) تأثر الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير بالأوضاع السياسية، حيث تعرض الاقتصاد الفلسطيني خلال هذه الفترة لسلسة من الأزمات المتتالية على الصعيد المالي والسياسي والأمني، تمثلت بالاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية عبر شن الحروب والحملات الأمنية، والحجز على أموال المقاصة، ومنع العمالة الفلسطينية من العمل في (إسرائيل)، وبناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، وعزل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتشديد الحصار الاقتصادي على غزة، والذي تزامن مع حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني، وزيادة القيود والمعيقات في الضفة الغربية من حين إلى آخر، وتقييد حرية الحركة للأفراد والبضائع والسلع الأولية والمواد الخام، وتذبذب حجم المساعدات الخارجية وانخفاضها، مما انعكس على تطور الناتج المحلي في فلسطين.

وباستقراء إحصاءات الجدول رقم (11.3)، الخاص بتطور الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (1994 – 2018)، يمكن ملاحظة الآتي:

---

[2] . الخط الأخضر: هو عبارة عن خط حدودي وهمي يفصل الأراضي المحتلة عام 1967 عن الأراضي المحتلة عام 1948، كما يفصل حدود (إسرائيل) عن كل من مصر وسوريا والأردن ولبنان، حيث تم تحديده من قبل الأمم المتحدة في أعقاب حرب 1948.

جدول رقم (11.3)

تطوّر حجم الناتج المحلّي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة للفترة (1994 - 2018)

السنة	الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الثابتة / مليون دولار	معدّل النموّ %
1994	5057.7	-
1995	5417.7	7.1
1996	5483.5	1.2
1997	6287.8	14.7
1998	7189.1	14.3
1999	7784.4	8.3
2000	7118.4	-8.6
2001	6455.6	-9.3
2002	5649.4	-12.5
2003	6441.2	14.0
2004	7853.4	21.9
2005	8740.1	11.3
2006	8653.0	-1.0
2007	8980.8	3.8
2008	9648.0	7.4
2009	10477.1	8.6
2010	11082.4	5.8
2011	12146.4	9.6
2012	12886.9	6.1
2013	13492.4	4.7
2014	13471.1	-0.2
2015	13972.4	3.7
2016	15211.0	8.9
2017	15426.9	1.4
2018	15616.2	1.2

المصدر:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، إحصاءات الحسابات القومية (1994 – 2018)، رام الله، فلسطين.
- سنة الأساس 2015.

شكل رقم (11.3)

تطوّر حجم الناتج المحلّي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة للفترة (1995 – 2015)

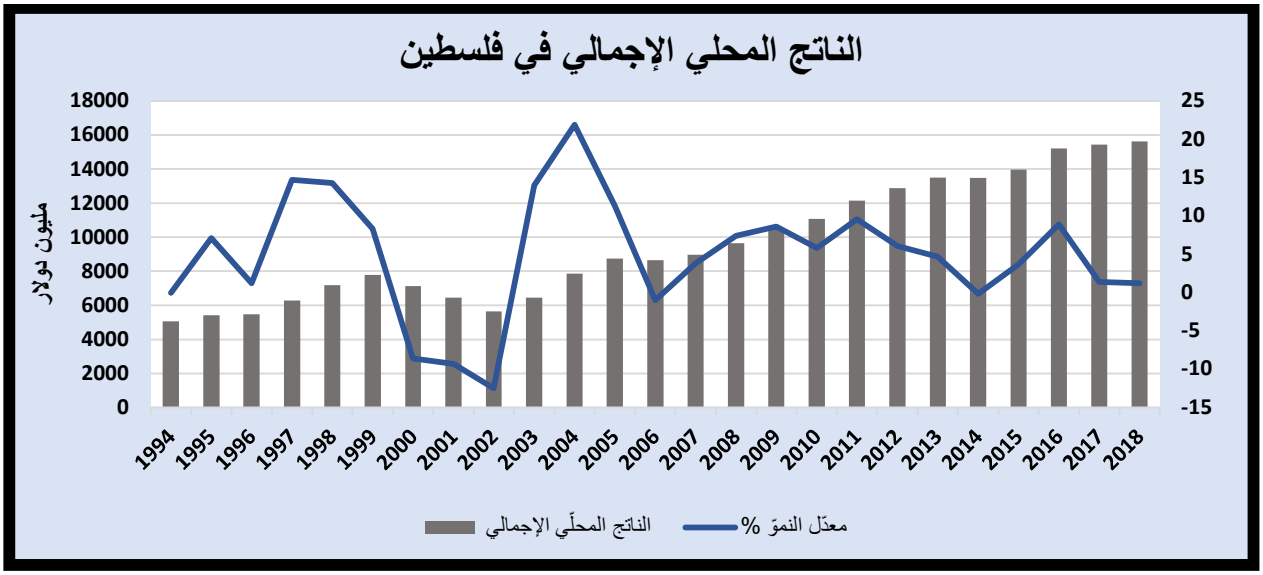

- الشكل إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (11.3).

- أنّ الناتج المحلّي الإجمالي شهد نموّاً متذبذباً، عكس الظروف السياسيّة والاقتصاديّة التي مرّت بها الأراضي الفلسطينيّة خلال الفترة 1994–1999، فقد ارتفع الناتج المحلّي الإجمالي خلال تلك الفترة بنسبة (45.6%)، محقّقاً أعلى معدّل نموّ في العام 1997 بنسبة (14.7%)، بينما كان أقلّ معدّل نموّ في العام 1996 بنسبة (1.2%)، ويُعزى النموّ في الناتج المحلّي الإجمالي في العام 1997إلى النموّ في العديد من الأنشطة الاقتصاديّة، مثل نشاط النقل والتخزين والاتصالات، الذي نما بحوالي (35.2%)، ونشاط الوساطة الماليّة والتأمين الذي نما بنسبة (39.8%) عن العام 1996، كما يُعزى انخفاض معدّل نموّ الناتج المحلّي الإجمالي في العام 1996 إلى حالة الركود الشديدة التي مرّ بها الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة الإغلاقات المتكرّرة، والحصار الشامل الذي فُرض على مناطق السلطة الفلسطينيّة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، ص31).

- أمّا الفترة (2000 – 2002)، فتشير البيانات إلى تراجع حجم الناتج المحلّي بشكلٍ متصاعد، قياساً بالعام 1999، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلّي عام 2000 بنسبة

(-8.6%)، ثم تراجع أكثر في العام 2001 بنسبة (-9.3%)، وسجّل أعلى نسبة تراجع في العام 2002 (-12.5%) عن العام 2001، ويُعزى التراجع الحادّ في الناتج المحلّي الإجمالي في العام 2000 إلى الاجتياحات الإسرائيليّة الطويلة والمتكرّرة على مناطق السلطة الفلسطينيّة، وما رافقها من تدمير للبنى التحتيّة وشلل تامّ لحركة الاقتصاد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، ص31).

- ورغم أنّ بيانات الجدول رقم (10.3)، تشير إلى ارتفاع نسبة نموّ الناتج المحلّي الإجمالي في العام 2003، مقارنةً بالعام 2002 إلى (14.0%)، إلّا أنّ هذا الارتفاع سببه المباشر كان الانخفاض الحادّ في نموّ الناتج عام 2002، باعتبار أنّ الناتج تراجع في العام 2003 بنسبة (27.04%) عن العام 1999، ومن الملاحظ من البيانات أيضاً أنّ الاقتصاد الفلسطيني بدأ بالتعافي في الأعوام 2004 و 2005، حيث استمرّ الناتج المحلّي الإجمالي بالارتفاع بنسب نموّ متذبذبة عكست الآثار المحدودة للإجراءات الاقتصاديّة التي تمّ تنفيذها لإصلاح ما تمّ تدميره خلال العام 2002، وما التذبذب في النموّ إلّا إشارة واضحة على أنّ زخم تلك الإجراءات الإصلاحيّة كان أقلّ نسبيّاً من حدّة الإجراءات التدميريّة في العام 2002.
- وتشير البيانات أيضاً أنّ العام 2006 شهد تراجعاً في الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة (-1.0%) عن العام 2005، ليعبّر عن الواقع الاقتصادي الذي ساد خلال ذلك العام، حيث تعرّضت المناطق الفلسطينيّة إلى حصار سياسي واقتصادي خانق نتيجة الحراك السياسي آنذاك، وما نتج عنه من توقّف رواتب الموظفين الذين بلغ عددهم حينها 160 ألف موظّف، وتعطّل مؤسّسات القطاع العام (بشكل نسبي) عن تقديم خدماتها، وشلل كبير في حركة الأشخاص والبضائع، فانعكس ذلك جلياً في القيمة المنخفضة للناتج المحلّي الإجمالي، كما وأثّر ذلك على النموّ الذي تحقّق في العام 2007، والذي يُعزى الجزء الأكبر منه إلى الانخفاض الحادّ في قيمته خلال العام 2006(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، ص41).

- أمّا الفترة 2007–2011، فقد شهدت انتعاشاً ملحوظاً بعد فترة من الركود والتذبذب في أعقاب انتفاضة الأقصى، حيث شهدت هذه الفترة كما تشير البيانات ارتفاعاً تصاعديّاً للناتج المحلّي الإجمالي بلغ ذروته في العام 2011، محقّقاً معدّل نموّ (9.6%) عن العام 2010، قبل أنْ يتراجع النموّ إلى (6.1%) عام 2012، ثمّ إلى (4.7%) عام 2013، ويُعزى ارتفاع الناتج المحلّي الإجمالي في العام 2011، إلى ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، حيث وصلت إلى مستوى قياسي بلغ (17.7%) مقارنةً بالعام 2010، ولكنّه انخفض بشكلٍ ملحوظ خلال العامين 2012 و 2013، نتيجة انخفاض التجارة عبر الأنفاق مع مصر دون فتح المعابر التجاريّة، وكذلك انخفاض حجم المعونات والمساعدات التي تصل إلى القطاع(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، ص37).
- أمّا العام 2014، فقد شهد تراجعاً في الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة (–0.2 %)، ويُعزى هذا التراجع إلى التطورات والأوضاع الاستثنائية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية، وتحديدًا العدوان (الإسرائيلي) على قطاع غزة، الذي ألحق أضرارًا بالغة في البنية التحتية، والمؤسسات الإنتاجية، والمرافق العامة، والمساكن، مع استمرار الحصار وتدمير الأنفاق الحدودية، ولذلك فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (–0.2 %) مقارنة بنسبة نمو 6.1 % و4.7 % لعامي 2012 و2013 على التوالي، ليكون هذا التراجع هو الأول منذ العام 2006 بعد عامين من التباطؤ، مع مراعاة فارق النمو بين الضفة الغربية وقطاع غزة الذي يعكس التأثير المباشر على مجمل الناتج في مناطق السلطة الفلسطينية، ، حيث انخفض الناتج المحلّي الإجمالي في قطاع غزّة بنسبة (15.2 %) عام 2014، مقارنةً مع النموّ في الضّفّة الغربيّة بنسبة (5.1 %) فقط (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص13).
- أمّا العام 2015 فقد شهد تحسّناً طفيفاً في أداء الاقتصاد الفلسطيني مقارنةً بالعام 2014، حيث تشير البيانات أنّ إجمالي الناتج المحلّي الحقيقي نما بنحو (3.7 %)، ويرتبط هذا التحسن بشكلٍ مباشرٍ بتحسّن النشاط الاقتصادي في قطاع غزّة الّذي حدث

نتيجة بدء عمليّة إعادة الإعمار للبيوت والمنشآت المدمّرة، الّتي انطلقت برعاية ورقابة دوليّة (سلطة النقد الفلسطينيّة، 2016، ص12).

- كما شهد الاقتصاد الفلسطيني نموًا متسارعًا في عام 2016 وصل إلى (8.9%) مقارنة مع (3.7%) خلال العام 2015، وذلك على خلفية تسارع وتيرة النمو في قطاع غزة بشكل أساسي وبدرجة أقل في الضفة الغربية، حيث سجل الاقتصاد الغزّي نموًا هو الأعلى في خمسة أعوام بمعدل بلغ (7.7%) مقارنة بنمو بلغ (6.1%) في العام السابق، مدعومًا بالأساس بنمو مستويات الاستثمار، ويأتي هذا النمو كانعكاس طبيعي لعودة النشاط الاقتصادي وعملية إعادة الإعمار بعد توقف جميع الأنشطة والدمار الكبير الذي حلّ بالقطاع إثر الحرب الإسرائيلية صيف العام 2014 (سلطة النقد الفلسطينية، 2017، ص5).
- وقد عانى الاقتصاد الفلسطيني خلال العامين 2017، 2018 مزيدًا من المخاطر والتحديات التي تسببت في تسارع وتيرة التباطؤ في النمو وبشكل ملحوظ، حيث انخفض معدل النمو من (8.9%) عام 2016، ليصل إلى (1.4%)، (1.2%) خلال العامين 2017، 2018 على التوالي، وذلك على خلفية انكماش الاقتصاد الغزّي بسبب تدهور مستوى الانفاق بشقية الحكومي والخاص وقيام الحكومة الفلسطينية بوقف بعض العلاوات عن الموظفين العموميين في قطاع غزة، واستمرار التدهور في مستويات الحصار والاغلاق منذ العام 2006، بجانب التراجع الملحوظ في إيرادات المقاصّة وانخفاض المنح والمساعدات الخارجية التي تمخضت عن تراجع الإيرادات العامة (سلطة النقد الفلسطينية، 2018 – 2019).

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أنّ هذا التباين والتذبذب في معدّلات نموّ الناتج المحلّي الإجمالي، عكس بشكلٍ واضحٍ حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي سادت مناطق السلطة الفلسطينيّة، وضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على دفع عجلة النموّ الاقتصادي، في ظلّ تراجع أداء القطاع العام، بالإضافة إلى الآثار السلبيّة للإجراءات الإسرائيليّة التي حدّت من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق مستويات نموّ مرتفعة ومستدامة.

ثانيًا: بنية الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بكونه اقتصاد خدمي، نتيجة هيمنة قطاع الخدمات على بنية الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، وتأثيره بشكل رئيس على مجمل الأداء الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (1994 – 2018)، ففي خلال تلك الفترة حازت أنشطة الإنتاج الخدمي [3] على حوالي 71.3% من الناتج المحلي الإجمالي (14.5 % لتجارة الجملة والتجزئة، 2.5 % للنقل والتخزين، 3.1 % للأنشطة المالية وأنشطة التأمين، 2.8 % للمعلومات والاتصالات، 33.8 % للخدمات، و14.6 للإدارة العامة والدفاع المدني).

شكل رقم (12.3)

مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

الفلسطيني خلال الفترة (1994 - 2018)

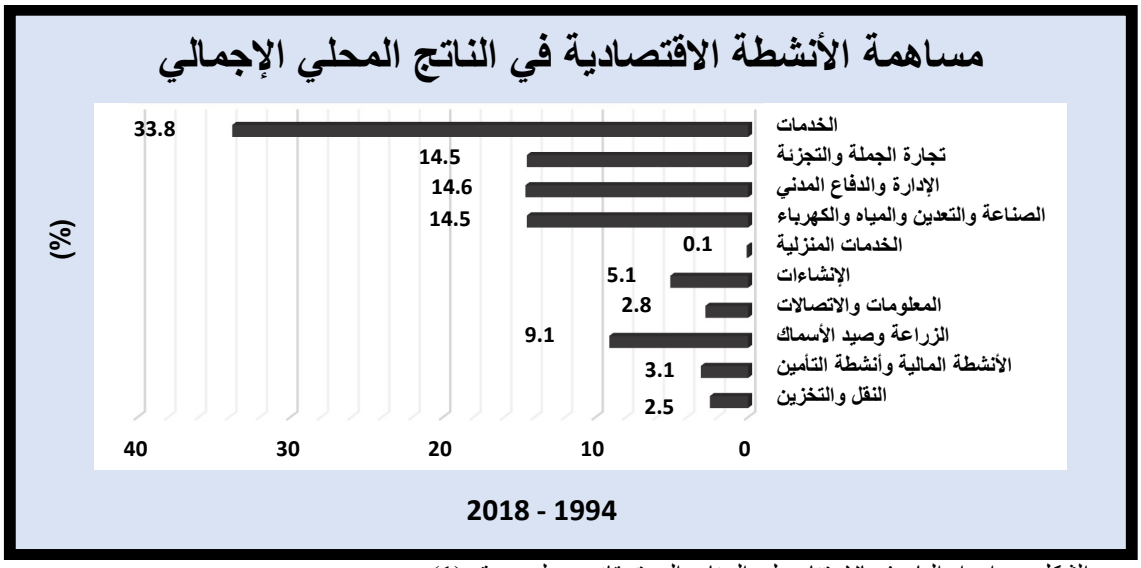

- الشكل من إعداد الباحث بالاستناد على البيانات المستسقاة من ملحق رقم (1).

وبالمقارنة بلغت مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي [4] 28.7 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994 – 2018) بواقع (9.1 % للزراعة وصيد الأسماك،

[3] . تشمل أنشطة الإنتاج الخدمي كل من: تجارة الجملة والتجزئة، النقل والتخزين، الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، المعلومات والاتصالات، والإدارة العامة والدفاع المدني بالإضافة إلى الخدمات المالية المقاسة بصورة غير مباشرة.

[4] . تشمل قطاعات الإنتاج السلعي كل من: الزراعة، التعدين والصناعات التحويلية والمياه والكهرباء، والانشاءات.

14.5 % للتعين والصناعات التحويلية والمياه والكهرباء، 5.1 % للإنشاءات)، في حين بلغت مساهمة الخدمات المنزلية (الرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات) حوالي 0.1 %.

ويعود احتلال أنشطة الإنتاج الخدمي المرتبة الأولى في بنية الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، إلى الاختلالات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، بالإضافة إلى انكماش أنشطة الإنتاج السلعي (الزراعة، الصناعة، والانشاءات) وارتباط ذلك بالإفراط في أنشطة الاستيراد والاعتماد الكبير على الخدمات الاجتماعية بعد قيام السلطة الفلسطينية، جميعها عوامل أسهمت في نمو وهيمنة قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى (الفلاح، 2013، ص43).

ثالثًا: مكونات الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً لقياس إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية من خلال المخرجات من السلع والخدمات للاستعمال النهائي التي ينتجها اقتصاد ما بواسطة المقيمين وغير المقيمين من سكانه، (عوامل الإنتاج المحلية) وبغض النظر عن توزيع هذا الإنتاج محليًا أو خارجيًا، خلال فترة زمنية محددة ولا يشمل الحسومات على خفض قيمة استهلاك رأس المال الثابت أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، ص35)، ويتكون الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من الإنفاق الاستهلاكي النهائي والتكوين الرأسمالي الإجمالي (الانفاق الاستثماري) وصافي التجارة الخارجية (الصادرات – الواردات).

1. الاستهلاك النهائي:

ويقصد بالاستهلاك النهائي قيمة الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل الأسر والحكومة إضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

يتكـون **الاســتهلاك النهــائي للأســر المعيشــية** ممـا تنفقـه الأسـر المقيمـة، بمـا فـي ذلـك النفقـات التـي يجـب تقـدير قيمتهـا بشـكل غيـر مباشـر، علـى السـلع والخـدمات الاسـتهلاكية الفرديـة بمـا فيهـا السـلع والخـدمات التـي تبـاع بأسـعار ليسـت ذات دلالـة اقتصـادية والسـلع والخدمات الاستهلاكية المكتسبة بالخارج.

ويتكـون **الاســتهلاك النهــائي للحكومــة** ممـا تنفقـه الحكومـة، بمـا فـي ذلـك النفقـات التـي يجـب أن يـتم تقـديرها بطريقـة غيـر مباشـرة علـى السـلع والخـدمات الاسـتهلاكية الفرديـة والجماعية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، ص35).

أمـا **الاسـتهلاك النهـائي للمؤسسـات التـي لا تهـدف إلـى الـربح وتخـدم الأسـر المعيشـية** فتتكـون ممـا تنفقـه المؤسسـات المقيمـة غيـر الهادفـة إلـى الـربح وتخـدم الأسـر المعيشـية وتتضـمن النفقـات التـي لا بـد مـن تقـدير قيمتهـا بشـكل غيـر مباشـر، بمـا فـي ذلـك الإنفـاق المحتسـب علـى الخـدمات والسـلع الاسـتهلاكية الفرديـة، وقـد يكـون علـى الخـدمات الاستهلاكية الجماعية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، ص36).

ويبـين الجـدول رقـم (12.3) تطـور حجـم الاسـتهلاك النهـائي فـي فلسـطين ونسـبة النـاتج المحلي الإجمالي منه خلال الفترة (1994 – 2018).

حيـث يبـين الجـدول رقـم (12.3) ارتفـاع حجـم الاسـتهلاك النهـائي فـي فلسـطين بشـكل ملحـوظ خـلال الفتـرة (1994 – 1999)، إذ بلـغ متوسـط الاسـتهلاك النهـائي فـي تلـك الفتـرة 7262.3 مليـون دولار وبمعـدل نمـو 9.1% وبلغـت مسـاهمة الاسـتهلاك النهـائي فـي النـاتج المحلـي الإجمـالي فـي تلـك الفتـرة نحـو 117.5%، ويعـود ارتفـاع حجـم الإنفـاق الاسـتهلاكي النهـائي فـي تلـك الفتـرة حالـة الاسـتقرار التـي شـهدتها الأراضـي الفلسـطينية فـي تلك الفترة (حلس، 2013، ص36).

جدول رقم (12.3)

تطور حجم الاستهلاك النهائي في فلسطين

ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994 - 2018)

(مليون دولار)

السنة	الإنفاق الاستهلاكي النهائي	الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية	الإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1994	6008.2	4802.1	358.0	859.7	118.8
1995	6512.0	5195.2	362.2	966.6	120.2
1996	6595.9	5085.8	363.5	1154.1	120.3
1997	7440.0	5846.5	299.5	1304.0	118.3
1998	8221.5	6478.2	300.5	1453.9	114.4
1999	8796.3	6895.5	316.6	1595.0	113.0
2000	8328.6	6359.2	270.1	1704.8	117.0
2001	8028.8	6020.9	288.3	1722.3	124.4
2002	7189.8	5423.3	311.3	1459.2	127.3
2003	8037.4	6263.5	328.3	1455.1	124.8
2004	9816.0	7544.8	289.5	1981.7	125.0
2005	10990.2	8453.0	321.1	2216.1	125.7
2006	10770.5	8060.6	342.5	2367.4	124.5
2007	11241.6	8521.0	311.8	2408.8	125.2
2008	11697.7	8808.5	417.7	2471.5	121.2
2009	12487.9	9250.9	519.9	2717.1	119.2
2010	12847.6	9510.6	471.8	2865.2	115.9
2011	13988.2	10382.7	500.7	3104.8	115.2
2012	15117.4	11448.4	486.2	3182.8	117.3
2013	14861.3	11204.6	526.9	3129.8	110.1
2014	15212.1	11419.4	507.5	3285.2	112.9
2015	15842.8	11827.0	521.3	3494.5	113.4
2016	17153.7	13041.9	527.1	3584.7	112.8
2017	16513.9	12924.0	496.3	3093.6	107.0
2018	16889.0	13087.8	482.3	3318.9	108.2

- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، إحصاءات الحسابات القومية (1994 – 2018)، رام الله، فلسطين.
- سنة الأساس 2015.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع حجم الاستهلاك النهائي يعتبر مؤشرًا على الحالة الأمنية والسياسية السائدة في الأراضي الفلسطينية، وكما يمكن ملاحظة أن الإنفاق النهائي الحكومي يكون خلال فترات الاستقرار أقل منه في حالة تدهور الأوضاع الأمنية، مما يعني أن القطاع العام في السلطة الوطنية الفلسطينية، يلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، وهذا كان واضحاً خلال تلك الفترة.

شكل رقم (13.3)
تطور حجم الاستهلاك النهائي في فلسطين
ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994 - 2018)

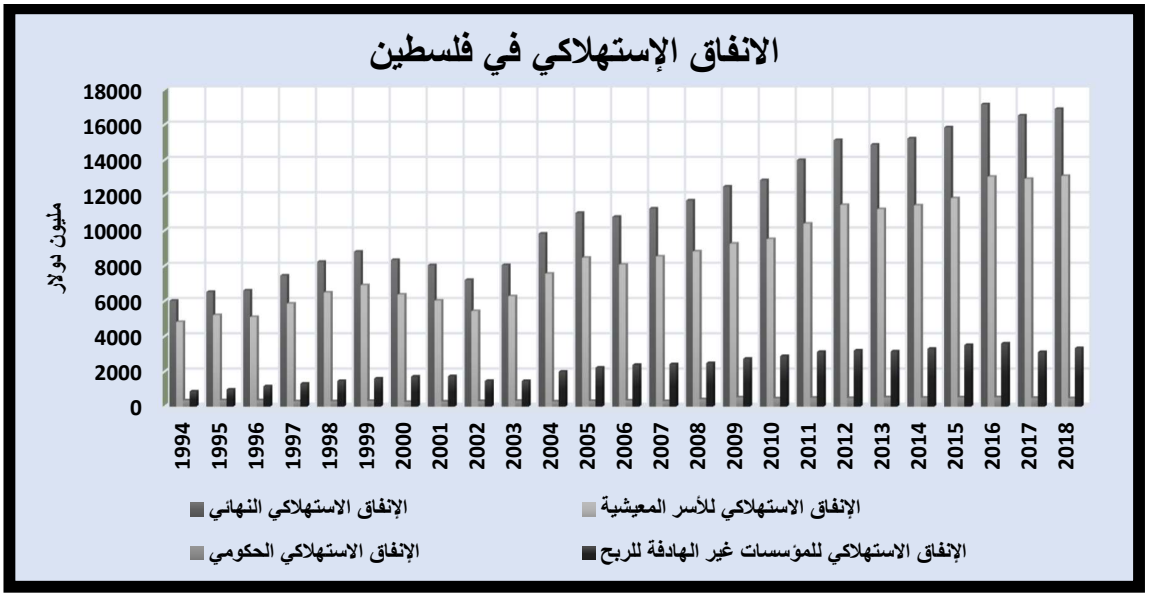

- الشكل من إعداد الباحث بالاستناد على البينات المستسقاة الجدول رقم (12.3).

وقد نما متوسط حجم الاستهلاك النهائي في فلسطين خلال الفترة (2000 – 2005) بنحو 4.4% ليصل متوسط حجم الاستهلاك النهائي في تلك الفترة إلى 8731.8 مليون دولار بواقع (6975.3 مليون دولار إنفاق استهلاكي خاص و1756.5 مليون دولار إنفاق استهلاكي حكومي) وبلغ متوسط نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة 124%، ويعود ارتفاع حجم الاستهلاك النهائي في تلك الفترة إلى نمو الإنفاق الاستهلاكي في الأعوام الثلاثة الأخيرة من هذه الفترة وبشكل ملحوظ، حيث ارتفع حجم الاستهلاك النهائي بنسبة 11.3%، 22.1%، 12%، خلال الأعوام 2003،

2004، 2005، في حين انخفض الاستهلاك النهائي خلال الأعوام الثلاثة الأولى من بنسبة (5.3 %)، (3.6 %)، (10.4 %) خلال الأعوام 2000، 2001، 2002 على الترتيب، وذلك بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000 وما واكبها من ممارسات إسرائيلية قمعية وتدميرية، تمثلت في فرض حصار شامل على الأراضي الفلسطينية وعزلها عن العالم الخارجي، عبر إغلاق الحدود والمنافذ المحلية والدولية، وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى 115 جزءًا، ومنع انتقال الفلسطينيين بين المدن الفلسطينية بإقامة الحواجز المسلحة وبناء جدار الفصل العنصري، الأمر الذي أدى إلى تراجع كافة مؤشرات أداء القطاعات الاقتصادية، وتفشي ظاهرة البطالة الفقر، وتراكم الدين العام الذي تخطى المليار ونصف المليار دولار وتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر قدرت بنحو 7.5 مليار دولار في العام 2001، بالإضافة إلى تجريف الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة (صندوق النقد العربي، 2002، ص195).

كما ارتفع متوسط حجم الاستهلاك النهائي في فلسطين خلال الفترة (2006 –2011) بنسبة 4.2% ليصل إلى 12172.3 مليون دولار بواقع (9516.5 مليون دولار إنفاق استهلاكي خاص و2655.8 مليون دولار إنفاق استهلاكي حكومي) وبلغ متوسط مساهمة الاستهلاك النهائي في الناتج المحلي الإجمالي نحو 120.2% في تلك الفترة، ويعود ارتفاع حجم الاستهلاك النهائي إلى ارتفاع حجم الاستهلاك النهائي في معظم السنوات في تلك الفترة باستثناء عام 2006 الذي حقق تراجع بنسبة –2% مقارنة مع عام 2005، ويعزى هذا التراجع إلى تراجع الانفاق الاستهلاكي الخاص على وجه الخصوص بنسبة –4.2% في العام 2006، بالإضافة إلى تأثر الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2006 بالتطورات السياسية المحلية، خاصة الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 يناير 2006، وما أعقبها من تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية، والتي ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام، والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص (سلطة النقد الفلسطينية، 2007، ص33).

فالتراجع كان أحد أبرز سمات وافرازات العام 2006، خاصة في ظل موقف المجتمع الدولي بوقف التعاون في المجال السياسي والدبلوماسي، وقطع المعونات والمساعدات (باستثناء المساعدات الإنسانية الطارئة)، ووقف تحويل الإيرادات الضريبية الخاصة بالمقاصة مع الجانب الإسرائيلي، إلى جانب تشديد القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع، مما ترتب على هذا الوضع تراجع في الإيرادات الحكومية، ومن ثم تراجع مستويات السيولة في الاقتصاد، وتعطيل آلية العمل في القطاع العام، وحال دون انتعاش القطاع الخاص، وبالتالي نكوص عملية التنمية وتقويض منجزاتها وعودة الاقتصاد من جديد إلى حالة التراجع، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي (سلطة النقد الفلسطينية، 2007، ص33).

وقد ارتفع متوسط حجم الاستهلاك النهائي في فلسطين خلال الفترة (2012 – 2015) ليصل إلى 15941.5 مليون دولار بواقع (12643 مليون دولار إنفاق استهلاكي خاص و3298.5 مليون دولار إنفاق استهلاكي حكومي)، وبلغ متوسط مساهمة الاستهلاك النهائي في تلك الفترة نحو 111.7%، ويعود ارتفاع حجم الاستهلاك النهائي في تلك الفترة إلى ارتفاع حجم الاستهلاك النهائي بشقية الحكومي والخاص خلال معظم سنوات تلك الفترة باستثناء العامين 2013 و2017 حيث تراجع حجم الاستهلاك النهائي خلال عام 2003 بنحو -1.7% مقارنة مع العام 2012، وذلك بسبب حالة التباطؤ الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2013، بفعل ممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تحول دون تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تدمير القدرات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني في مختلف القطاعات البنيوية والتنموية.

وبالإضافة إلى مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي في فرض سياسة الحصار غير القانوني على الأرض الفلسطينية لتكرس واقعًا غير مسبوق في التضييق الاقتصادي والاجتماعي للسكان الفلسطينيين، بجانب إحكام القيود على حرية الحركة للأفراد والبضائع والسلع الأولية، وفرض إجراءات تقوض حرية التجارة بما في ذلك الواردات من الاحتياجات الأساسية والضرورية لحياة السكان، كذلك الصادرات من المنتجات الزراعية والصناعية،

إضافة إلى ذلك عانى الاقتصاد الفلسطيني من مشكلة السيولة وانخفاض الدعم الخارجي وجمود الأفق السياسي مما ساهم في تباطؤ في أداء كافة المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني ومن بينها تراجع الاستهلاك النهائي بشقيه الحكومي والخاص (صندوق النقد العربي، 2014، ص289).

بينما يعود تراجع الاستهلاك النهائي خلال العام 2017 بنحو -3.7% مقارنة مع العام 2016، إلى تراجع الانفاق الاستهلاكي الخاص في الضفة الغربية بنسبة 1.9% وفي قطاع غزة بنسبة 1.4% حصيلة تراجع استهلاك كل من الأسر المعيشية والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر على حد السواء، بجانب انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والذي يعود في الغالب إلى إيقاف صرف بعض العلاوات على رواتب الموظفين في قطاع غزة (سلطة النقد الفلسطينية، 2018، ص11).

شكل رقم (14.3)

متوسط حجم الاستهلاك النهائي في فلسطين خلال الفترة (1994 – 2018)

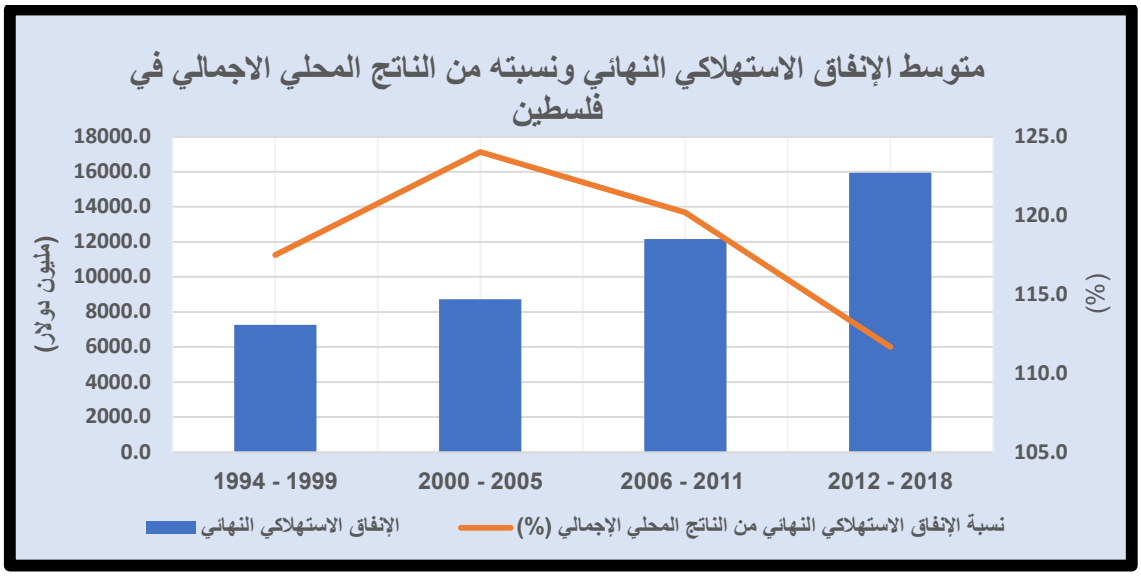

- المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (12.3)

بشكل عام فقد أظهر الجدول رقم (12.3)، وكما هو موضح في الشكل رقم (14.3) أن حجم الاستهلاك النهائي في فلسطين حقق نسب مرتفعة في فترات الدراسة، وهنا يجب أن

نوضح أن زيادة نسبة الاستهلاك النهائي (الخاص والحكومي) لا تعني أن الاقتصاد قد حقق نمواً كون ذلك مرتبط بعدة اعتبارات نذكر منها (حلس، 2013، ص37):

- ✓ إن زيادة عدد الأفراد والسكان يتطلب زيادة في الإنفاق مما يؤثر سلباً على المدخرات وبدوره سينعكس على الاستثمارات، مما يترتب على ذلك آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني وسيضعف من حالات النمو.
- ✓ إن الانخفاض في حصة الاستهلاك الخاص دليل على ارتفاع نسب البطالة والفقر، لذا يتوجب على الحكومة أن تزيد من نفقاتها، والذي بدوره سينعكس مباشرة على المواطن بشكل ايجابي ويساعد في عمليات النمو.
- ✓ ويضاف إلى ذلك فنحن هنا أمام عدم توازن اقتصادي، واختلالات كبيرة، حيث أن الاستهلاك النهائي بشقيه الخاص والحكومي يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، أي أن المجتمع الفلسطيني يستهلك أكثر مما ينتج، الأمر الذي يدل على أنها مؤشرات سلبية للغاية وتوضح مدى هشاشة وانكشاف الاقتصاد الفلسطيني.

2. التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار):

يبين حيازة الأصول المنتجة مخصومًا منها قيمة الأصول التي تم التصرف بها من أجل تكوين رأس المال الثابت والمخزونات أو السلع القيمة.

حيث يتكون **التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي** من قيمة استحواذات المنتجين لمنتجات جديدة وقائمة من الأصول المنتجة ناقص قيمة تصرفهم في الأصول الثابتة لنفس النوع.

أما **التغير في المخزون** لقياس التغيرات في المخزونات بقيمة ما يدخل المخزونات مخصومًا منه المسحوبات بالإضافة إلى قيمة أي خسائر جارية في السلع المحتفظ بها في المخزون خلال الفترة المحاسبية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، ص36).

ويبين الجدول رقم (13.3) تطور التكوين الرأسمالي الإجمالي في فلسطين ونسبة الناتج المحلي الإجمالي منه خلال الفترة (1994 – 2018).

جدول رقم (13.3)
تطور التكوين الرأسمالي الإجمالي في فلسطين
ونسبة الناتج المحلي الإجمالي منه للفترة (1994 - 2018)

(مليون دولار)

السنة	التكوين الرأسمالي الإجمالي	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	التكوين الرأسمالي (المباني)	التكوين الرأسمالي (غير المباني)	التغير في المخزون	نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1994	1800.3	1675.2	1310.3	354.5	54.3	35.6
1995	1808.7	1646.1	1301.1	338.0	83.8	33.4
1996	1817.5	1664.1	1339.2	323.5	76.3	33.1
1997	2050.5	1849.8	1493.6	355.7	107.9	32.6
1998	2353.2	2130.7	1683.0	438.4	117.6	32.7
1999	3239.1	2896.5	2146.1	704.3	190.7	41.6
2000	2268.0	2137.8	1495.0	587.7	46.7	31.9
2001	1790.1	1701.0	1131.4	512.1	26.1	27.7
2002	1516.6	1422.1	904.1	460.1	37.2	26.8
2003	1930.7	1812.8	1166.7	575.7	45.4	30.0
2004	1811.2	1754.3	1281.2	473.1	56.9	23.1
2005	1932.0	1906.1	1357.5	548.6	25.9	22.1
2006	1815.2	1765.9	1097.4	668.5	49.3	21.0
2007	1402.1	1364.5	999.1	365.4	37.6	15.6
2008	1908.8	1842.0	1423.3	418.7	66.8	19.8
2009	2225.9	2184.2	1700.6	483.6	41.7	21.2
2010	2144.4	2043.9	1540.6	503.3	100.5	19.3
2011	2182.1	2491.7	1971.3	520.4	-309.6	18.0
2012	2790.4	2998.0	2468.0	530.0	-207.6	21.7
2013	3193.5	3053.5	2411.4	642.1	140.0	23.7
2014	3084.4	2892.3	2048.2	844.1	192.1	22.9
2015	3505.4	3304.6	2341.5	963.1	200.8	25.1
2016	3873.8	3666.3	2520.1	1146.2	207.5	25.5
2017	4166.9	3918.2	2583.8	1334.4	248.7	27.0
2018	4260.3	4015.9	2634.8	1381.1	244.4	27.3

- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، إحصاءات الحسابات القومية (1994 – 2018)، رام الله، فلسطين.
- سنة الأساس 2015.

شكل رقم (15.3)
تطور التكوين الرأسمالي الإجمالي في فلسطين
ونسبة الناتج المحلي الإجمالي منه للفترة (1994 - 2018)

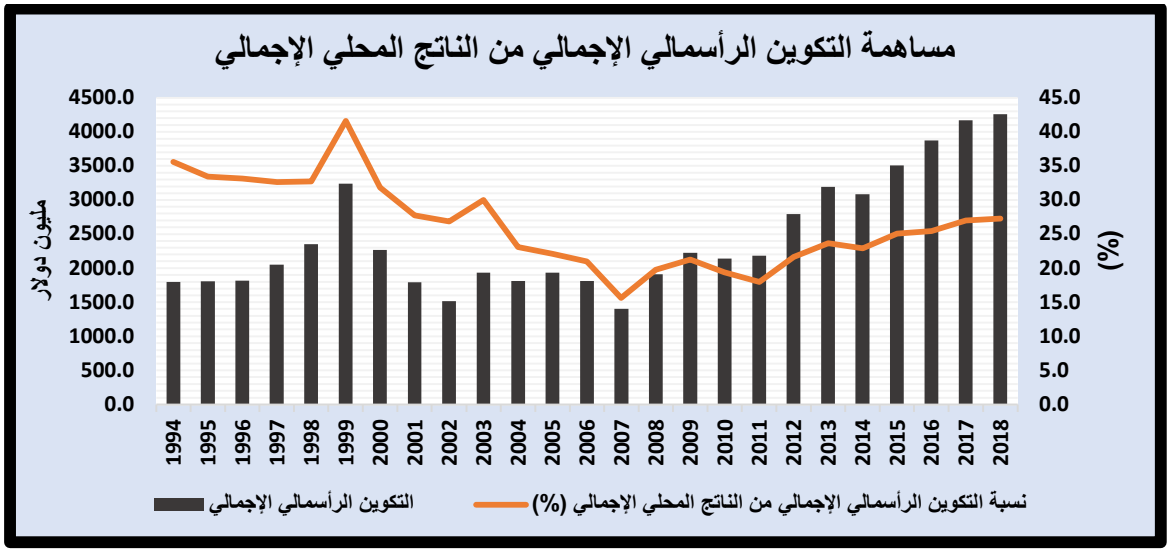

- الشكل من إعداد الباحث بالاستناد على البيانات المستسقاة الجدول رقم (13.3).

يعد التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) في فلسطين من أولويات الحكومة الفلسطينية من أجل بناء الاقتصاد الفلسطيني، واستقطاب رأس المال المحلي والخارجي، وقد تم اقرار عدد من القوانين التي من شأنها تشجيع المستثمرين من خلال تقديم تسهيلات وإعفاءات ضريبية، وقد حظي التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) خطوات إلى الأمام مع بداية إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية لكن الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في وضع العراقيل حالت دون مواصلة هذا التقدم كما هو واضح الجدول رقم (13.3).

حيث بلغ متوسط حجم التكوين الرأسمالي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة محل الدراسة (1994 – 2018) نحو 2434.8 مليون دولار وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 26.3 % في تلك الفترة.

ويعتبر متوسط حجم التكوين الرأسمالي الإجمالي في فلسطين منخفض مقارنة مع حجم الاستهلاك النهائي الذي وصل في المتوسط 118.1 % في الفترة (1994 – 2018).

وبشكلٍ عام، وعلى الرغم من الإجراءات والقيود والعراقيل الإسرائيلية إلا أن البيئة الاستثمارية في فلسطين تعتبر جاذبة وملائمة للاستثمار للعوامل التالية (صندوق النقد العربي، 2016، ص359):

- العملية التنموية تبدأ من الصفر في كثير من القطاعات، خاصة أن المنطقة بكر في العرف الاقتصادي وتحتاج إلى الكثير من أجل البناء، والإنماء، والازدهار، وتحقيق الأهداف.
- توفر المدن الصناعية في قطاع غزة والضفة الغربية.
- توفر الأيدي العاملة الفنية والمدربة والرخيصة الأجر، بالإضافة إلى أنها سوق خام.

3. صافي التجارة الخارجية:

ويقصد بصافي التجارة الخارجية الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وتشمل الصادرات والواردات من السلع والخدمات المتاجرة بالسلع والخدمات بين المقيمين وغير المقيمين، بما في ذلك البيع والمقايضة والهدايا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، ص36).

ويبين الجدول رقم (14.3) صافي التجارة الخارجية في فلسطين ونسبة الناتج المحلي الإجمالي منه خلال الفترة (1994 – 2018).

جدول رقم (14.3)
صافي التجارة الخارجية في فلسطين
ونسبة الناتج المحلي الإجمالي منه للفترة (1994 - 2018)

(مليون دولار)

السنة	الصادرات		الواردات		صافي الصادرات من السلع والخدمات	نسبة صافي الصادرات من السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي (%)
	السلع	الخدمات	السلع	الخدمات		
1994	587.2	49.6	3046.3	393.5	-2827.7	-55.9
1995	741.9	65.9	3386.0	370.6	-2966.5	-54.8
1996	707.5	69.1	3279.1	404.0	-2926.8	-53.4
1997	859.9	78.1	3659.6	463.4	-3202.0	-50.9
1998	980.7	122.4	3962.6	533.0	-3410.2	-47.4
1999	1007.5	163.1	4930.7	527.8	-4323.5	-55.5
2000	1055.1	335.3	4312.6	617.3	-3573.8	-50.2
2001	781.5	139.2	3679.8	678.0	-3474.0	-53.8
2002	639.4	111.2	3164.3	622.9	-3072.3	-54.4
2003	733.3	108.2	3862.9	487.0	-3543.1	-55.0
2004	775.3	126.2	4470.0	458.1	-4026.6	-51.3
2005	828.1	247.5	5000.5	534.0	-4458.9	-51.0
2006	879.0	166.5	4147.5	1115.8	-4217.8	-48.7
2007	982.0	287.2	4455.9	842.6	-4029.3	-44.9
2008	1171.4	350.7	4923.8	747.0	-4148.7	-43.0
2009	1219.2	409.2	5399.5	826.7	-4597.8	-43.9
2010	1340.1	299.3	5002.4	790.8	-4153.8	-37.5
2011	1686.5	330.6	5423.3	745.1	-4151.3	-34.2
2012	1665.1	362.7	6248.2	809.4	-5029.8	-39.0
2013	1788.6	328.7	5967.8	693.0	-4543.5	-33.7
2014	2007.5	312.1	6284.2	645.2	-4609.8	-34.2
2015	1914.3	330.0	6965.6	679.9	-5401.2	-38.7
2016	1899.3	309.0	7150.3	646.0	-5588.0	-36.7
2017	2162.1	353.5	7182.4	719.1	-5385.9	-34.9
2018	2218.4	360.3	7550.6	706.2	-5678.1	-36.4

- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، إحصاءات الحسابات القومية (1994 – 2018)، رام الله، فلسطين.
- سنة الأساس 2015.

ومـــن خـــلال البيانـــات المدرجـــة فـــي الجـــدول رقـــم (14.3) نلاحـــظ أن صـــافي التجـــارة الخارجيـة مـن السـلع والخـدمات فـي فلسـطين بلـغ نحـو -2827.7 مليـون دولار وبنسـبة -55.9 % مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي فـي عـام 1994 ووصـل إلـى -5678.1 مليـون دولار عام 2018 وبنسبة -36.4 %.

وفي المتوسط فقد بلغ متوسط صافي التجارة الخارجية في فلسطين خلال الفترة (1994 - 2018)، نحو -4133.6 مليون دولار وبنسبة -45.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى زيادة العجز في صافي التجارة الخارجية في فلسطين خلال سنوات الدراسة إلى الممارسات والقيود الإسرائيلية على الصادرات السلعية والخدمية الفلسطينية، وإغلاق المعابر، ومنع العمال من العمل في إسرائيل، والحواجز بين المدن، والحصار المفروض على قطاع غزة, وانعدام النشاطات السياحية في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى أن الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية عمقت من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وزادت الاعتماد على (إسرائيل)، وهو ما تسبب في زيادة العجز التجاري لصالح إسرائيل خاصة ارتفاع إجمالي الواردات السلعية والخدمية الفلسطينية من إسرائيل، كما وأن الصادرات الفلسطينية تمتاز بانخفاض مرونتها التسويقية وبقصر عمرها الافتراضي وسرعة تعرضها للتلف مثل البرتقال والخضروات والفراولة والورد، رغم وجود صادرات قوية مثل الأحجار والرخام في الضفة الغربية (حلس،2013، ص45).

نلاحظ مما سبق أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني عجزًا مزمنًا في التجارة الخارجية، خلال الفترة محل الدراسة (1994 - 2018) تمثل في عجز الصادرات السلعية والخدمية عن تغطية الواردات السلعية والخدمية ويعود هذا الاختلال في التجارة الخارجية الفلسطينية إلى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الخارج في تلبية متطلبات الحياة، ونقص كبير في الإنتاج، وكذلك سياسة التضييق على الموارد والتهميش والإغلاقات ومخاطر التصنيع، وكل هذه العوامل تضع الاقتصاد الفلسطيني أمام مخاطر أعلى من مثيلاتها في كل الاقتصادات التي تنافسها، أي الصناعة الفلسطينية غير قادرة على مواجهة المنافسة الخارجية وإثبات وجودها داخل السوق وخارجه، وهو ما يؤشر إلى أن القدرة الاقتصادية ضعيفة جدًا، مما أدى إلى اعتماد سياسات اقتصادية تحتاج إلى تدفق موارد مالية، وكان الاستيراد هو الأسهل.

ولمعالجة هذا الوضع على الحكومة إتباع سياسة تجارية ملائمة لدعم المنتج الوطني، حتى يتسنى للصناعات المحلية من النمو، وإن كانت هذه العملية لا تأتي نتائجها بصورة سريعة، ولكنها تحتاج إلى خطط تحول تدريجي، وأن الاقتصاد الفلسطيني قادر على تحمل هذه الخطوة من خلال ضبط الإنتاج وجودته عبر مؤسساتها المختلفة.

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول : تقديم متغيرات وأدوات الدراسة

المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة ومناقشة الفرضيات

المبحث الثالث : التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية

المبحث الأوّل
تقديم متغيّرات وأدوات الدّراسة

أولاً: المنهجيّة المستخدمة

لاستقصاء طبيعة العلاقة بين متغيرات الدّراسة، اعتمد الباحث أسلوب التّحليل القياسي مستخدماً سلسلةً من الاختبارات الحديثة، مثل اختبار جذر الوحدة، واختبار التّكامل المشترك لجوهانسن، واختبار عدد فترات التباطؤ الزمني، واختبار داربن–واتسون. حيث تمّت المعالجة الإحصائيّة للبيانات باستخدام برنامج التّحليل الإحصائي (E–views).

ثانياً: طرق جمع البيانات

اعتمد الباحث على المصـــادر الثّانوية للحصـــول على البيانات اللّازمة لصـــياغة الجانب النّظري لموضـــوع الدّراســـة والبيانات المســـتخدمة في التّحليل، وتمّ الحصـــول على هذه البيانات من خلال المصادر الآتية:

- المراجع العربيّة والأجنبيّة (الكتب والدّوريات والمقالات) والدّراســـات والتّقارير والبيانات المنشـــورة وغير المنشورة المتعلّقة بموضوع الدّراسة.
- التّقارير والإحصاءات الرّسميّة المنشورة الصّادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النّقد الفلسطينيّة.

ثالثاً: متغيّرات الدّراسة

تمّ تحديد متغيّرات الدّراسة كالتّالي:

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

المتغيرات المستقلة:

- فجوة الموارد المحلية (GAP)

1. الاستهلاك (C).
2. التكوين الرأسمالي الإجمالي (I).
3. صافي التحويلات الجارية من الخارج (NET).
4. صافي تعويضات العاملين من الخارج (NCT).

5. صافي التجارة الخارجية (NX).

رابعاً: الأساليب الإحصائيّة المستخدمة

1. اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

يُستخدم اختبار جذر الوحدة بهدف التّحقّق من استقرار السّلاسل الزّمنيّة وتحديد درجة تكامل كلّ سلسلةٍ (درجة الاستقرار)، حيث يُعدّ شرط الاستقرار شرطاً أساسيّاً من شروط تحليل السّلاسل الزّمنيّة للوصول إلى نتائجٍ سليمةٍ ومنطقيّةٍ. ولا بدّ من معالجة كلّ سلسلةٍ زمنيّةٍ غير مستقرّةٍ، وذلك بأخذ الفرق من الدّرجة (d) لجعلها مستقرّة (منشد، 2004، ص126). وهناك العديد من الاختبارات الّتي تُستخدم لاختبار سكون السّلاسل الزّمنيّة، منها اختبار ديكي فولر الموسّع (Augmented Dickey Fuller)، واختبار فيلبس بيرون المطوّر (Phillips Perron-PP)، ويعتمد هذا الاختبار على التّحقّق من الفرضيّتين الآتيتين:

1- الفرضيّة العدميّة الّتي تنصّ على عدم سكون السّلسلة الزّمنيّة: $H_0 : \rho = 0$

2- الفرضيّة البديلة الّتي تنصّ على سكون السّلسلة الزّمنية: $H_1 : \rho \neq 0$

فإذا تمّ رفض الفرضيّة الصّفريّة فهذا يدلّ على سكون السّلسلة الزّمنيّة عند مستوياتها، أمّا إذا تمّ قبول الفرضيّة الصّفرية فهذا يدلّ على عدم سكون السّلسلة الزّمنيّة عند مستوياتها.

2. اختبار التّكامل المشترك:

بعد التّأكّد من سكون السّلاسل الزّمنيّة يتمّ التّأكّد من وجود تكاملٍ مشتركٍ بين السّلاسل الزّمنيّة معاً، ويُقال أنّ هناك تكاملٌ مشتركٌ بين متغيّرين أو أكثر إذا اشتركا بالاتّجاه نفسه، أي إذا كانت لهما علاقةٌ توازنيّةٌ طويلة الأجل، وهناك العديد من طرق اختبار التّكامل المشترك، مثل اختبار جوهانسون (Johnson)، الّذي يقوم على معرفة عدد متّجهات التّكامل المشترك بين المتغيّرات اعتماداً على إحصاء القيمة العظمى المميّزة (Max−Eigen Statistic) وإحصاء الأثر (Trace Statistic) ويتم حسابها وفق المعادلات الآتية:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{p} \ln\left(1 - \hat{\lambda_i}\right)$$

$$\lambda_{\max}(r, r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

حيث (t) تمثّل الزّمن وتساوي (r +1), و (p) تمثّل الفجوات الزّمنيّة, و(r) تمثّل عدد متّجهات التّكامل تحت الفرضيّة العدميّة، وبالتّالي يتمّ اختبار الفرضيّة العدميّة (H_0) الّتي تنصّ على أنّ عدد متّجهات التّكامل المشترك أقلّ أو تساوي (r=0) متّجه، مقابل الفرضيّة البديلة الّتي تنصّ على وجود (r+1) من متّجهات التّكامل المشترك، ويتمّ رفض فرضيّة العدم وقبول الفرضيّة البديلة إذا كانت قيمة الإحصاء للقيمة العظمى (λ_{max}) وقيمة إحصاء الأثر (λ_{trace}) المحسوبتين أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنويّة مفترض (Brooks,2008,p351).

3. اختبار عدد فترات التّباطؤ الزّمني:

عندما قدّم (Sims) نموذج (VAR) لم يحدّد عدد فترات التّباطؤ الزّمني الّتي يمكن تطبيقها على متغيّرات النّموذج، لذلك اقترح عدّة معايير كمّيّة يمكن الاستعانة بها، من أهمّها:

- معيار المعلومات لـ AKAIKE (AKAIKE Information Criterion)
- معيار خطأ التّنبؤ النّهائي FPE (Final Predictor Error Criterion)
- معيار المعلومات HQIC (Hannan & Quinn Information Criterion)

مع ملاحظة أنّ التّطبيق العملي لهذه المعايير قد ينتج عنه نتائجٌ مختلفةٌ، وعلى الأغلب يتمّ اعتماد نتيجة معيار (AKAIKE) لأنّه أكثرها دقّةً (نقّار، والعوّاد، 2012، ص344).

4. اختبار داربن–واتسون (Durbin–Watson Test):

ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء العشوائية مستقلة عن بعضها البعض. وتقوم فكرة هذا الاختبار على أساس استخدام البواقي وتحليل الانحدار. وهناك ثلاثة شروط أساسية يجب تحققها قبل استخدام اختبار (DW) وهي:

- أن يحتوي نموذج الانحدار على المقدار الثابت.
- أن يكون حد الخطأ العشوائي مرتبط بالسابق له ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى.
- ألا يحتوي نموذج الانحدار على قيم متباطئة للمتغير (Y) ضمن مجموعة المتغيرات المستقلة.

وهناك ثلاثة احتمالات رئيسية لقيم (DW) وهي:

- أن يكون (DW=2) فلا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
- أن يكون (DW=0) فإنه يوجد ارتباط ذاتي موجب متطرف بين الأخطاء.
- أن يكون (DW=4) فإنه يوجد ارتباط ذاتي سالب متطرف بين الأخطاء.

المبحث الثّاني

عرض نتائج الدّراسة ومناقشة الفرضيّات

اســـتخدم الباحث الطرق الحديثة لتقدير نموذج الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عن طريق برنامج (Eviews) ثم الفحص للحصـــول على النتائج التي تدعم النظرية الاقتصـــادية فمتغيرات الاقتصـــاد تؤثر وتتأثر ببعضـها البعض في إطار متكامل للعلاقات فيما بينهما، وهذه العلاقات عادة ما تشـتمل على متغيرات تفســـيرية ترتبط بمتغيرات تابعة من خلال معلمات مجهولة يرغب المحلل القياســـي بتقديرها في ظل وجود الأخطاء العشـوائية وكما هو معروف في أدبيات الاقتصـــاد القياســي إن أحد مكونات الأخطاء العشـوائية ناتج عن أخطاء في هذه المتغيرات، وبما أن دقة التقديرات تعتمد بشـكل أسـاسـي على حجم وطبيعة هذه الأخطاء ولذلك لا بد من تحسـين متغيرات النموذج وذلك عن طريق التحليل الأولي للبيانات، وخاصـة في بيانات السـلاسـل الزمنية إذ أن معظم الدراسـات القياسـية تعتمد عليها. وقبل البدء بإجراء الاختبارات تم تحديد الشكل الرياضي لنموذج الدراسة على النحو التالي:

$$GDP = C_1 + C_2GAP + C_3I + C_4NET + C_5NCT + C_6NX$$

ثم قام الدارس بتحديد القيم والإشـارات المسـبقة للمعالم، أي تحديد توقعات نظرية مسـبقة عن إشـارة وحجم معلمات النموذج بناءً على ما تقدم النظرية الاقتصادية أو معلومات المصادر السابقة، وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها.

عليه نتوقع أن يكون:

(C1): وهي تمثل الثابت وهي معامل المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية ان تكون الاشارة موجبة.

(C2): وهي تمثـل معـامـل فجوة الموارد المحليـة (GAP) من المتوقع وفقـا لمنطق النظريـة الاقتصـــادية ان تكون الاشـارة سـالبة لوجود علاقة عكسـية بين فجوة الموارد المحلية (GAP) و الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

(C3): وهي تمثل معامل الاستهلاك (C).من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصـادية ان تكون الاشارة موجبة لوجود علاقة طردية بين الاستهلاك (C) و الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

(C4): وهي تمثل معامل التكوين الرأســـمالي الإجمالي (I) من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية ان تكون الاشارة موجبة لوجود علاقة طردية بين التكوين الرأسمالي الإجمالي (I) و الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

(C5): وهي تمثل معامل صافي التحويلات الجارية من الخارج (NET) من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية ان تكون الاشارة موجبة لوجود علاقة طردية بين صافي التحويلات الجارية من الخارج (NET) و الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

(C6): وهي تمثل معامل صـــافي تعويضـــات العاملين من الخارج (NCT). من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية ان تكون الاشارة موجبة لوجود علاقة طردية بين صافي تعويضات العاملين من الخارج (NCT) و الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

(C7): وهي تمثل معامل صـــافي التجارة الخارجية (NX) من المتوقع وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية ان تكون الاشارة موجبة لوجود علاقة طردية أو عكسية بين صافي التجارة الخارجية (NX) و الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

أوّلاً: عرض نتائج الدّراسة:

1- اختبار فترة الابطاء

لاختبار فترة الابطاء الملائمة لمتغيرات الدراســـة يجري انحدار ذاتي بعد تحديد فترة إبطاء باستخدام اختبار VAR للحصول على النموذج الافضل وفق معايير (AIC، SC ، FPE،HQ).

حيث أشـــارت نتائج الاختبار كما هو مبين في الجدول رقم(1-4) إلى ضـــرورة أخذ فجوة زمنية واحدة لمتغير CA (مبين بعلامة النجوم) وفقاً للمعايير (LR) و(FPE) و(AIC) و(SC) و(HQ).

جدول رقم (1.4): اختبار فترة الابطاء الملائمة لمتغير الاستهلاك (CA)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
19.10460	19.14355	19.09381	11478683	NA	-199.4850	0
16.08332*	16.16121*	16.06173*	553731.8*	59.41892*	-166.6482	1
16.16456	16.28139	16.13217	594968.3	0.446384	-166.3878	2
16.16063	16.31641	16.11746	587886.2	1.869238	-165.2333	3
16.13663	16.33135	16.08266	570402.6	2.080580	-163.8679	4

- **المصدر:** إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

كما أشارت نتائج الاختبار كما هو مبين في الجدول رقم (2.4) إلى ضرورة أخذ فجوة زمنية واحدة لمتغير GAP وفقاً للمعايير (LR) و(FPE) و(AIC) و(SC) و(HQ).

جدول رقم (2.4): اختبار فترة الابطاء الملائمة لمتغير فجوة الموارد المحلية (GAP)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
16.81507	16.85402	16.80428	1162951.	NA	-175.4449	0
16.36210	16.43999	16.34051	731762.2	10.62111	-169.5753	1
16.22707*	16.34391*	16.19469*	633351.7*	4.339017*	-167.0442	2
16.30613	16.46191	16.26295	679956.1	0.458628	-166.7610	3
16.40958	16.60430	16.35560	749412.8	0.041336	-166.7339	4

- **المصدر:** إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

وأشارت النتائج أيضاً إلى ضرورة أخذ فجوة زمنية واحدة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي GDP وفقاً للمعايير (LR) و(FPE) و(AIC) و(SC) و(HQ) كما هو مبين في الجدول (3.4).

جدول رقم (3.4): اختبار فترة الابطاء الملائمة لمتغير الناتج المحلى الإجمالي (GDP)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
19.07936	19.11831	19.06857	11192621	NA	-199.2200	0
15.82651	15.90440	15.80492	428319.3	63.81884	-163.9517	1
15.75211	15.86894	15.71973	393885.8	3.247824	-162.0571	2
15.56153*	15.71731*	15.51835*	322928.2*	5.042393*	-158.9427	3
15.59975	15.79447	15.54578	333440.0	1.085002	-158.2307	4

- **المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

وبينت النتائج الواردة في الجدول رقم (4.4) أن المعايير (LR) و(FPE) و(AIC) و(SC) و(HQ) أشارت إلى ضرورة أخذ فجوة زمنية واحدة لمتغير التكوين الرأسمالي الإجمالي (I).

جدول رقم (4.4): اختبار فترة الابطاء الملائمة لمتغير التكوين الرأسمالي الإجمالي (I)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
16.43517	16.47411	16.42437	795375.5	NA	-171.4559	0
15.09727*	15.17516*	15.07568*	206567.5*	27.43471*	-156.2946	1
15.20070	15.31753	15.16831	226931.5	0.046911	-156.2673	2
15.27754	15.43332	15.23436	243092.5	0.496171	-155.9608	3
15.34855	15.54327	15.29458	259371.4	0.560420	-155.5930	4

- **المصدر**: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

ويلاحظ من الجدول رقم(5.4) أن المعايير (FPE) و(AIC) و(SC) و(HQ) أشارت إلى ضرورة أخذ فجوة زمنية واحدة لمتغير صافي تعويضات العاملين من الخارج NCT .

جدول رقم (5.4): اختبار فترة الابطاء الملائمة لمتغير صافى تعويضات العاملين من الخارج (NCT)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
16.63003	16.66897	16.61923	966490.2	NA	-173.5019	0
15.99645	16.07434	15.97486	507656.0	14.05263*	-165.7360	1
15.92214*	16.03898*	15.88976*	466891.2*	3.246024	-163.8425	2
16.02545	16.18123	15.98227	513551.7	0.046339	-163.8139	3
16.12926	16.32399	16.07529	566216.3	0.035520	-163.7906	4

- **المصدر**: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

كما يبين الجدول رقم (6.4) أن المعايير(LR) و(FPE) و(AIC) و(SC) و(HQ) أشارت إلى ضرورة أخذ فجوة زمنية واحدة لمتغير صافي التجارة الخارجية NX.

جدول رقم (6.4): اختبار فترة الابطاء الملائمة لمتغير صافى التجارة الخارجية (NX)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
16.11239	16.15133	16.10159	575955.9	NA	-168.0667	0
15.19769*	15.27558*	15.17610*	228387.9*	19.39388*	-157.3490	1
15.28060	15.39743	15.24822	245808.5	0.416154	-157.1063	2
15.28901	15.44479	15.24583	245896.6	1.659571	-156.0813	3
15.33382	15.52854	15.27985	255579.2	0.979589	-155.4384	4

- **المصدر**: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

2- اختبار جذور الوحدة

يهدف اختبار جذر الوحدة كما أسلفنا إلى قياس مدى استقراريّة السّلاسل الزّمنيّة لمتغيّرات الدّراسة. وقد أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر الموسّع كما هو مبيّن في الجدول (7.4) أنّ السّلاسل الزّمنيّة لمتغيّري صافي التجارة الخارجية NX، وفجوة الموارد المحلية GAP كانت ساكنة عند المستوى بدون قاطع عند مستوى دلالة 1%، 5% على التوالي، أما باقي المتغيرات فكانت غير ساكنة عند المستوى، ممّا دعا لإجراء فروقٍ من الدّرجة الأولى للمتغيّرات، ومن ثمّ إعادة اختبار السّكون مرةً أخرى، حيث أشارت النّتائج إلى استقرار السّلاسل الزّمنيّة لمتغيّرات الدّراسة عند الفرق الأول، حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنويّةٍ 1% للمتغيرات GDP، CA، I، NX، في حين كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنويّة 5% للمتغيرات NCT، NET. ونستنتج من ذلك أنّ السّلاسل الزّمنيّة متكاملةٌ من الدّرجة الأولى ((1)~I).

جدول رقم(7.4): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	ADF	القيمة الحرجة عند 1%	مستوى الاستقرار
GDP	-4.029025	-3.769597	عند الفرق الاول
CA	-4.025106	-3.752946	عند الفرق الاول
I	-4.499242	-3.752946	عند الفرق الاول
NX	3.302465	-2.692358	عند المستوى بدون قاطع
المتغيرات	**ADF**	**القيمة الحرجة عند 5%**	**مستوى الاستقرار**
GAP	-3.061598	-2.998064	عند المستوى
NCT	-3.684291	-2.998064	عند الفرق الاول
NET	-4.319221	-3.020686	عند الفرق الاول

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

أما نتائج اختبار فيلبس بيرون المبيّنة في الجدول (8-4)، فقد أظهرت ما يلي:

- متغير صافي التجارة الخارجية (NX) كان مستقرًا عند المستوى بدون قاطع عند مستوى دلالة 1%.
- المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي GDP والاستهلاك النهائي CA والتكوين الرأسمالي الإجمالي I وصافي التحويلات الجارية من الخارج NET كانت جميعها مستقرة عند الفرق الأول عند مستوى دلالة 1%.
- المتغيرات فجوة الموارد المحلية GAP وصافي تعويضات العاملين من الخارج NCT كانت مستقرة عند الفرق الأول عند مستوى دلالة 10%.

جدول رقم(8.4): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام فيلبس بيرون لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	PP	القيمة الحرجة عند 1%	مستوى الاستقرار
GDP	-2.849421	-2.638752	عند الفرق الأول
CA	-4.003865	-3.752946	عند الفرق الأول
I	4.502433	-3.752946	عند الفرق الأول
NET	-4.794795	-3.769597	عند الفرق الأول
NX	1.710881	-1.608793	عند المستوى بدون قاطع
المتغيرات	**PP**	**القيمة الحرجة عند10% 1%**	**مستوى الاستقرار**
GAP	-3.695514	-2.998064	عند الفرق الأول
NCT	-3.578342	-2.998064	عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

3- اختبار التكامل المشترك

يستخدم في حالة بيانات السلسلة الزمنية للمتغير إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة، ومن خلال اختبار تحديد الفجوات الزمنية واختبار جذور الوحدة المتمثلة فى اختبارى ديكي فولر وفيلبس بيروون المتغيرات إما أن تكون مستقرة في المستوي أو عند الفرق الأول، وفي هذه الحالة لا يمكن أن نستخدم اختبار التكامل المشترك، وبالتالي نستخدم تطبيق منهجية ARDL (Autoregressive Distributed lag) للتكامل المشترك. حيث نلاحظ من نتائج الاختبار الموضحة في الجدول (9.4) أن إحصائية F أكبر من الحد الأعلى، وبالتالي نرفض فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي نستنتج أن هناك علاقةٍ تكامليّةٍ طويلة الأجل بين متغيّرات الدّراسة.

جدول رقم (9.4) نتائج اختبارالباوند للتكامل المشترك F-Bounds Test

Test Statistic	القيمة المحسوبة	مستوى الدلالة	المستوى(0)I	الفرق الاول(1)I
F-statistic	18.775	10%	1.99	2.94
Kعدد الفجوات	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

- **المصدر:** إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

4- تقدير وفحص نموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي GDP في المدى الطويل:

من خلال مخرجات برنامج (Eviews) توصّل الدّارس إلى تقدير معادلة نموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، والّتي جاءت على النّحو المبيّن في الجدول (10.4):

جدول رقم(10.4) نتائج تقدير دالة الناتج المحلى الإجمالي GDP في المدى الطويل

قيمة معامل التحديد $RSqure$	المعنوية لكلية للنموذج F	معنوية لمعامل Prob	قيمة المعاملات	المتغيرات
0.809990	0.000000	0.0086	85.31712	C
		0.0000	-0.619049	D(GAP)
		0.0231	0.428021	CA(-1)
		0.0033	0.157200	D(I(-1))
		0.0044	0.049863	D(NCT(-1))
		0.0115	0.238773	D(NET(-1))
		0.0009	0.372410	NX(-1)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

وبناءً على ما تقدم فإن النموذج المقدر هو :

$$\boldsymbol{GDP = 85.32 + 0.62D(GAP) + 0.43CA(-1) + 0.16D(I(-1) - 0.05D(NCT(-1)} \\ \boldsymbol{- 0.24D(NET(-1) + 0.37NX(-1)}$$

أما تقييم النموذج فيتم وفق ثلاثة معايير:

- **المعيار الاقتصادي في المدي الطويل**

- معامل الثابت والتي تعادل 85.32 وهي معامل الناتج المحلى الإجمالي GDP وهى موجبة ،عند ثبات كل من *فجوة الموارد المحلية* $D(GAP)$ و الاستهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$ و التكوين الرأسمالي ذو فجوة زمنية واحدة $D(I(-1)$ و صافى تعويضات العاملين بالخارج ذو فجوة زمنية واحدة و$D(NCT(-1)$ و صافى التحويلات الجارية من الخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NET(-1)$ و صافي التجارة الخارجية ذو فجوة زمنية واحدة $NX(-1)$ وتتفق مع النظرية الاقتصادية.

- قيمة معامل فجوة الموارد المحلية $D(GAP)$ تساوي -0.62 وهي ذات إشارة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين فجوة الموارد المحلية $D(GAP)$ الناتج المحلى الإجمالي GDP أي كلما انخفض حجم *فجوة الموارد المحلية* يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي GDP وتشير هذه العلاقة انه اذا تغير حجم فجوة الموارد المحلية بوحدة واحدة سيزيد الناتج المحلى الإجمالي ب0.62 مع ثبات كل من الاستهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$ و التكوين الرأسمالي ذو فجوة زمنية واحدة و $D(I(-1)$ و صافى تعويضات العاملين بالخارج ذو فجوة زمنية واحدة و$D(NCT(-1)$ و صافى التحويلات الجارية من الخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NET(-1)$ و صافي التجارة الخارجية ذو فجوة زمنية واحدة $NX(-1)$ وتتفق مع النظرية الاقتصادية.

- قيمة معامل الاستهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$ تساوي 0.43 وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الاستهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$ الناتج المحلى الاجمالى GDP أي كلما زاد الاستهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$ يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي GDP وتشير هذه العلاقة انه اذا تغير الاستهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$ بوحدة واحدة بالإيجاب سيزيد الناتج المحلى الإجمالي بـــ 0.43 مع ثبات كل

من فجوة الموارد المحلية $D(GAP)$ و التكوين الرأسمالى ذو فجوة زمنية واحدة و $D(I(-1)$ و صافى تعويضات العاملين بالخارج ذو فجوة زمنية واحدة و$D(NCT(-1)$ و صافى التحويلات الجارية من الخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NET(-1)$ و صافي التجارة الخارجية ذو فجوة زمنية واحدة $NX(-1)$ وتتفق مع النظرية الاقتصادية

- قيمة معامل قيمة معامل التكوين الرأسمالي ذو فجوة زمنية واحدة و $D(I(-1)$ تساوي 0.16 وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين التكوين الرأسمالي ذو فجوة زمنية واحدة و $D(I(-1)$و الناتج المحلى الإجمالي GDP أي كلما زاد التكوين الرأسمالي ذو فجوة زمنية واحدة و $D(I(-1)$ يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي GDP وتشير هذه العلاقة انه اذا تغير ا التكوين الرأسمالي ذو فجوة زمنية واحدة و $D(I(-1)$ بوحدة واحدة بالإيجاب سيزيد الناتج المحلى الإجمالي ب0.16 مع ثبات كل من فجوة الموارد المحلية $D(GAP)$ و الاستهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$ و صافى تعويضات العاملين بالخارج ذو فجوة زمنية واحدة و$D(NCT(-1)$ و صافى التحويلات الجارية من الخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NET(-1)$ و صافي التجارة الخارجية ذو فجوة زمنية واحدة $NX(-1)$ وتتفق مع النظرية الاقتصادية
- قيمة معامل صافي صافى تعويضات العاملين بالخارج ذو فجوة زمنية واحدة و$D(NCT(-1)$ تساوي 0.05 وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين صافى تعويضات العاملين بالخارج ذو فجوة زمنية واحدة و$D(NCT(-1)$ و الناتج المحلى الإجمالي GDP أي كلما زاد صافى تعويضات العاملين بالخارج ذو فجوة زمنية واحدة و$D(NCT(-1)$ يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي GDP وتشير هذه العلاقة انه اذا تغير صافى تعويضات العاملين بالخارج ذو فجوة زمنية واحدة و$D(NCT(-1)$ ذو فجوة زمنية واحدة بوحدة واحدة بالإيجاب سيزيد الناتج المحلى الإجمالي ب 0.05 مع ثبات كل من فجوة الموارد المحلية $D(GAP)$ و الاستهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$ و التحويلات الجارية من الخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NCT(-1)$ و التكوين الرأسمالي ذو فجوة زمنية

واحدة و $D(I(-1))$ و صـــافي التجارة الخارجية ذو فجوة زمنية واحدة $NX(-1)$ وتتفق مع النظرية الاقتصادية

- قيمـة معامـل قيمـة معامـل صـــافى التحويلات الجاريـة من الخـارج ذو فجوة زمنيـة واحـدة $D(NET(-1))$ تســاوي 0.24 وهي ذات إشـــارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين صـــافى التحويلات الجارية من الخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NET(-1))$ والناتج المحلى الإجمالي GDP أي كلما زاد صـــافى التحويلات الجاريـة من الخـارج ذو فجوة زمنيـة واحدة $D(NET(-1))$يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي GDP وتشـــير هذه العلاقة انه اذا تغير صـــافى التحويلات الجارية من الخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NET(-1))$بوحدة واحدة بالإيجاب ســـيزيد الناتج المحلى الإجمالي ب024 مع ثبات كل من فجوة الموارد المحلية $D(GAP)$ والاستهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$ و صافى تعويضات العاملين بالخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NCT(-1))$ والتكوين الرأســـمالي الإجمالي ذو فجوة زمنية واحدة $D(I(-1))$ وصـــافي التجارة الخارجية ذو فجوة زمنية واحدة $NX(-1)$ وتتفق مع النظرية الاقتصادية.
- قيمـة معامـل قيمـة معامـل صـــافى التحويلات الجاريـة من الخـارج ذو فجوة زمنيـة واحـدة $D(NET(-1))$ تســاوي 0.24 وهي ذات إشـــارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين صـــافى التحويلات الجارية من الخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NET(-1))$ والناتج المحلى الإجمالي GDP أي كلما زاد صـــافى التحويلات الجاريـة من الخـارج ذو فجوة زمنيـة واحدة $D(NET(-1))$ يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي GDP وتشـــير هذه العلاقة انه اذا تغير صـــافى التحويلات الجارية من الخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NET(-1))$بوحدة واحدة بالإيجاب ســـيزيد الناتج المحلى الإجمالي ب024 مع ثبات كل من *فجوة الموارد المحلية* $D(GAP)$ و الاســـتهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$ و صـــافى تعويضـــات العاملين بالخارج ذو فجوة زمنية واحدة و$D(NCT(-1))$ والتكوين الرأســـمالي ذو فجوة زمنية واحدة و $D(I(-1))$ وقيمـة معامـل قيمـة معامـل صـــافي التجارة الخـارجيـة ذو فجوة زمنيـة واحـدة $NX(-1)$ تسـاوي 0.37 وهي ذات إشـارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين صـافي

التجارة الخارجية ذو فجوة زمنية واحدة $NX(-1)$ و الناتج المحلى الإجمالي GDP أي كلما زاد صـــافي التجارة الخارجية ذو فجوة زمنية واحدة $NX(-1)$ يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي GDP وتشير هذه العلاقة انه اذا تغير صافي التجارة الخارجية ذو فجوة زمنية واحدة $NX(-1)$ بوحدة واحدة بالإيجاب ســـيزيد الناتج المحلى الإجمالي ب0.37 مع ثبات كل من فجوة الموارد المحلية $D(GAP)$ و الاستهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$ و صافى تعويضـــات العاملين بالخارج ذو فجوة زمنية واحدة و$D(NCT(-1)$ و التكوين الرأسـمالي ذو فجوة زمنية واحدة و $D(I(-1)$ و صـافى التحويلات الجارية من الخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NET(-1)$ وتتفق مع النظرية الاقتصادية.

- **المعيار الاحصائي في المدي الطويل**

وفي هذا المعيار يتم تقييم ثلاثة نقاط وهي:

✓ اختبار المعنوية الجزئية للمعالم:

من الجدول رقم (10.4) يتضح الاتي:

- القيمة الاحتمالية للثابت تساوي **(0.3386)** وهي أكبر من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان الثابت ذو اثر ضعيف.
- القيمة الاحتمالية لمعامل فجوة الموارد المحلية $D(GAP)$تســـاوي **(0.0000)** وهي اقل من مسـتوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل فجوة الموارد المحلية $D(GAP)$. وتشـير ان معامل فجوة الموارد المحلية $D(GAP)$ لها اثر معنوي على الناتج المحلى الإجمالي GDP.
- القيمة الاحتمالية لمعامل الاستهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$تساوي **(0.0231)** وهي اقل من مسـتوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الاسـتهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$. وتشير ان معامل الاستهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$ لها اثر معنوي على الناتج المحلى الإجمالي GDP.
- القيمة الاحتمالية لمعامل التكوين الرأســـمالي ذو فجوة زمنية واحدة و $D(I(-1)$ تســـاوي **(0.0033)** وهي اقل من مســـتوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل التكوين

الرأسـمالي ذو فجوة زمنية واحدة و $D(I(-1))$. وتشـير ان معامل التكوين الرأسـمالي ذو فجوة زمنية واحدة و $D(I(-1))$ لها اثر معنوي على الناتج المحلى الإجمالي GDP.

- القيمـة الاحتمـاليـة لمعـامـل صـــــافى تعويضـــــات العـاملين بـالخـارج ذو فجوة زمنيـة واحـدة $D(NCT(-1))$تســـاوي **(0.0044)** وهي اقل من مســـتوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل صـــــافى تعويضـــــات العاملين بالخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NCT(-1))$. وتشير ان معامل صافى تعويضات العاملين بالخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NCT(-1))$ لها أثر معنوي على الناتج المحلى الإجمالي GDP.
- القيمـة الاحتمـاليـة لمعـامـل صـــــافى التحويلات الجـاريـة من الخـارج ذو فجوة زمنيـة واحـدة $D(NET(-1))$ تســـاوي **(0.0115)** وهي اقل من مســـتوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل صـــــافى التحويلات الجارية من الخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NET(-1))$. وتشـير ان معامل صـافى التحويلات الجارية من الخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NET(-1))$ لها اثر معنوي على الناتج المحلى الإجمالي GDP.
- القيمة الاحتمالية لمعامل صـــــافي التجارة الخارجية ذو فجوة زمنية واحدة $NX(-1)$ تســـاوي **(0.0009)** وهي أقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل صـافي التجارة الخارجية ذو فجوة زمنية واحدة $NX(-1)$. وتشـير ان معامل صـافي التجارة الخارجية ذو فجوة زمنية واحدة $NX(-1)$ لها اثر معنوي على الناتج المحلى الإجمالي GDP.

✓ المعنوية الكلية للنموذج (F)

يلاحظ من الجدول رقم (10.4) ان القيمة الاحتمالية لـــ F تساوي **(0.0000)** وهي اقل من مستوى المعنوية 5% وهذا يعني ان نموذج الناتج المحلى الإجمالي GDP ككل معنوي.

✓ اختبار جودة التوفيق (R-Squared)

يلاحظ من الجدول رقم (10.4) ان قيمة معامل التحديد تســـاوي 0.81 وهذا يعني ان المتغيرات (الناتج المحلى الإجمالي GDP و *فجوة الموارد المحلية* $D(GAP)$ و الاســـتهلاك ذو فجوة زمنية

واحدة $CA(-1)$ و التكوين الرأسـمالي ذو فجوة زمنية واحدة و $D(I(-1)$ و صـافى تعويضـات العاملين بالخارج ذو فجوة زمنية واحدة و$D(NCT(-1)$ و صـافى التحويلات الجارية من الخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NET(-1)$ و صافي التجارة الخارجية ذو فجوة زمنية واحدة $(NX(-1)$ مسـؤوله عن 81% التي تحدث في النموذج والباقي 19% يرجع الى المتغيرات الغير مضـمنة في النموذج وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج.

5- تقدير وفحص نموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي GDP في المدى القصير:

من خلال مخرجات برنامج (Eviews) توصّل الدّارس إلى تقدير معادلة نموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، والّتي جاءت على النّحو المبيّن في الجدول (11.4):

جدول رقم (11.4): نتائج تقدير دالة الناتج المحلى الإجمالي GDP في المدى القصير

المتغيرات	قيمة المعاملات	معنوية لمعامل Prob
C	151.8976	0.2566
GAP	-0.053928	0.8717
CA	0.926071	0.0000
I	0.572160	0.0151
NCT	0.152162	0.6843
NET	0.406011	0.4154
NX	0.663035	0.0222

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

وبناءً على ما تقدم فإن النموذج المقدر هو :

$$GDP = 151.90 - 0.054GAP + 0.93CA + 0.57I + 0.15NCT + 0.41NET + 0.66NX$$

اما تقييم النموذج فيتم وفق ثلاثة معايير:

- **المعيار الاقتصادي في المدي القصير**

- معامل الثابت والتي تعادل 151.8976 وهي معامل الناتج المحلى الإجمالي GDP وهى موجبة ،عند ثبات كل من فجوة الموارد المحلية (GAP) و الاستهلاك CA والتكوين الرأسمالي I و صافى تعويضات العاملين بالخارج NCT و صافى التحويلات الجارية من الخارج NET و صافي التجارة الخارجية واحدة NX وتتفق مع النظرية الاقتصادية
- قيمة معامل فجوة الموارد المحلية (GAP) تساوي $0.05-$ وهي ذات إشارة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين فجوة الموارد المحلية (GAP) الناتج المحلى الاجمالى GDP أي كلما انخفض حجم فجوة الموارد المحلية يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي GDP وتشير هذه العلاقة انه اذا تغير حجم فجوة الموارد المحلية بوحدة واحدة سيزيد الناتج المحلى الإجمالي ب0.05 مع ثبات كل من الاستهلاك CA و التكوين الرأسمالي I و صافى تعويضات العاملين بالخارج NCT و صافى التحويلات الجارية من الخارج NET و صافي التجارة الخارجية NX و هذه تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- قيمة معامل الاستهلاك CA تساوي 0.93 وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الاستهلاك $(CA$ الناتج المحلى الاجمالى GDP أي كلما زاد الاستهلاك CA يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي GDP وتشير هذه العلاقة انه اذا تغير الاستهلاك CA بوحدة واحدة بالإيجاب سيزيد الناتج المحلى الإجمالي ب0.93 مع ثبات كل من *فجوة الموارد المحلية* (GAP) و التكوين الرأسمالى I و صافى تعويضات العاملين بالخارج NCT و صافى التحويلات الجارية من الخارج NET و صافي التجارة الخارجية NX و هذه تتفق مع النظرية الاقتصادية
- قيمة معامل قيمة معامل التكوين الرأسمالي I تساوي 0.57 وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين التكوين الرأسمالي I و الناتج المحلى الإجمالي GDP أي كلما زاد التكوين الرأسمالي I يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي GDP وتشير هذه العلاقة انه اذا تغير التكوين الرأسمالي I بوحدة واحدة بالإيجاب سيزيد الناتج المحلى الإجمالي ب0.57 مع ثبات كل من *فجوة الموارد المحلية* $D(GAP)$ و الاستهلاك CA و التكوين

الرأسمالي I و صافى تعويضات العاملين بالخارجNCT و صافى التحويلات الجارية من الخارج NET و صافي التجارة الخارجية وتتفق مع النظرية الاقتصادية.

- قيمة معامل صافي صافى تعويضات العاملين بالخارج (NCT) تساوي 0.15 وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين صافى تعويضات العاملين بالخارج (NCT) والناتج المحلى الإجمالي GDP أي كلما زاد صافى تعويضات العاملين بالخارج NCT يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي GDP وتشير هذه العلاقة انه اذا تغير صافى تعويضات العاملين بالخارج(NCT) بوحدة واحدة بالإيجاب سيزيد الناتج المحلى الإجمالي ب 0.15 مع ثبات كل من *فجوة الموارد المحلية* (GAP) و الاستهلاك CA والتكوين الرأسمالي I وصافى تعويضات العاملين بالخارجNCT و صافى التحويلات الجارية من الخارج NET و صافي التجارة الخارجية و هذه تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- قيمة معامل قيمة معامل صافى التحويلات الجارية من الخارج NET تساوي 0.41 وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين صافى التحويلات الجارية من الخارج NET و الناتج المحلى الإجمالي GDP أي كلما زاد صافى التحويلات الجارية من الخارج NET يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي GDP وتشير هذه العلاقة انه اذا تغير صافى التحويلات الجارية من الخارج NETبوحدة واحدة بالإيجاب سيزيد الناتج المحلى الإجمالي ب0.41 مع ثبات كل *فجوة الموارد المحلية* $D(GAP)$ و الاستهلاك CA و التكوين الرأسمالي I و صافى تعويضات العاملين بالخارجNCT و صافى التحويلات الجارية من الخارج NET و صافي التجارة الخارجية و هذه تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- قيمة معامل صافي التجارة الخارجية NX تساوي 0.66 وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين صافي التجارة الخارجية NX و الناتج المحلى الإجمالي GDP أي كلما زاد صافي التجارة الخارجية NX يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الإجمالي GDP وتشير هذه العلاقة انه اذا تغير صافي التجارة الخارجية NX بوحدة واحدة بالإيجاب سيزيد الناتج المحلى الإجمالي ب0.66 مع ثبات كل من *فجوة الموارد المحلية* (GAP) و الاستهلاك CA و التكوين الرأسمالي I و صافى تعويضات العاملين بالخارجNCT و صافى التحويلات الجارية من

الخارج NET و صـافي التجارة الخارجية وتتفق مع النظرية الاقتصـادية. وهذه تتفق مع النظرية الاقتصادية.

- **المعيار الاحصائي في المدي القصير**

وفي هذا المعيار يتم تقييم ثلاثة نقاط وهي:

✓ اختبار المعنوية الجزئية للمعالم:

من الجدول رقم (11.4) يتضح الاتي:

- القيمة الاحتمالية للثابت تساوي **(0.2566)** وهي أكبر من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان الثابت غير معنوي.
- القيمة الاحتمالية لمعامل فجوة الموارد المحلية (GAP) تســـاوي **(0.8717)** وهي أكبر من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي عدم معنوية معامل فجوة الموارد المحلية (GAP). وتشير ان معامل فجوة الموارد المحلية (GAP) لها اثر ضعيف على الناتج المحلى الإجمالي GDP.
- القيمة الاحتمالية لمعامل الاستهلاك CA تساوي **(0.0000)** وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل الاستهلاك CA وتشير ان معامل الاستهلاك CA لها اثر معنوي على الناتج المحلى الإجمالي GDP.
- القيمة الاحتمالية لمعامل التكوين الرأســمالي (I) تســاوي **(0.0151)** وهي اقل من مســتوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل التكوين الرأســمالي I). وتشــير ان معامل التكوين الرأسمالي I لها اثر معنوي على الناتج المحلى الإجمالي GDP.
- القيمة الاحتمالية لمعامل صـافى تعويضـات العاملين بالخارج NCT تساوي **(0.6843)** وهي أكبر من مسـتوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي عدم معنوية معامل صـافى تعويضـات العاملين بالخارج NCT وتشير ان معامل صـافى تعويضـات العاملين بالخارج (NCT) لها اثر ضـعيف على الناتج المحلى الإجمالي GDP.
- القيمة الاحتمالية لمعامل صــافى التحويلات الجارية من الخارج (NET) تســاوي **(0.4154)** وهي أكبر من مســـتوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي عدم معنوية معامل صـــافى التحويلات

الجارية من الخارج NET). وتشير ان معامل صافى التحويلات الجارية من الخارج NET لها اثر ضعيف على الناتج المحلى الإجمالي GDP.

- القيمة الاحتمالية لمعامل صافي التجارة الخارجية NX تساوي **(0.0222)** وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل صافي التجارة الخارجية NX. وتشير ان معامل صافي التجارة الخارجية NX لها اثر معنوي على الناتج المحلى الإجمالي GDP.

يلاحظ من خلال المعيارين الاقتصادي والاحصائي لنموذج الناتج المحلى الإجمالي ان التقييم غير حاسم لذلك يستخدم ما يعرف بنموذج تصحيح الخطأ لسببين:

1- يتميز نموذج تصحيح الخطأ بخواص طويل وقصيرة المدي (الطويلة تشكل جزء لا يتجزأ من الخطأ السابق اما السلوك قصير المدي فيتضح جزئيا بحد الخطأ التوازني الذي يوضح ان اذا كانت GDP في وضع غير توازني فينتج GDP فينجذب نحو التوازن

2- يتميز نموذج تصحيح الخطأ ايضا بخواص احصائية جيدة

6- تقدير نموذج تصحيح الخطأ المشتق من خلال نماذج ARDL بالتطبيق على نموذج الناتج المحلى الإجمالي GDP

جدول رقم(12.4): نتائج تقدير دالة الناتج المحلى الإجمالي GDP

المتغيرات	قيمة المعاملات	معنوية لمعامل Prob
D(GAP)	0.672411	0.0000
D(GAP)	0.994039	0.0000
D(I)	0.864916	0.0000
D(NCT)	-0.719611	0.0000
D(NET)	-0.496108	0.0002
D(NX)	0.278253	0.0003
CointEq(-1)*	-0.549911	0.0001

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

أما بالنسبة لتقييم النموذج وفق المعايير الثلاث فهو كالتالي:

- **المعيار الاقتصادي**

يلاحظ من خلال نموذج تصـــحيح الخطأ ان جميع متغيرات نموذج الدراســـة مطابقة للنظرية الاقتصادية ، وأن هذه المتغيرات المستقلة تتأثر في المدى الطويل.

- **المعيار الاحصائي**

القيمة الاحتمالية لجميع معاملات النموذج أقل من 5% وهذه دلالة على معنوية النموذج في الاجل الطويل فقط ما عدا الثابت تم حذفها عن طريق معامل تصـحيح الخطأ لأنها غير معنوي، والسـبب في ذلك يرجع الى حجم العينة ، كلما كان حجم العينة كبير يظهر ذلك الاثر في الاجل الطويل والقصـير معاً ، وفى نموذج الدراســة ظهر الاثر في الاجل الطويل فقط نسـبة لحجم العينة لا يلبى طموحات الاجل القصير.

- **معلمة تصحيح الخطأ**

ان معلمة تصـــحيح الخطأ (e_{t-1}) ســالبة ومعنوية عند مســتوي دلالة 5% تقدر ب **(-0.549911)** وهي معامل $\text{CointEg}(-1)$ مما يؤكد علي وجود علاقة توازنييه طويلة الأجل ، النســـبة المئوية من أخطاء الأجل القصـير والتي يمكن تصـحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة إلى التوازن طويل الأجل) بمعنى **-54.9911%** من عدم التوازن في الناتج المحلى الاجمالى يتم تصحيحها خلال السنة من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

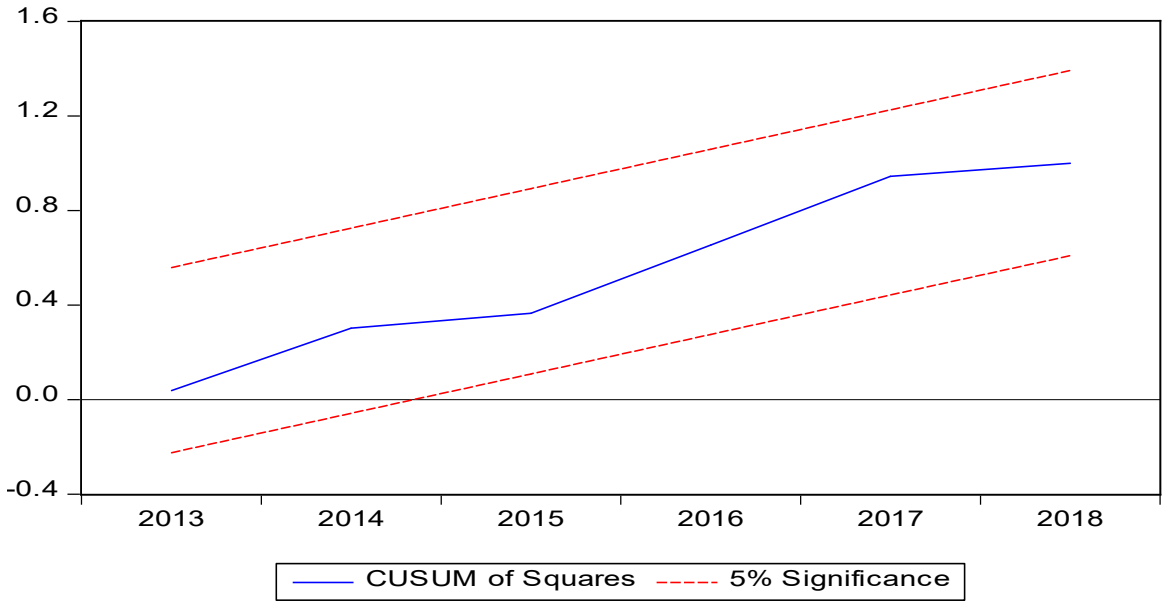

يظهر من خلال الشكل ان المعاملات المقدرة من خلال نموذج تصحيح الخطأ المستخدم مستقر هيكلياً عبر فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء اختبار CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

- **المعيار القياسي**

من خلال هذا المعيار يمكن معرفة ما إذا كان النموذج يخلو من مشاكل القياس ام لا وتنقسم الي ثلاثة انواع كالاتي:

1- اختبار مشكلة اختلاف التباين: Heteroscedasticity Test

جدول رقم (13.4): يوضح نتائج اختبار ARCH

F-statistic	12.58014	Prob. F(2,4)	0.0788
Obs*R-squared	19.84502	Prob. Chi-Square(2)	0.0650

- **المصدر**: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F وChi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

جدول رقم (14.4): يوضح نتيجة اختبار Durbin-Watson

Durbin-Watson Statistics =2.04

- **المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

يلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة DW تساوي (2.04)وهي قريبة من القيمة المعيارية 2 وهذه دلالة علي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج.

3-اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

جدول رقم (15.4): معامل تضخيم التباين

المتغيرات	Coefficient variance
C	6.73467
GAP	0.003309
CA(-1)	0.019966
I(-1)	0.020002
NCT(-1)	0.022899
NET(-1)	0.020747
NX(-1)	0.002621

- **المصدر**: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج E views10.

من خلال جدول رقم (12-4) يتضـــح من نتائج التقدير في العمود الأول coefficient variance ان جميع قيم المعاملات تقل عن الرقم (10) وهذه النتيجة تدل على عدم وجود مشـكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

ثانياً مناقشة فرضيات الدراسة:

1-مناقشة الفرضيات في المدى الطول

الفرضـــية الأولى: وجود علاقة عكســـية ذات دلالة إحصـــائية بين فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل فجوة الموارد المحلية سالبة. وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وكلما انخفض فجوة الموارد المحلية بوحدة واحدة يزداد والناتج المحلي الإجمالي ب$0.62-$، كما بلغت القيم الاحتمالية لمعامل فجوة الموارد المحلية**(0.8717)** وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، مما يدل على وجود اثر معنوي ضعيف على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثانية هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك النهائي والناتج المحلي الإجمالي.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل الاستهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$ تساوي **(0.43)** وهى موجبة. وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وكلما زاد الاستهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$ بوحدة واحدة يزداد والناتج المحلي الإجمالي ب**0.43**، كما بلغت القيم الاحتمالية الاستهلاك ذو فجوة زمنية واحدة $CA(-1)$ **()** تساوى **0.0231** وهي اقل من مستوى الدلالة 5%، مما يدل على وجود اثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التكوين الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل التكوين الرأسمالي ذو فجوة زمنية واحدة $D(I(-1)$ و هى موجبة. وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وكلما زاد التكوين الرأسمالي ذو فجوة زمنية واحدة $D(I(-1)$ بوحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الإجمالي ب**0.16**، كما بلغت القيم الاحتمالية القيمة للتكوين الرأسمالي ذو فجوة زمنية واحدة $D(I(-1)$ **(0.033)** وهي اقل من مستوى الدلالة 5% ، مما يدل على وجود اثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضة الرابعة :هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صافي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل معامل صافي التجارة الخارجية ذو فجوة زمنية واحدة $X(-1)$ موجبة . وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وكلما .زاد معامل صافي التجارة الخارجية ذو فجوة زمنية واحدة $NX(-1$ بوحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الاجمالي ب**0.37**، كما بلغت القيم الاحتمالية لمعامل صافي التجارة الخارجية ذو فجوة زمنية واحدة $NX(-1$ تساوى

(0.0009) وهي اقل من مستوى الدلالة 5% ، مما يدل على وجود اثر معنوي على الناتج المحلي الاجمالي.

الفرضية الخامسة: هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صافى تعويضات العاملين بالخارج على الناتج المحلي الاجمالي.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل صافى تعويضات العاملين بالخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NCT(-1)$ موجبة. وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وكلما زاد صافى تعويضات العاملين بالخارج ذو فجوة زمنية واحدة $D(NCT(-1)$بوحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الاجمالي ب0.05، كما بلغت القيم الاحتمالية للناتج المحلي الإجمالي ب **(0.0044)** وهي اقل من مستوي الدلالة 5% ، مما يدل على وجود اثر معنوي على الناتج المحلي الاجمالي.

الفرضة السادسة: هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صافي التحويلات الجارية من الخارج والناتج المحلي الإجمالي.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل صافى التحويلات الجارية من الخارج ذو فجوة زمنية $D(NET(-1)$ موجبة . وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وكلما .زاد صافى التحويلات الجارية من الخارج ذو فجوة زمنية $D(NET(-1)$ بوحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الاجمالي ب**0.24**، كما بلغت القيم الاحتمالية صافى التحويلات الجارية من الخارج ذو فجوة زمنية $D(NET(-1)$ تساوى **(0.0115)** وهي اقل من مستوى الدلالة 5% ، مما يدل على وجود اثر معنوي على الناتج المحلي الاجمالي.

2- مناقشة الفرضيات في المدي القصير

الفرضية الأولى: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل فجوة الموارد المحلية سالبة. وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وكلما انخفض فجوة الموارد المحلية بوحدة واحدة يزداد والناتج المحلي الإجمالي ب$0.05-$، كما بلغت القيم الاحتمالية لمعامل فجوة الموارد المحلية**(0.0000)** وهي اقل من مستوى الدلالة 5%، مما يدل على وجود اثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثانية هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك النهائي والناتج المحلي الإجمالي.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل الاستهلاك CA تساوي **(0.93)** وهى موجبة. وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وكلما زاد الاستهلاك CAبوحدة واحدة يزداد والناتج المحلي الإجمالي ب**0.93**، كما بلغت القيم الاحتمالية الاستهلاك CA تساوى **0.0000** وهي اقل من مستوى الدلالة 5%، مما يدل على وجود اثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التكوين الرأسمالي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل التكوين الرأسمالي $D(I)$ و هى موجبة. وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وكلما زاد التكوين الرأسمالي $D(I)$ بوحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الإجمالي ب**0.57**، كما بلغت القيم الاحتمالية القيمة للتكوين الرأسمالي$D(I)$ ب **(0.0151)** وهي اقل من مستوى الدلالة 5% ، مما يدل على وجود اثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الرابعة: هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صافي التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل معامل صافي التجارة الخارجية NX موجبة . وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وكلما .زاد معامل صافي التجارة الخارجية NXبوحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الاجمالي ب**0.6630**، كما بلغت القيم الاحتمالية لمعامل صافي التجارة الخارجية NX تساوى **(0.0222)** وهي اقل من مستوى الدلالة 5% ، مما يدل على وجود اثر معنوي على الناتج المحلي الاجمالي.

الفرضية الخامسة: هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صافى تعويضات العاملين بالخارج والناتج المحلي الاجمالي.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل صافى تعويضات العاملين بالخارج $D(NCT)$ موجبة. وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وكلما زاد صافى تعويضات العاملين بالخارج $D(NCT)$بوحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الاجمالي ب0.152، كما بلغت القيم الاحتمالية لصافى تعويضات العاملين بالخارج $D(NCT)$ ب **(0.6843)** وهي أكبر من مستوي الدلالة 5% ، مما يدل على وجود اثر ضعيف على الناتج المحلي الاجمالي.

الفرضة السادسة: هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صافي التحويلات الجارية من الخارج والناتج المحلي الإجمالي.

ثبت من خلال تقدير النتائج لنموذج الدراسة إشارة معامل صافى التحويلات الجارية من الخارج $D(NET)$ موجبة . وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وكلما .زاد صافى التحويلات الجارية من الخارج $D(NET)$ بوحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الاجمالي ب**0.406011**، كما بلغت القيم الاحتمالية صافى التحويلات الجارية من الخارج $D(NET)$ تساوى **(0.4156)** وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% ، مما يدل على وجود اثر ضعيف على الناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الثّالث

التّفسير الاقتصادي لنتائج الدّراسة القياسيّة

رأينا كيف أنّ الدّراسة القياسيّة توصّلت إلى وجود علاقةٍ عكسية بين فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وهذه النتيجة توافقت مع النظرية الاقتصادية، كما بيّنت النّتائج أنّ الأثر المعنوي لفجوة الموارد على الناتج المحلي ضعيف، وهو ما يعكس الأثر غير المباشر للفجوة على الناتج. وبالنظر في سياقات التّحليل الاقتصادي لتطوّرات هذين المتغيرين الّتي وردت في مباحث الدّراسة وفصولها، ومقارنتها بنتائج الدّراسة القياسيّة يمكن القول أنّ النّتائج جاءت منسجمةً مع الاتّجاه العام لتلك التّحليلات الّتي استندت إلى إحصاءاتٍ رسميّةٍ عن الاقتصاد الفلسطيني وقراءتها في هدى ما أفرزته النّظريّة الاقتصاديّة من أدوات التّحليل والمناقشة.

وعليه، يمكن في ضوء ما سبق تقديم التّفسيرات الاقتصاديّة التّالية عن هذه النّتائج الاقتصاديّة:

1- لقد أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي، وتعكس هذه النتيجة، كما أسلفنا، التأثير غير المباشر لفجوة الموارد على الناتج المحلي، فهي تتولد نتيجة الفرق بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المطلوب لتحقيق النمو المستهدف, وحيث أن هذا الفرق يتزايد بشكل سلبي نتيجة ضعف معدلات الادخار، بل وتحقيقها مستويات سالبة في معظم سنوات السلسلة، فإن تمويل فجوة الموارد المحلية اعتمد على المصادر الخارجية لمعالجة هذه الفجوة, نتيجة ضعف مصادر التمويل الداخلي، وخاصة انخفاض مستوى الادخار، الامر الذي عزز من الاعتماد على المصادر خارجية والتي كان معظمها من القروض والمساعدات الخارجية, حيث انعكس ذلك على استمرار تطور العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة وعدم ملائمة حجم الاستثمارات للاحتياجات المطلوبة. لذلك فإن تزايد الفجوة أثر سلباً على الناتج المحلي، خاصة في ظل تواضع حجم الاستثمار المحقق مقارنة بحجمه المخطط لتعزيز تطور النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي.

2- كما أثبتت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك النهائي والناتج المحلي الإجمالي. وتتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، وتأتي هذه النتيجة انعكاساً طبيعياً لدور الاستهلاك النهائي في النشاط الاقتصادي في فلسطين وخاصة في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، ويمثل الاستهلاك النهائي الجزء الأكبر، عادة، من الناتج المحلي الإجمالي، لذلك فهو يلعب دور المحرك الرئيس لمعدلات النمو الاقتصادي والتوظيف. وغالاً ما يزيد حجم الاستهلاك النهائي عن حجم الناتج المحلي (تبلغ هذه النسبة في المتوسط حوالي 120%)، نتيجة مجمل التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني. ورغم أن هذه الحالة نادرة الوجود وفقاً للتجارب الاقليمية والدولية، (لا تتجاوز 60% في المتوسط في الدول العربية)، فإن تزايد حجم المساعدات وتعويضات العاملين في اسرائيل والخارج، وتراجع وضعف القطاعات الانتاجية، قد ساهم في تزايد حجم الاستهلاك النهائي (خاصة الاستهلاك العائلي) الذي أصبح عاملاً رئيسياً في التأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولا تقلل هذه النتيجة الهامة لدور الاستهلاك النهائي في الناتج المحلي الإجمالي من بعض المعوقات التي سيزيد التخلص منها من هذا الدور مثل انخفاض مستوى المحتوى المحلي من السلع والخدمات، الامر الذي يُضعف من مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في التنمية الاقتصادية وتقليص التدفقات المالية للخارج عن طريق الواردات. ومن الجدير الإشارة إليه أن زيادة حجم الاستهلاك عن الناتج المحلي يمثل حالة شاذة اقتصادياً، إذ أن معظم الاقتصادات لا تعاني من هذه الظاهرة. التي تمثل أحد أبرز التشوهات في بنية الاقتصاد الفلسطيني، حيث يتغلب الاقتصاد الخدمي على الاقتصاد الإنتاجي، وما يترتب على ذلك من قصور تداعيات معدلات النمو الاقتصادي العالية على مستويات الاستثمار وسوق العمل على سبيل المثال لا الحصر.

3- دلّت النتائج أيضاً على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التكوين الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي. وتتوافق هذه النتيجة أيضاً مع النظرية الاقتصادية، حيث يمثل التكوين الرأسمالي (الاستثمار) حافزاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، بما يوفره من زيادة في الطاقة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية، وتوفير فرص تحقيق الأرباح للمشروعات الانتاجية، وخلق فرص عمل جديدة. وتعني هذه العلاقة الطردية أن التكوين الرأسمالي بدور فاعل في تطور الناتج المحلي

وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. يتمثل مصدر تأثير الاستثمار في الناتج المحلي في فلسطين في الزيادات المتحققة في القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية خاصة وقطاعات النشاط الاقتصادي عموماً، ولا ننسى أن التكوين الرأسمالي يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر هيكل الانفاق على الناتج المحلي. ذلك يمثل الطلب الاستثماري جزءاً أساسياً من عناصر الطلب الكلي الذي يصب في النهاية في تعزيز تطور الناتج المحلي الإجمالي. ورغم استحواذ الاستثمار العقاري والانشائي على معظم حجم التكوين الرأسمالي، الا أن هذا التركيب غير المثالي للتكوين الرأسمالي، لم يؤثر على دوره في الناتج المحلي الإجمالي باعتبار أن الانفاق الذي يتم في قطاع الاستثمار العقاري والانشائي يعتبر وفقاً للنظرية الاقتصادية معززاً للنمو الاقتصادي، رغم افتقاده للتأثير على زيادة الصادرات وما يترتب على ذلك من تعزيز تطور معدلات النمو الاقتصادي.

4- كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صافي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي. وتتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية إذا كان صافي التجارة الخارجية موجباً، أي إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات، حيث من المفترض أن صافي التجارة الخارجية السالب يقُلل من حجم الناتج وفقاً لمتطابقة الحسابات القومية الخاصة بالإنفاق على الناتج، إلا أن هذه النتيجة التي تؤكد وجود علاقة طردية تستند الى دور صافي التجارة الخارجية الذي يمثل حجم الواردات بعد خصم الصادرات، في زيادة الاستهلاك الذي يساهم بدور رئيسي، كما أسلفنا، في تعزيز نمو الناتج المحلي. خاصة أن حجم هذا الصافي وصل الى أكثر من خمسة مليارات دولار وبنسبة تصل الى 37% من الناتج المحلي الاجمالي، الامر الذي يعكس ضخامة حجم الصافي ومن ثم قدرته على التأثير في الناتج المحلي ايجاباً.

5- وأشارت النتائج أيضاً إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صافي تعويضات العاملين بالخارج على الناتج المحلي الاجمالي. وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث يمثل صافي تعويضات العاملين بالخارج العوائد المتحققة من عمل الفلسطينيين في إسرائيل، وتمثل هذه التعويضات متغيراً هاماً في النشاط الاقتصادي حيث بلغ حجمها عام 2017 حوالي 238.3 مليون دولار، وهي تشكل 12.2% من الدخل المتاح، الامر الذي يؤهلها للتأثير على الناتج المحلي بالإيجاب، ذلك أن جل الدخل المتاح يذهب لتمويل الاستهلاك النهائي في

فلســطين. ومن هنا فإن هذه التعويضــات تلعب دوراً رئيســيا في نمو الناتج المحلي من خلال تمويل استهلاك للأسر المعيشية الذي يشكل معظم الاستهلاك النهائي، وقد سبق التوضيح أن هذا الأخير يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي. وهو يمثل أيضــاً مصــدراً من مصادر تمويل فجوة الموارد مضافاً الى عدة مصادر خارجية أخرى مثل دخل الملكية والتحويلات الجارية من الخارج.

6- وأخيراً بينت النتائج أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصــائية بين صــافي التحويلات الجارية من الخارج والناتج المحلي الإجمالي. وتتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصــادية، حيث يعتبر صــافي التحويلات الجارية من الخارج جزءاً من مكونات الحســاب الجاري، وهي مســئولة عن تمويل نسبة مهمة من عجز هذا الحساب الذي يهيمن عليه عجز الميزان التجاري. ويتشابه دور التحويلات الجارية من الخارج مع الدور الذي يلعبه تعويضات العاملين في الخارج، حيث تساهم التحويلات بنســبة 8% من الدخل المتاح، وقد بلغ حجمها عام 2017 1487 مليون دولار. ويتمحور دورها في المساهمة في تمويل الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية والاستهلاك النهائي الحكومي، باعتبار أنها تشمل التحويلات للحكومة والقطاع الخاص. وكلا النوعان من التحويلات يتم استخدامه غالباً في تمويل أنشطة اقتصادية تعزز من عملية الاستهلاك اما تمويلا أو تحفيزاً من خلال أثر المضــاعف، الامر الذي يترك أثره على زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولا يخفى، أيضــاً، مدى تأثير اســتخدام التحويلات في تمويل فجوة الموارد المحلية على زيادة نمو الناتج المحلي.

الفصل الخامس

خاتمة الدراسة

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

ثالثاً : مقترحات لأبحاث إضافية

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

في ضـــوء دراســـتنا لكافة جوانب أثر فجوة الموارد المحلية في الناتج المحلي الإجمالي في فلســـطين خلال الفترة (1994–2018) توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، نجملها فيما يلي:

- **النتائج العامة:**

1. أدى انخفاض معدلات الادخار المحلي بشكل واضـح في معظم سنوات الدراسـة على عكس معدلات الاســـتثمار الإجمالي إلى وجود فجوة في الموارد المحلية في فلســـطين بلغت في المتوسط (1291.7–) مليون دولار خلال الفترة (1994 – 2018).
2. سـاهم الاحتلال الإسـرائيلي على تكريس فجوة الموارد المحلية من خلال إحكام سـيطرته على الاقتصـاد الفلسـطيني ونهب ثرواته الاقتصـادية، وتدمير بنيته التحتية وقاعدته الإنتاجية، مما أدى إلى ضـعف وانكشاف الاقتصـاد الفلسـطيني وعدم قدرته على تمويل فجوة الموارد المحلية ذاتيًا، وبالتالي الاعتماد على مصـادر التمويل الخارجي لتمويلها.
3. تعرض الاقتصاد الفلسطيني لسلسلة من الأزمات المالية والسياسية أدت إلى انخفاض متوسط نصـــيب الفرد في فلســـطين نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي ومما أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للاســـتهلاك، وبالتالي أســـهمت هذه العوامل في انخفاض الادخار المحلي عن الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصـــادية نجم عنه فجوة الموارد المحلية وزيادة الحاجة للجوء إلى مصادر تمويل غير حقيقية سواء كانت داخلية أو خارجية أو كلتيهما.
4. الانخفاض الشديد والملحوظ لمرونة التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) بالنسبة للتغيرات النسبية للادخار المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة محل الدراسة (1994 – 2018)، حيث بلغ معامل المرونة (–0.719 %) بالعلاقة مع الادخار المحلي الإجمالي و(0.243 %) بالنســـبة لفجوة المورد المحلية، يشـــير إلى أنّ هناك قيوداً اقتصـــادية أخرى

(غير الادخار) وعوامل وقيود سياسية أكثر تأثيراً من الادخار المحلي الإجمالي على التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) مثل درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي.

5. لقد ساهم في تعزيز فجوة الموارد المحلية في فلسطين خلال فترة الدراسة (1994 – 2018)، الضعف والاختلال الهيكلي الإنتاجي للاقتصاد الفلسطيني الذي تجسد في النمو غير المتوازن بين القطاعات الاقتصادية، والذي انعكس في استحواذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.
6. انخفاض متوسط نصيب الفرد في فلسطين خلال فترة الدراسة (1994 – 2018) نتيجة تذبذب الناتج المحلي الإجمالي بين الارتفاع والانخفاض، وارتفاع حجم السكان، انعكس على انخفاض الادخار المحلي الإجمالي وعدم قدرتها على تغطية الاستثمارات الكلية وبالتالي ساهم في اتساع فجوة الموارد المحلية.
7. إن انخفاض قيمة الأجور وارتفاع أسعار السلع والخدمات، أثر سلبًا على الادخار المحلي الاجمالي، كما أن ارتفاع الأسعار أدى إلى استنزاف الدخل بسبب الانخفاض المستمر في القدرة الشرائية، وبالتالي أدى إلى اتساع فجوة الموارد المحلية.
8. أدى وجود فجوة الموارد المحلية وتطورها إلى إضعاف قدرة الحكومة على زيادة حجم الإنفاق العام وخاصة على القطاعات الإنتاجية وزاد كذلك حجم الدين العام وقد ترك ذلك آثارًا سلبية أدت إلى زيادة معدلات البطالة.

- **النّتائج الخاصّة:**

أظهرت نتائج التّحليل القياسي للعلاقة فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي ما يلي:

1. أشارت نتائج اختبار استقرار السّلاسل الزّمنيّة لمتغيّرات الدّراسة عدم استقرارها عند مستواها، في حين كانت جميع السّلاسل الزّمنيّة مستقرّة وساكنة عند الفرق الأوّل، باستثناء متغير صافي التحويلات الجارية من الخارج الذي كان مستقرًا عند المستوى بدون قاطع عند مستوى دلالة 1%.

2. أوضحت نتائج اختبار التّكامل المشترك باستخدام اختبار **F-Bounds Test** أنّ هناك علاقة تكاملية في الأجلين الطويل والقصير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).
3. أشارت الاختبارات الّتي أجريت للتحقق من سلامة نموذج الدراسة المقدّر إلى قدرة هذا النموذج على تحليل وقياس العلاقة بين متغيّرات الدّراسة بشكل صحيح.
4. إنّ نتائج التّحليل القياسي الّتي تمّ الحصول عليها جاءت متّفقة مع نتائج التحليل الوصفي، التي بينت أن الاقتصاد الفلسطيني عانى من فجوة موارد سالبة غالبية سنوات الدراسة، نتجت عن زيادة حجم الاستثمار عن حجم الادخار، الأمر الذي جعل العلاقة عكسية بين فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي.
5. أشارت النتائج أيضاً إلى وجود علاقة طردية بين كلٍ من الاستهلاك، والتكوين الرأسمالي الإجمالي، وصافي صافي تعويضات العاملين من الخارج، وصافي التحويلات الجارية من الخارج وبين الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النّتائج تتّفق مع النّظريّة الاقتصاديّة. بينما تبين أن العلاقة عكسية بين التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: التوصيات

- **التوصيات العامة:**

1. ضرورة أن ينتهج صانع القرار الاقتصادي الفلسطيني سياسات انتقائية موجهة نحو عناصر (مكونات) محددة بحيث تركز على تقييد الانفاق الاستهلاكي النهائي والواردات من ناحية، وتعمل على تحفيز العناصر (المكونات) التي تعزز القدرات والطاقات الإنتاجية مثل الاستثمارات والصادرات من ناحية أخرى.
2. تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة من خلال إعادة هيكلة النفقات العامة لإيجاد توازن فعال ما بين النفقات الجارية والنفقات التطويرية (الاستثمارية) في الموازنة العامة، وبالتالي إنهاء حالة هيمنة الإنفاق الجاري على تركيبة النفقات العامة.
3. تحسين كفاءة توظيف الدخل من الخارج وخاصة تعويضات الفلسطينيين العاملين في "إسرائيل" التي تنفق على تمويل الاستيراد من "إسرائيل".

4. زيادة الحصة النسبية للنفقات التطويرية في مشاريع البنية التحتية، والخدمات المساندة للنشاط الإنتاجي السلعي اللازمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة، وزيادة النفقات الاستثمارية في التعليم والصحة، الضرورية لتحسين معدلات التكوين الرأسمالي البشري اللازم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. تطوير القطاع العام ورفع كفاءته إلى المستوى الذي يجعله قادرًا على استخدام الموارد الاقتصادية استخدامًا أمثل بحيث يحقق عائدًا اقتصاديًا لتمويل عملية التنمية.
6. ضرورة توجيه الاستثمارات الحكومية نحو القطاعات الاقتصادية التي تسهم في توظيف قوى العمل مع إعطاء أهمية أكبر لسياسات التعليم والتدريب الفني والتقني والتوظيف.
7. استخدام بعض أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية لزيادة مستوى الدخل الحقيقي للأفراد من خلال سياسات ضريبية محابية للفقراء.
8. تشجيع الجهاز المصرفي على تقديم حوافز وتسهيلات للمدخرين، واستثمار ودائع العملاء داخل الاقتصاد الوطني.

- **التوصيات الخاصة**

1. تخفيض العجز في الميزان التجاري من خلال تشجيع قاعدة الإنتاج الموجه للتصدير.
2. حصر المستوردات على ما هو ضروري (السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية الضرورية) مع فرض رسوم وضرائب على السلع غير الضرورية (الكمالية) والبحث عن أسواق تصدير جديدة.
3. تخفيض العجز في الميزانية العامة من خلال تقييد الإنفاق الحكومي وضبطه، وذلك بانتهاج سياسة عدم التوسع الكمي في التوظيف الحكومي، والتخلص من بند صافي الإقراض يجعله صفرًا في الموازنة العامة.
4. إتباع سياسة تحويل الإنفاق الاستهلاكي من السلع المستوردة إلى السلع التي يتوافر لها بديل محلي.
5. ضبط معدلات تضخم والمحافظة على استقرارها لتلافي انخفاض القوة الشرائية، الأمر الذي سوف يساهم في زيادة مستوى الادخار القومي.

6. ضرورة تبني استراتيجية لتمويل فجوة الموارد المحلية بالاعتماد على القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني تكون قادرة على معالجة فجوة الموارد المحلية من جهة، وتجنب الاقتصاد الفلسطيني من احتمالية نشوء أية تشوهات أو اختناقات مرافقة لعملية التنمية في المستقبل من جهة أخرى.
7. زيادة الحصة النسبية لمصادر التمويل الداخلي والتقليل التدريجي للاعتماد على المعونات الخارجية لتمويل النفقات التطويرية والتخلص النهائي من اعتماد الموازنة الجارية على المنح.
8. تحسين كفاءة تخصيص (توظيف) المساعدات والمنح الخارجية، وزيادة فاعليتها بحيث تؤدي إلى زيادة فرص العمل المنتج وزيادة الإنتاج الحقيقي، بدلاً من أن تعمل على زيادة الإنفاق الاستهلاكي الذي يؤدي بدوره إلى اتساع فجوة الموارد المحلية.

ثالثاً: مقترحات لأبحاث إضافية

1. أثر المساعدات الخارجية في تمويل فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.
2. أثر التحويلات الجارية في تمويل فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني
3. دور صافي تعويضات العاملين في الخارج في تغطية فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.
4. أثر فجوة الموارد المحلية في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الفلسطيني والسوداني 1994 – 2018م.
5. تطور فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد السوداني والحد من تعاظمها 1992 – 2018م.

المصادر والمراجع

أوّلاً: المصادر

أ) القرآن الكريم

ثانياً: المراجع العربيّة

أ) الكتب

1. اشـــتيه، محمد (2017)، التطور الاقتصـــادي في ظروف محبطة، المجلس الاقتصـــادي الفلسطيني للتنمية والاعمار – بكدار، القدس – فلسطين.
2. بن علي، بلعزوز (2004)، محاضـرات في النظريات والسـياسـات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
3. جوراتي، جميس واســـتروب، ريجارد (1988)، ترجمة عبد الرحمن عبد الفتاح، الاقتصـــاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض.
4. الحبيب، فايز بن إبراهيم (1994)، مبادئ الاقتصـــاد الكلي، الطبعة الثالثة، تهامة للنشـــر، الرياض.
5. خلف، فليح حسن (2006)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن.
6. خلف، فليح حســـن (2008)، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث– جدار للكتاب العلمي، الأردن.
7. خليل، سامي (1980) مبادئ الاقتصاد الكلى، مؤسسة الصباح، الكويت.
8. خليل، محسن (1989)، تصدع الهيكل الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
9. دراز، حامد عبد المجيد (1987)، دراســـات في الســـياســـة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
10. الراوي، منصور (1979)، اقتصاديات العراق والوطن العربي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد.
11. رمزي زكي (1985)، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة.

12. زكريا، نفاح وآخرون (2011)، محددات الادخار والاستثمار دراسة قياسية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، جامعة بشار، دمشق.
13. زكي، رمزي (1978)، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة.
14. زكي، رمزي (1980)، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
15. السلمان، مهند بن عبد الله والبكر، أحمد بن بكر (2016)، دراسة وصفية: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض.
16. الشراح، رمضان ومحسن، محروس (1999)، الاستثمار: النظرية والتطبيق، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الأردن.
17. الصوراني، غازي (2004)، الاقتصاد الفلسطيني: تحليل ورؤية نقدية ومهمات المستقبل، غزة.
18. الطاهر، عبد الله (1984)، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، جامعة الملك سعود، السعودية.
19. عجمية، محمد عبد العزيز وقريصة، صبحي تادرس (1986)، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
20. العصار، رشاد والحلبي، رياض (2010)، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار ضياء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
21. عطية، عبد القادر (2005)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
22. الفلاح، بلال (2013)، قطاع الخدمات الفلسطيني: بنيته وأثره الاقتصادي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، رام الله، فلسطين.
23. لطفي، على (1995)، المالية العامة– دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر.
24. مجيد، ضياء (2004)، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الإسكندرية.

25. المحجوب، رفعت (1980) الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة.
26. محمد، محمد عبد العزيز (2006)، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
27. مصطفى، وليد (2016)، الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الفائدة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، رام الله – فلسطين.
28. يونس، عدنان حسين (2011)، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، تجارب عربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

ب) الرسائل الجامعيّة:

- **رسائل الدكتوراه:**

1. أحمد، عمر حسن (2005)، محددات الادخار المحلي في السودان (دراسة تطبيقية للفترة 1970–2000م)، أطروحة دكتوراه (السودان جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – الخرطوم).
2. آدم، فتحي أحمد (2015)، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في السودان (1990–2013)، أطروحة دكتوراه (السودان جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – الخرطوم).
3. بخيت، علي إبراهيم (2002)، فجوة الموارد التمويلية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني، أطروحة دكتوراه (العراق، الجامعة المستنصرية– بغداد).
4. جنوحات، فضيلة (2005)، إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، (الجزائر، جامعة الجزائر – الجزائر).
5. درواسي، مسعود (2005)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004، أطروحة دكتوراه، (الجزائر، جامعة الجزائر – الجزائر).

6. مهرة، علي عبد الغني (1996)، الديون الخارجية وأثارها على عملية التنمية، أطروحة دكتوراه، (سوريا جامعة دمشق – دمشق).

- **رسائل الماجستير:**

1. أبو قشـــوة، محمد عبد الغفار (1985)، دور البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية في الدول النامية، دراسة خاصة عن مصر، رسالة ماجستير، (مصر، جامعة الزقازيق – القاهرة).
2. أحمد، عوض الله (2017)، ضعف القطاعات الإنتاجية الفلسطينية وأثره على الصادرات، رسالة ماجستير غير منشورة، (فلسطين، جامعة الأزهر – غزة).
3. بركة، عبد اللطيف (2010)، تقدير دالة الادخار في الســـودان للفترة (1990–2008)، رسالة ماجستير غير منشورة (السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– الخرطوم).
4. بن قوية، المختار (2006)، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر، جامعة الجزائر).
5. الحرازين، ريهام (2014)، تقدير دالة الادخار في الاقتصـــاد الفلســـطيني للفترة (–2013 1995)، رسالة ماجستير غير منشورة، (فلسطين، الجامعة الإسلامية – غزة).
6. الحسيني، عبير (1999)، العلاقة بين مصادر التمويل المحلي للاستثمار والاعتماد على تدفق رأس المال الأجنبي لبلدان نامية مختارة (1980–1995)، رســـالة ماجســـتير غير منشورة (العراق، جامعة بغداد).
7. حلس، رائد (2013)، فجوة الموارد المحلية وطرق تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، (فلسطين، جامعة الأزهر– غزة).
8. حلس، مازن (2016)، فجوة التجارة الخارجية في الاقتصـــاد الفلســـطيني وكيفية الحد من تعاظمها، رسالة ماجستير غير منشورة (فلسطين، جامعة الأزهر – غزة).
9. الحمود، غدير (2004)، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، (السعودية، جامعة الملك سعود).

10. خلادي، إيمان (2012)، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر، جامعة الجزائر 3).
11. عروم، شـريف (2015)، محددات الادخار والاسـتثمار: دراسـة حالة الجزائر خلال الفترة (1980–2013)، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة).
12. عمران، سليمان (2016)، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر (1990 – 2014)، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
13. المحنه، هند (2014)، الاختلالات الهيكلية وسبل المعالجة التنموية في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة (1994–2010)، رسالة ماجستير غير منشورة (العراق، جامعة الكوفة).
14. نصَار، محمد (2010)، أثر الادخار والاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني: دراسة تطبيقية (1995–2008)، رسالة ماجستير غير منشورة (فلسطين، جامعة الأزهر – غزة).
15. نصار، محمد (2010)، أثر الادخار والاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، (فلسطين، جامعة الأزهر– غزة).
16. نصـر، لؤي (2008)، دور هيئة الاسـتثمار المحلي والأجنبي في فلسـطين (دراسـة حالة قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، (فلسطين، الجامعة الإسلامية – غزة).
17. الوحيدي، سـيرين (2017)، الإنفاق الحكومي وأثره على الاقتصـاد الفلسـطيني: دراسـة قياسية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الأزهر، غزة – فلسطين.

ت) الإصدارات والأوراق العلميّة:

1. أبو القمصـان، خالد (2005)، دراسـة تحليلية لواقع الاقتصـاد الفلسـطيني بين فرص الاسـتثمار وتحديات المستقبل، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة.

2. أبو جامع، نسيم (2010)، الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار كأحد معوقات التنمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44, هولندا.

3. إدريس، أميرة وإسماعيل، مراد (2013)، أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، دراسة علمية محكمة مقدمة إلى المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف 1، الجزائر.

4. أولر، جون (1982)، القدرة الاستيعابية، المفهوم والمحددات، مجلة النفط والتنمية، العدد 1.

5. البسام، خالد (2005)، نموذج للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (1970–2002)، مجلة الملك عبد العزيز: الإدارة والاقتصاد، المجلد (19)، العدد (1)، الرياض.

6. حلس، رائد (2017)، ورقة تحليل سياسات: تأثير الحصار الاقتصادي على القطاع الزراعي الفلسطيني، الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني – حشد، غزة، فلسطين.

7. حلس، رائد (2019)، الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة: تداعيات الحصار والانقسام، مجلة شؤون فلسطينية، العددان 275 – 276، مركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

8. حلس، رائد (2020)، تطور الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية، مجلة تسامح، العدد 71، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، فلسطين.

9. الدليمي، فريد جواد وآخرون، مؤشرات في التعبئة ومعطيات الدفاع والأمن الوطني، مجلة النفط والتنمية، العدد5، بغداد، 1984.

10. ساسي، سامي ومسعود، يوسف (2015)، العلاقة السببية بين الادخار والاستثمار بالاقتصاد الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد (6)، الجامعة الأسمرية للدراسات الإسلامية، زليتن، ليبيا.

11. سلامي، أحمد (2012)، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر للفترة (1970–2010)، مجلة الباحث، العدد (11)، الجزائر.

12. سلامي، أحمد وشيخي، محمد (2013)، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد (13)، الجزائر.

13. صبيح، ماجد (2011)، فجوة الادخار وسياسة الحد من تعاظمها في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1994-2009، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (23)، جامعة القدس المفتوحة، القدس، فلسطين.

14. عامر، وحيد (2004)، الآثار الاقتصادية للممارسات العسكرية الإسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطيني، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد14، الأردن.

15. عبد الكريم، نصر (2008)، تقييم بنية وأداء الاقتصاد الفلسطيني (2007-2004)، مجلة أوراق فلسطينية، العدد (1)، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، رام الله.

16. عثمان، سعد محمد وآخرون (2001)، آلية عمل نموذج الفجوات الثلاث في الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 37، تشرين الثاني، عام 2001.

ث) التقارير الرسمية وغير الرسمية

1. الأونكتاد (2012)، الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، نيويورك وجنيف.

2. الأونكتاد (2010)، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف.

3. البنك الدولي (آب / 2002)، أخبار تنموية، الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

4. البنك الدولي (حزيران /2002)، خلاصة التقييم التقديري لخمسة عشر شهرًا من الانتفاضة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

5. البنك الدولي (2010)، أفاق الاقتصاد الفلسطيني، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، النتائج الرئيسية: مسح أثر الحرب والحصار على قطاع غزة، رام الله، فلسطين.

7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2008,2007)، رام الله، فلسطين.

8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، أداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2014، رام الله، فلسطين.

9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات 2015 نتائج أساسي، رام الله.

10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017)، إحصاءات الحسابات القومية 1995-2015، رام الله، فلسطين.

11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2003)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2000، رام الله، فلسطين.

12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2000-2005، رام الله، فلسطين.

13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-2007، رام الله، فلسطين.

14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2015، رام الله – فلسطين.

15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004 – 2018 (سلسلة منقحة)، رام الله، فلسطين.

16. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، معجم المصطلحات الإحصائية في الجهاز 2020، رام الله، فلسطين.

17. سلطة النقد الفلسطينية (2006)، التقرير السنوي 2005، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله – فلسطين.

18. سلطة النقد الفلسطينية (2007)، التقرير السنوي الثاني عشر 2006، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.

19. سلطة النقد الفلسطينية (2008)، التقرير السنوي 2007، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله – فلسطين.

20. سلطة النقد الفلسطينية (2010)، التقرير السنوي 2009، رام الله، فلسطين.

21. سلطة النقد الفلسطينية (2011)، التقرير السنوي 2010، رام الله، فلسطين.

22. سلطة النقد الفلسطينية (2015)، التقرير السنوي 2014، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.

23. سلطة النقد الفلسطينية (2017)، التقرير السنوي 2016، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله – فلسطين.

24. سلطة النقد الفلسطينية (2019)، التقرير السنوي 2018، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين.
25. سلطة النقد الفلسطينية (2016)، التقرير السنوي لعام 2015، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين.
26. صندوق النقد الدولي (1993)، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
27. صندوق النقد العربي (2001)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
28. صندوق النقد العربي (2002)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
29. صندوق النقد العربي (2003)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
30. صندوق النقد العربي (2007)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
31. صندوق النقد العربي (2008)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
32. صندوق النقد العربي (2014)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

33. صندوق النقد العربي (2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

34. الغرفة التجارية بالقاهرة (1998)، وسائل تشجيع الاستثمار الخاص في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت.

35. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس (2001)، المراقب الاقتصادي: عدد خاص 1994–2000، رام الله، فلسطين.

36. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس وآخرون (تشرين الثاني 2008)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد (14)، رام الله، فلسطين.

37. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد (2015)، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف.

ثالثاً: المراجع الأجنبيّة:

1. Anhulaila M. Palampanga, Bakri Hasanuddin, (2017), "The domestic resource gap and current transaction deficit in Indonesia in 2010-2014", Journal Investment Management and Financial Innovations, Volume 14, Issue 1.
2. Baran P., (1957), The Political Economy of Growth, Monthly Review Press, New York 1, pp.23-25.
3. Cairncross K, (1962), Factors in Economic Development, George Allen &Unwin, LTP, London.

4. Chenery B. Hollis, and Nicolas, Carter G. (1973), Foreign Assistance and Development Performance American Economic Review, LXIII.
5. Chenery H, William J. K. (1971), Substation in Planing Models, in Chenery H (cd), Studies in Development Planning, Harvard University Press.
6. Chenery H. and Strait "Foreign Assistance and Economic Development". Opo, cit.
7. Duruechi Anthony H. & Ojiegbe Joe N., (2015) Determinants of Investments in the Nigerian Economy: An Empirical Approach (1990 – 2013), International Journal of Financial Research, Vol. 6, No. 4.
8. Emmanuel Pitia & Zacharia Lado, (2015), The Determinants of Economic Growth in the Sudan, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.20.
9. Esmat Josser and others. (2016), The effects of saving-investment gap on Economic growth in developing countries: A clustering and panel data analysis, Theoretical and Applied Economics, Volume (23), No. (2).
10. Kindle Berger (1963), Foreign Trade and the National Economy, Yale university press London.
11. Lewis A. W. (1966), Development Planning, New York.
12. Omer Ali Ibrahim & Hisham Mohamed Hassan, (2012), Determinants of foreign direct investment in Sudan: An econometric perspective, The Journal of North African Studies, DOI:10.1080/13629387.
13. Wall, A. P., (1983), Growth and Development, Third Edition, Macmillan, London.
14. World Bank (2013), Area C and the future of the Palestinian economy, october2.

الملاحق

ملحق رقم (1): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (1994 – 2018)

السنة	الخدمات	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	الإداره العامة والدفاع	التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	الخدمات المنزلية	الإنشاءات	المعلومات والاتصالات	الزراعة وصيد الاسماك	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	النقل والتخزين
1994	30.0	16.1	8.8	22.2	0.1	5.6	0.1	12.1	0.9	4.1
1995	33.2	13.4	11.3	20.6	0.1	4.2	0.1	11.7	1.6	3.7
1996	34.0	11.9	12.3	17.2	0.1	5.3	0.1	13.4	2.0	3.6
1997	37.9	13.3	10.8	15.4	0.2	4.9	0.9	10.4	2.2	4.2
1998	38.2	12.5	10.0	14.9	0.2	5.5	1.8	10.2	2.6	4.2
1999	38.5	11.3	9.3	13.5	0.2	8.8	2.0	9.2	3.0	4.2
2000	40.2	12.2	10.2	13.2	0.2	5.3	3.0	8.5	3.5	3.8
2001	34.1	12.0	16.7	16.6	0.2	3.4	3.0	7.8	3.0	3.3
2002	32.2	14.7	17.6	16.1	0.2	2.2	2.9	7.3	3.3	3.5
2003	32.9	12.4	17.6	17.2	0.2	3.0	3.0	7.3	3.5	2.9
2004	35.1	10.4	17.4	14.0	0.1	3.9	2.7	11.1	3.0	2.3
2005	35.0	9.8	19.1	15.3	0.0	4.2	1.5	8.3	4.0	2.7
2006	31.4	9.3	24.2	11.1	0.1	4.2	3.2	10.7	3.9	1.9
2007	33.3	11.4	22.8	10.6	0.1	4.0	3.4	8.4	4.4	1.7
2008	36.5	9.0	18.9	13.5	0.1	2.7	3.5	10.5	4.2	1.2
2009	34.5	10.7	16.7	13.2	0.1	4.8	4.2	10.4	3.8	1.6
2010	31.4	15.9	15.2	14.1	0.1	6.2	4.3	8.9	2.7	1.3
2011	28.8	18.5	15.3	13.1	0.1	7.7	4.2	8.5	2.5	1.2
2012	30.0	18.4	14.0	13.6	0.1	7.2	4.2	8.4	2.8	1.3
2013	29.8	18.7	13.7	13.6	0.1	8.2	3.9	7.8	2.8	1.4
2014	32.5	18.9	14.2	12.8	0.1	5.2	4.1	8.0	3.0	1.5
2015	33.7	19.8	13.9	11.7	0.0	4.8	3.9	7.4	3.0	1.8
2016	33.8	19.4	13.3	12.0	0.0	5.1	3.4	7.5	3.5	1.8
2017	33.7	20.5	11.4	13.6	0.0	5.3	3.2	7.0	3.6	1.8
2018	33.9	21.4	9.6	13.2	0.0	5.9	3.2	7.0	4.0	1.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، الحسابات القومية الفلسطينية (1994 – 2018)، رام الله – فلسطين

ملحق رقم (2): بيانات النموذج القياسي بالمليون دولار

year	I	GAP	C	NX	GDP	NET	NCT
1994	1800.3	-1122.04	6008.2	-2827.7	5057.7	629.73	765.24
1995	1808.7	-1270.06	6512.0	-2966.5	5417.7	734.09	647.83
1996	1817.5	-1270.49	6595.9	-2926.8	5483.5	678.88	725.07
1997	2050.5	-1458.43	7440.0	-3202.0	6287.8	888.02	622.35
1998	2353.2	-1297.64	8221.5	-3410.2	7189.1	1415.90	589.85
1999	3239.1	-2006.61	8796.3	-4323.5	7784.4	1509.18	636.72
2000	2268.0	-1391.27	8328.7	-3573.8	7118.4	923.37	1055.93
2001	1790.1	-1077.99	8028.8	-3474.0	6455.6	447.98	1552.53
2002	1516.6	-657.936	7189.8	-3072.3	5649.4	360.98	1860.53
2003	1930.7	-1866.99	8037.4	-3543.1	6441.2	440.04	1118.47
2004	1811.2	-2076.3	9816.0	-4026.6	7853.4	470.10	1184.60
2005	1932.0	-1700.2	10990.2	-4458.9	8740.1	539.00	1798.50
2006	1815.2	-1172.6	10770.5	-4217.8	8653.0	619.20	1955.50
2007	1402.1	631.1	11241.6	-4029.3	8980.8	705.80	3355.80
2008	1908.8	1954.3	11697.7	-4148.7	9648.0	908.90	4763.70
2009	2225.9	21.3	12487.9	-4597.8	10477.1	936.90	3236.00
2010	2144.4	-1016.7	12847.6	-4153.8	11082.4	761.60	2108.30
2011	2182.1	-2020.7	13988.2	-4151.3	12146.4	893.80	1095.60
2012	2790.4	-2266.9	15117.4	-5029.8	12886.9	983.00	1735.80
2013	3193.5	-1784.1	14861.3	-4543.5	13492.4	1243.30	1515.40
2014	3084.4	-1824.3	15212.1	-4609.8	13471.1	1413.60	1555.90
2015	3505.4	-1914	15842.8	-5401.2	13972.4	1663.00	1749.40
2016	3873.8	-2509.5	17153.7	-5588.0	15211.0	1691.60	1613.30
2017	4166.9	-1654.7	16513.9	-5385.9	15426.9	1905.60	1694.80
2018	4260.3	-1540.7	16889.0	-5678.1	15616.2	2384.30	1487.10

ملحق رقم (3) نتائج التحليل القياسي:

الاستهلاك

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CA
Exogenous variables: C
Date: 03/12/21 Time: 14:01
Sample: 1994 2018
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-199.4850	NA	11478683	19.09381	19.14355	19.10460
1	-166.6482	59.41892*	553731.8*	16.06173*	16.16121*	16.08332*
2	-166.3878	0.446384	594968.3	16.13217	16.28139	16.16456
3	-165.2333	1.869238	587886.2	16.11746	16.31641	16.16063
4	-163.8679	2.080580	570402.6	16.08266	16.33135	16.13663

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

فجوة الموارد المحلية

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GAP
Exogenous variables: C
Date: 03/12/21 Time: 14:04
Sample: 1994 2018
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-175.4449	NA	1162951.	16.80428	16.85402	16.81507
1	-169.5753	10.62111	731762.2	16.34051	16.43999	16.36210
2	-167.0442	4.339017*	633351.7*	16.19469*	16.34391*	16.22707*
3	-166.7610	0.458628	679956.1	16.26295	16.46191	16.30613
4	-166.7339	0.041336	749412.8	16.35560	16.60430	16.40958

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP
Exogenous variables: C
Date: 03/12/21 Time: 14:05
Sample: 1994 2018
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-199.2200	NA	11192621	19.06857	19.11831	19.07936
1	-163.9517	63.81884	428319.3	15.80492	15.90440	15.82651
2	-162.0571	3.247824	393885.8	15.71973	15.86894	15.75211
3	-158.9427	5.042393*	322928.2*	15.51835*	15.71731*	15.56153*
4	-158.2307	1.085002	333440.0	15.54578	15.79447	15.59975

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

التكوين الرأسمالى الاجمالى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: I
Exogenous variables: C
Date: 03/12/21 Time: 14:08
Sample: 1994 2018
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-171.4559	NA	795375.5	16.42437	16.47411	16.43517
1	-156.2946	27.43471*	206567.5*	15.07568*	15.17516*	15.09727*
2	-156.2673	0.046911	226931.5	15.16831	15.31753	15.20070
3	-155.9608	0.496171	243092.5	15.23436	15.43332	15.27754
4	-155.5930	0.560420	259371.4	15.29458	15.54327	15.34855

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

صافى تعويضات العاميلين من الخارج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: NCT
Exogenous variables: C
Date: 03/12/21 Time: 14:10
Sample: 1994 2018
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-173.5019	NA	966490.2	16.61923	16.66897	16.63003
1	-165.7360	14.05263*	507656.0	15.97486	16.07434	15.99645
2	-163.8425	3.246024	466891.2*	15.88976*	16.03898*	15.92214*
3	-163.8139	0.046339	513551.7	15.98227	16.18123	16.02545
4	-163.7906	0.035520	566216.3	16.07529	16.32399	16.12926

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

صافى التحويلات الجارية من الخارج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: NET
Exogenous variables: C
Date: 03/12/21 Time: 14:13
Sample: 1994 2018
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-161.8530	NA	318700.9	15.50981	15.55955	15.52061
1	-145.6502	29.31942	74953.70	14.06192	14.16140	14.08351
2	-143.0119	4.522762	64214.75	13.90590	14.05512	13.93828
3	-139.6708	5.409370*	51522.32*	13.68294*	13.88189*	13.72612*
4	-139.4867	0.280649	55942.25	13.76063	14.00933	13.81461

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

صافى التجارة الخارجية

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: NX
Exogenous variables: C
Date: 03/12/21 Time: 14:16
Sample: 1994 2018
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-168.0667	NA	575955.9	16.10159	16.15133	16.11239
1	-157.3490	19.39388*	228387.9*	15.17610*	15.27558*	15.19769*
2	-157.1063	0.416154	245808.5	15.24822	15.39743	15.28060
3	-156.0813	1.659571	245896.6	15.24583	15.44479	15.28901
4	-155.4384	0.979589	255579.2	15.27985	15.52854	15.33382

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

اختبار جذور الوحدة لمتغير الاستهلاك باستخدام ديكى فولر

Null Hypothesis: D(CA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.025106	0.0054
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CA,2)
Method: Least Squares
Date: 03/12/21 Time: 14:18
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CA(-1))	-0.871201	0.216442	-4.025106	0.0006

C	392.3425	173.0941	2.266643	0.0341

R-squared	0.435506	Mean dependent var	-5.595652
Adjusted R-squared	0.408626	S.D. dependent var	886.0818
S.E. of regression	681.4046	Akaike info criterion	15.96913
Sum squared resid	9750556.	Schwarz criterion	16.06787
Log likelihood	-181.6450	Hannan-Quinn criter.	15.99396
F-statistic	16.20148	Durbin-Watson stat	1.905331
Prob(F-statistic)	0.000612		

اختبار جذور الوحدة لمتغير الاستهلاك باستخدام فيلبس بيروون

Null Hypothesis: D(CA) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.003865	0.0057
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	423937.2
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	216567.7

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(CA,2)
Method: Least Squares
Date: 03/12/21 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CA(-1))	-0.871201	0.216442	-4.025106	0.0006
C	392.3425	173.0941	2.266643	0.0341

R-squared	0.435506	Mean dependent var	-5.595652
Adjusted R-squared	0.408626	S.D. dependent var	886.0818
S.E. of regression	681.4046	Akaike info criterion	15.96913
Sum squared resid	9750556.	Schwarz criterion	16.06787
Log likelihood	-181.6450	Hannan-Quinn criter.	15.99396
F-statistic	16.20148	Durbin-Watson stat	1.905331
Prob(F-statistic)	0.000612		

المستوى

اختبار جذور الوحدة لمتغير فجوة الموارد المحلية باستخدام ديكى فولر

Null Hypothesis: GAP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.061598	0.0440
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GAP)
Method: Least Squares
Date: 03/12/21 Time: 14:22
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GAP(-1)	-0.506866	0.165556	-3.061598	0.0062
D(GAP(-1))	0.462735	0.198847	2.327094	0.0306
C	-654.0416	257.7902	-2.537108	0.0196

R-squared	0.348383	Mean dependent var	-11.76696
Adjusted R-squared	0.283221	S.D. dependent var	835.7661
S.E. of regression	707.5831	Akaike info criterion	16.08269
Sum squared resid	10013477	Schwarz criterion	16.23080
Log likelihood	-181.9510	Hannan-Quinn criter.	16.11994
F-statistic	5.346427	Durbin-Watson stat	2.120595
Prob(F-statistic)	0.013802		

الفرق الاول

اختبار جذور الوحدة لمتغير فجوة الموارد المحلية باستخدام فيلبس بيروون

Null Hypothesis: D(GAP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.695514	0.0114
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	639412.4
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	616052.6

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GAP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/12/21 Time: 14:23
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GAP(-1))	-0.792659	0.213477	-3.713082	0.0013
C	-6.965129	174.5642	-0.039900	0.9685

R-squared	0.396326	Mean dependent var	11.39217
Adjusted R-squared	0.367579	S.D. dependent var	1052.305
S.E. of regression	836.8446	Akaike info criterion	16.38010
Sum squared resid	14706486	Schwarz criterion	16.47883
Log likelihood	-186.3711	Hannan-Quinn criter.	16.40493
F-statistic	13.78698	Durbin-Watson stat	1.905561
Prob(F-statistic)	0.001287		

الفرق الاول

اختبار جذور الوحدة لمتغير الناتج المحلي الاجمالى باستخدام ديكى فولر

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.029025	0.0056
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/12/21 Time: 14:24
Sample (adjusted): 1997 2018
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.902006	0.223877	-4.029025	0.0007
D(GDP(-1),2)	0.465876	0.201945	2.306945	0.0325
C	419.0449	150.3985	2.786230	0.0118

R-squared	0.460819	Mean dependent var	5.613636
Adjusted R-squared	0.404063	S.D. dependent var	668.1624
S.E. of regression	515.8010	Akaike info criterion	15.45544
Sum squared resid	5054963.	Schwarz criterion	15.60422
Log likelihood	-167.0099	Hannan-Quinn criter.	15.49049
F-statistic	8.119312	Durbin-Watson stat	2.045829
Prob(F-statistic)	0.002828		

اختبار جذور الوحدة لمتغير الناتج المحلى الإجمالي باستخدام فيلبس بيرون

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.849421	0.0671
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	286671.1
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	214967.8

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/12/21 Time: 14:27
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.610018	0.201843	-3.022237	0.0065
C	267.5957	148.0933	1.806939	0.0851

R-squared	0.303111	Mean dependent var	-7.421739
Adjusted R-squared	0.269926	S.D. dependent var	655.7869
S.E. of regression	560.3331	Akaike info criterion	15.57788
Sum squared resid	6593436.	Schwarz criterion	15.67662
Log likelihood	-177.1456	Hannan-Quinn criter.	15.60271
F-statistic	9.133916	Durbin-Watson stat	1.626330
Prob(F-statistic)	0.006483		

اختبار جذور الوحدة لمتغير التكوين الرأسمالى الاجمالى باستخدام ديكى فولر

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.499242	0.0018
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(I,2)
Method: Least Squares
Date: 03/12/21 Time: 14:32
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(I(-1))	-0.980386	0.217900	-4.499242	0.0002
C	104.5731	89.38653	1.169898	0.2551

R-squared	0.490825	Mean dependent var	3.695652
Adjusted R-squared	0.466578	S.D. dependent var	568.1851
S.E. of regression	414.9780	Akaike info criterion	14.97727
Sum squared resid	3616342.	Schwarz criterion	15.07601
Log likelihood	-170.2386	Hannan-Quinn criter.	15.00210
F-statistic	20.24318	Durbin-Watson stat	1.995456
Prob(F-statistic)	0.000197		

اختبار جذور الوحدة لمتغير التكوين الرأسمالي الإجمالي باستخدام فيلبس بيرون

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.502433	0.0018
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	157232.3
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	119042.0

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(I,2)
Method: Least Squares
Date: 03/12/21 Time: 14:35
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(I(-1))	-0.980386	0.217900	-4.499242	0.0002
C	104.5731	89.38653	1.169898	0.2551

R-squared	0.490825	Mean dependent var	3.695652
Adjusted R-squared	0.466578	S.D. dependent var	568.1851
S.E. of regression	414.9780	Akaike info criterion	14.97727
Sum squared resid	3616342.	Schwarz criterion	15.07601
Log likelihood	-170.2386	Hannan-Quinn criter.	15.00210
F-statistic	20.24318	Durbin-Watson stat	1.995456
Prob(F-statistic)	0.000197		

اختبار جذور الوحدة لمتغير صافى تعويضات العاميلين من الخارج باستخدام ديكى فولر

Null Hypothesis: D(NCT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.684291	0.0116
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NCT,2)
Method: Least Squares
Date: 03/12/21 Time: 14:38
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NCT(-1))	-0.786928	0.213590	-3.684291	0.0014
C	27.87857	145.0291	0.192227	0.8494

R-squared	0.392607	Mean dependent var	-3.925652
Adjusted R-squared	0.363684	S.D. dependent var	870.3863
S.E. of regression	694.3022	Akaike info criterion	16.00663
Sum squared resid	10123166	Schwarz criterion	16.10537
Log likelihood	-182.0763	Hannan-Quinn criter.	16.03147
F-statistic	13.57400	Durbin-Watson stat	1.875652
Prob(F-statistic)	0.001379		

اختبار جذور الوحدة لمتغير صافى تعويضات العاميلين من الخارج باستخدام ديكى فولر

Null Hypothesis: D(NCT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.578342	0.0147
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	440137.7
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	332283.1

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NCT,2)
Method: Least Squares
Date: 03/12/21 Time: 14:40
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NCT(-1))	-0.786928	0.213590	-3.684291	0.0014
C	27.87857	145.0291	0.192227	0.8494

R-squared	0.392607	Mean dependent var	-3.925652
Adjusted R-squared	0.363684	S.D. dependent var	870.3863
S.E. of regression	694.3022	Akaike info criterion	16.00663
Sum squared resid	10123166	Schwarz criterion	16.10537
Log likelihood	-182.0763	Hannan-Quinn criter.	16.03147
F-statistic	13.57400	Durbin-Watson stat	1.875652
Prob(F-statistic)	0.001379		

اختبار جذور الوحدة لمتغير صافى التحويلات الجارية من الخارج باستخدام ديكى فولر

Null Hypothesis: D(NET,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.319221	0.0034
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NET,3)
Method: Least Squares
Date: 03/12/21 Time: 14:42
Sample (adjusted): 1999 2018
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NET(-1),2)	-1.822394	0.421927	-4.319221	0.0005
D(NET(-1),3)	0.777093	0.281990	2.755743	0.0141
D(NET(-2),3)	0.295774	0.233976	1.264119	0.2243
C	1.713928	49.75642	0.034446	0.9729

R-squared	0.658595	Mean dependent var	-2.702000
Adjusted R-squared	0.594582	S.D. dependent var	349.2452
S.E. of regression	222.3730	Akaike info criterion	13.82345
Sum squared resid	791195.9	Schwarz criterion	14.02259
Log likelihood	-134.2345	Hannan-Quinn criter.	13.86232
F-statistic	10.28840	Durbin-Watson stat	1.632027
Prob(F-statistic)	0.000514		

اختبار جذور الوحدة لمتغير صافى التحويلات الجارية من الخارج باستخدام ديكى فولر

Null Hypothesis: D(NET,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.794795	0.0010
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	62336.16
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	12622.01

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NET,3)
Method: Least Squares
Date: 03/12/21 Time: 14:43
Sample (adjusted): 1997 2018
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NET(-1),2)	-0.911177	0.225384	-4.042776	0.0006
C	23.82598	55.83968	0.426685	0.6742

R-squared	0.449703	Mean dependent var	19.28500
Adjusted R-squared	0.422189	S.D. dependent var	344.4874
S.E. of regression	261.8583	Akaike info criterion	14.05999
Sum squared resid	1371395.	Schwarz criterion	14.15918
Log likelihood	-152.6599	Hannan-Quinn criter.	14.08336
F-statistic	16.34404	Durbin-Watson stat	1.755147
Prob(F-statistic)	0.000637		

اختبار جذور الوحدة لمتغير صافى التحويلات الجارية من الخارج باستخدام فيلبس بيرون

Null Hypothesis: D(NET,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.794795	0.0010
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	62336.16
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	12622.01

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NET,3)
Method: Least Squares
Date: 03/12/21 Time: 14:43
Sample (adjusted): 1997 2018
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NET(-1),2)	-0.911177	0.225384	-4.042776	0.0006
C	23.82598	55.83968	0.426685	0.6742

R-squared	0.449703	Mean dependent var	19.28500
Adjusted R-squared	0.422189	S.D. dependent var	344.4874
S.E. of regression	261.8583	Akaike info criterion	14.05999
Sum squared resid	1371395.	Schwarz criterion	14.15918
Log likelihood	-152.6599	Hannan-Quinn criter.	14.08336
F-statistic	16.34404	Durbin-Watson stat	1.755147
Prob(F-statistic)	0.000637		

اختبار جذور الوحدة لمتغير صافى التجارة الخارجية باستخدام ديكى فولر

Null Hypothesis: D(NX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.946623	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NX,2)
Method: Least Squares
Date: 03/12/21 Time: 14:46
Sample (adjusted): 1997 2018
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NX(-1))	-1.662726	0.336134	-4.946623	0.0001
D(NX(-1),2)	0.358821	0.216725	1.655650	0.1142
C	-203.5010	100.4164	-2.026571	0.0570

R-squared	0.661888	Mean dependent var	-15.08636
Adjusted R-squared	0.626297	S.D. dependent var	707.8577
S.E. of regression	432.7221	Akaike info criterion	15.10419
Sum squared resid	3557720.	Schwarz criterion	15.25297
Log likelihood	-163.1461	Hannan-Quinn criter.	15.13924
F-statistic	18.59720	Durbin-Watson stat	2.170543
Prob(F-statistic)	0.000034		

اختبار جذور الوحدة لمتغير صافى التجارة الخارجية باستخدام فيلبس بيرون

Null Hypothesis: D(NX) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 22 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-12.49767	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	178040.9
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	14846.34

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NX,2)
Method: Least Squares
Date: 03/12/21 Time: 14:50
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NX(-1))	-1.227909	0.213283	-5.757185	0.0000
C	-143.2451	95.08366	-1.506517	0.1468

R-squared	0.612154	Mean dependent var	-6.669565
Adjusted R-squared	0.593685	S.D. dependent var	692.7600
S.E. of regression	441.5849	Akaike info criterion	15.10156
Sum squared resid	4094941.	Schwarz criterion	15.20030
Log likelihood	-171.6679	Hannan-Quinn criter.	15.12639
F-statistic	33.14518	Durbin-Watson stat	2.149372
Prob(F-statistic)	0.000010		

المعادلة المقدرة للناتج المحلى الإجمالي

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 03/12/21 Time: 14:52
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): CA GAP I NCT NET NX
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 1458
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 2, 2, 2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.438325	0.141796	3.091235	0.0214
CA	0.948172	0.016701	56.77408	0.0000
CA(-1)	-0.428021	0.141303	-3.029103	0.0231
GAP	0.619049	0.057525	10.76136	0.0000
GAP(-1)	-0.649339	0.144744	-4.486122	0.0042
I	0.877723	0.042610	20.59885	0.0000
I(-1)	-0.399155	0.141427	-2.822340	0.0303
I(-2)	-0.157200	0.033432	-4.702073	0.0033
NCT	-0.613675	0.061128	-10.03920	0.0001
NCT(-1)	0.649277	0.151324	4.290627	0.0051
NCT(-2)	0.049863	0.011228	4.441168	0.0044
NET	-0.371329	0.101863	-3.645390	0.0108
NET(-1)	0.360603	0.144039	2.503500	0.0463
NET(-2)	0.238773	0.066515	3.589770	0.0115
NX	0.222656	0.043272	5.145522	0.0021
NX(-1)	0.149754	0.051196	2.925135	0.0265
C	-85.31712	82.06989	-1.039567	0.3386

R-squared	0.999990	Mean dependent var	10002.93
Adjusted R-squared	0.999962	S.D. dependent var	3378.635
S.E. of regression	20.93063	Akaike info criterion	9.054830
Sum squared resid	2628.547	Schwarz criterion	9.894109
Log likelihood	-87.13055	Hannan-Quinn criter.	9.265906
F-statistic	35827.47	Durbin-Watson stat	2.724316
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المعادلة المقدرة للناتج المحلى الاجمالى المدى الطويل والقصير

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 2, 2, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/12/21 Time: 14:53
Sample: 1994 2018
Included observations: 23

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-85.31712	82.06989	-1.039567	0.3386
GDP(-1)*	-0.561675	0.141796	-3.961148	0.0074
CA(-1)	0.520151	0.145570	3.573200	0.0117
GAP(-1)	-0.030290	0.172874	-0.175216	0.8667
I(-1)	0.321368	0.164989	1.947812	0.0994
NCT(-1)	0.085466	0.180937	0.472351	0.6534
NET(-1)	0.228046	0.212651	1.072396	0.3248
NX(-1)	0.372410	0.061677	6.038072	0.0009
D(CA)	0.948172	0.016701	56.77408	0.0000
D(GAP)	0.619049	0.057525	10.76136	0.0000
D(I)	0.877723	0.042610	20.59885	0.0000
D(I(-1))	0.157200	0.033432	4.702073	0.0033
D(NCT)	-0.613675	0.061128	-10.03920	0.0001
D(NCT(-1))	-0.049863	0.011228	-4.441168	0.0044
D(NET)	-0.371329	0.101863	-3.645390	0.0108
D(NET(-1))	-0.238773	0.066515	-3.589770	0.0115
D(NX)	0.222656	0.043272	5.145522	0.0021

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CA	0.926071	0.029302	31.60410	0.0000
GAP	-0.053928	0.319856	-0.168601	0.8717
I	0.572160	0.169920	3.367233	0.0151
NCT	0.152162	0.356400	0.426942	0.6843
NET	0.406011	0.464223	0.874603	0.4154
NX	0.663035	0.216503	3.062472	0.0222
C	-151.8976	121.1668	-1.253625	0.2566

EC = GDP - (0.9261*CA -0.0539*GAP + 0.5722*I + 0.1522*NCT + 0.4060*NET
+ 0.6630*NX -151.8976)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	

F-statistic	18.77538	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	23		n=35	
		10%	2.254	3.388
		5%	2.685	3.96
		1%	3.713	5.326
			Finite Sample:	
			n=30	
		10%	2.334	3.515
		5%	2.794	4.148
		1%	3.976	5.691

اختبار مشكلة الارتباط الخطى المتعدد

Variance Inflation Factors
Date: 03/12/21 Time: 14:55
Sample: 1994 2018
Included observations: 23

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
GDP(-1)	0.020106	107300.7	10837.02
CA	0.000279	2158.906	169.7329
CA(-1)	0.019966	143479.9	11894.20
GAP	0.003309	461.5375	167.9044
GAP(-1)	0.020951	2885.701	1060.155
I	0.001816	656.6887	65.84633
I(-1)	0.020002	6554.974	591.4826
I(-2)	0.001118	330.2668	25.17920
NCT	0.003737	741.3213	176.9515
NCT(-1)	0.022899	4449.378	1137.968
NCT(-2)	0.000126	23.83551	6.483454
NET	0.010376	730.4001	147.8811
NET(-1)	0.020747	1216.763	208.0125
NET(-2)	0.004424	226.7987	35.77433
NX	0.001872	1828.354	60.12217
NX(-1)	0.002621	2419.024	79.61093
C	6.735.467	353.6153	NA

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.650590	Prob. F(1,20)	0.4294
Obs*R-squared	0.693103	Prob. Chi-Square(1)	0.4051

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/12/21 Time: 14:57
Sample (adjusted): 1997 2018
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	84.02196	58.41663	1.438322	0.1658
RESID^2(-1)	0.175161	0.217161	0.806592	0.4294

R-squared	0.031505	Mean dependent var	104.8708
Adjusted R-squared	-0.016920	S.D. dependent var	243.6632
S.E. of regression	245.7160	Akaike info criterion	13.93274
Sum squared resid	1207527.	Schwarz criterion	14.03192
Log likelihood	-151.2601	Hannan-Quinn criter.	13.95610
F-statistic	0.650590	Durbin-Watson stat	1.466129
Prob(F-statistic)	0.429389		

اختبار صلاحية النموذج